الفصل الرابع

واقع وانماط توطن الصناعات التحويلية

في اقليم الفرات الاوسط للفترة ٨٢ - ١٩٩٢م

تعد الصناعة التحويلية النشاط الاكثر اهمية من بين الانشطة الصناعية الاخرى لدورها فـــي التأثير ايجابيا في تطور تلك الانشطة وفي البنية الاقتصادية للاقليم عامة ، لذلك تركز هذا الفصل على تناول الاتجاهات المكانية لتوطين انشطتها وانماطها التي تعتبر محصلة تلك الاتجاهـــات · والتعرف على واقع الصناعة التحويلية في الاقليم وتوزيعها الجغرافي بين اقاليمه الثانوية يمكن بلوغه مكتفين ببيانات عام او بضعة اعوام عنها ، الا اننا عندما نستهدف الخروج بتحديد الاتجاهات العامة لتطورها وتباينها المكاني صار لزاما تحليل بيانات عنها لفترة زمنية كافية حددها الفصـــل بالفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ ، وهي اقصى ماتمكن الباحث من توفير معلومات متكاملة لها عن الاقليم ·

ان عمليات التوطن الصناعي الاقليمية المختلفة ، وبسبب تباين الخصائص الجغرافيـــــة للاقاليم ، فانها تفضي في النهاية الى بناء انماط توطنيه تتباين بين اقليم لاخر ، منسجمة فـــي الغالب مع خصائص البيئة الجغرافية في تلك الاقاليم · ان ملكية وسائل الانتاج الصناعي ، حجوم المنشآت الصناعية ، البنية الصناعية ، الصناعات المتوطنة ، المواقع الصناعية في الاقليم ، تتبايـــن جميعها مكانيا في خصائصها ، وفي تركيبها ، وفي اتجاهات تغيرها ، بل وفي قدرتها علـــى التطور من وقت لاخر ، لذلك فان من الاهمية بمكان تناول هذه الانماط بتفصيل واف بما يضمـــن التعرف على كيفية بنائها والعوامل الاساسية المؤثرة في ذلك البناء وفي تباينها المكاني · وهـــذا ماسعى الفصل لابرازه باستخدام معايير الصناعة الستة ذاتها ، والتي امكن جمع بيانات لهـــا عن الاقليم عامة ومحافظاته واجمالي القطر ·

والمقارنة بين الاقليم عامة واقاليمه الثانوية وعموم القطر ، وبالاعتماد على معايير الصناعـــة لوحدها لم يكن كافيا للخروج باستنتاجات دقيقة ، لان من محافظات الاقليم الكبيرة والصغيـــــرة في مساحاتها وعدد سكانها ، ولان المساحة قد لاتكون عنصرا اساسيا الا بقدر مايمكن ان توفـــره من ثروات وامكانات للسكان وانشطتهم ، لذا كان اقران حجم النشاط الصناعي وخصائصه وانماطـــه بعدد السكان عونا في توفير فهم افضل للتباينات المكانية للصناعة في الاقليم قيد الدراسة ·

٢٠٤ . واقع وخصائص الصناعة التحويليـــة في الاقليم :

قد يكون من الصعب تحديد حجم النشاط الصناعي المناسب لكل اقليم ، الا ان اقـــران هذا الحجم مع نسبة مايضمه الاقليم من سكان ولعدة سنوات يمكن ان يكون مفيـــدا في اعطاء صـــورة واضحة عن واقع الصناعة في الاقليم . وان مما يعـــزز ذلك هو ان تتم المقارنة باعتماد عدة معاييـــــر للصناعة . فقد يكون النشاط القائم صغيرا في اعداد منشآته لكنه كبيرا في عدد العاملين فيهـــا او مقدار انتاجهم . وفي كل الاحوال يعتبر احتواء الاقليم على نشاط صناعي فاعل عامل ايجابـــي يسهم بقدر او اخر بتحسين احوال سكانه .

ضم اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٢ مايزيد على (٤) الاف منشأة صناعية ، مثلت حوالي ١٧٪ من اجمالي المنشآت المماثلة في القطر . وفرت هذه (٣٢) الف فرصة عمل اى حوالي ١٤٪ من اجمالي العاملين في قطاع الصناعة التحويلية في القطر ، وقد حصل هؤلاء على ١ر١٤٪ مـــن اجور العاملين (لاحظ الجدول رقم ٣٧) . وهذا يشير الى تفوق محدود في حصة الاقليم من عدد المنشآت وتراجع مماثل في عدد العاملين مقارنة بما كان يضمه الاقليم من السكان بلغـــت نسبتهم ٢ر١٥٪ من سكان القطر هذا العام . والتخلف المشار اليه جاء بسبب صغر حجوم صانـع الاقليم مقارنة بالمعدل القومي لها .

والجدول يشير الى المكانة الجيدة للصناعة التحويلية بمعايير الانتاج ، فقد اسهمـــت صانعه بحوالي ١٦ر٩٪ من قيمة الانتاج واحتاجت لذلك ١٥ر٤٪ من مستلزماته واضافـت ١٩ر٤٪ من القيمة المضافة المتحققة على مستوى القطر ، وبذلك حقق الاقليم تفوقا في معايير الانتـــاج مقارنة بنسبة ساكنيه والعمالة في هذا القطاع فيه .

وفي عام ١٩٨٨ ازدادت نسبة مايضمه الاقليم من اجمالي سكان القطر بشكل ملحوظ حيث وصلت الى ١٨ر٨٪ منهم (١) . وفي نفس الوقت ازداد نصيب الاقليم من الصانع من ١٧ ـ ١٨٪ خلال نفس الفترة ، لكن نسبة العاملين فيه قد تراجعت كثيرا ، فوصلت الى ١٠ر٨٪ بعـــد ان كانت ١٤٪ . ان تحسن نصيب الاقليم من عدد الصانع وتراجع نسبة العاملين يعود الى ماسبقت الاشارة له عن اثار العدوان الايراني على العراق المتباينة على صناعة القطر والاقليم ، والـــى تصحيح هيكل العمالة في القطر ، فقد كثير من العاملين مواقعهم في القطاع الصناعي ، وعلى اثر

---

(١) فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان ، فان ارتفاع هذه النسبة يعود في احد اسبابـــه الى الغاء محافظة بغداد والحاق قضاء المحمودية بوحداته الادارية الى محافظة بابل ، الا انه اعيد لاحقا الى بغداد مرة اخرى .

جدول رقم (٣٧)

واقع الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ (١٠٠٠ دينار)

	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢						
الاقليم (١)	٤٠٣٠	٣١٥٣٥	٤٦٦٦٥	٣٦٤٥٦٢	٢٢٠٨٧٠	١٦١٦٩٢
القطر (٢)	٢٣٦٢٧	٢٢٣٦٢٣	٣٢١٥٦٠	٢١٥٣٤٦٦	١٣٢٠٠٠٤	٨٣٣٤٦٢
١٩٨٨ (٣)						
الاقليم	٤١١٢	٢٥٧٣٨	٣٩٣٨٢	٣٧١٨٤٦	١٩٧٣٢٣	١٧٤٥٢٣
القطر	٢٢٦٤١	٢٣٨٣٣٦	٣٤٩١٣٠	٤١١٣٩٨٨	١٩١١٥٩٩	٢٢٠٢٣٨٩
١٩٩٣ (٣)						
الاقليم	٤١٠٨	٣٤٥٩٨	٢٥٨٦٥٩	٣٤١١٨٠٢	٢٤٣٥٢٩٦	٩٧٦٥٠٦
القطر	١٤٩٧٥	١٧٤٣٤٣	١٥٩٣٣٠٣	١٨٣٢٨٧٥٨	١١١٨٥٤٩٤	٧١٤٣٢٦٤

المصادر :

(١) الجدول رقم ٣٨ .

(٢) الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٣ ،عدة جداول .

(٣) اعدها الباحث اعتمادا على دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

ذلك تراجعت اجورهم الى ٣ر١١٪ وقيمة الانتاج الى ٩٪ ، وحصل تراجع محدود في مستلزمات الانتاج فوصل الى ٣ر١٠٪ ، وبذلك تدنت القيمة المضافة الى اقل من نصف ماكانت عليه عام ١٩٨٢ ، فوصل اسهام صانع الاقليم منها الى ٩ر٧٪ فقط من اجمالي القطر وذلك بسبب تدني الانتاج مع بقاء كلفه عالية نسبيا لعدد من الاسباب .

وفي عام ١٩٩٣ وفي ظل ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على القطر ،اغلقت صانع عديدة ابوابها وعملت الاخرى بطاقات انتاجية محدودة . ومع هذا فقد حافظت الصانع في الاقليم على اعدادها العاملة السابقة تقريبا ،في حين ان مايزيد على (٨) الاف منشأة صناعية توقفت عن الانتاج في عموم القطر ، ولذلك فقد ازدادت حصة الاقليم منها الى اكثر من ربع صانع القطر ، وارتفعت ايضا نسبة العاملين الى ٨ر١٩٪ ، وتبعا لذلك ارتفع نصيبهم من

الاجور والمزايا الى ٢ر١٦٪ ، وبهذا حقق الاقليم تحسنا كبيرا في حصته من الصانع العاملة والعاملين فيها مقارنة بنسبة سكانه التي بلغت عام ١٩٩٣ حوالي ٣ر١٩٪ من اجمالي سكان القطر .

وحصل تحسن مماثل ايضا في معايير الانتاج ، فارتفع نصيبه من قيمة الانتاج الى ٦ر١٨٪ ومن القيمة الضافة الى ٧ر١٣٪ ، فاقترب اسهام الاقليم بالانتاج من حيث قيمته مع نسبة مايضمه من سكان ، لكن نصيبه من فائض القيمة ظل متخلفا بسبب ضخامة مستلزمات الانتاج التي تطلبها استمرار العمليات الانتاجية في ظروف توقف توريد المواد الاولية والادوات الاحتياطية ، حتى ان هذه المستلزمات بلغت نسبتها ٢٢٪ من تلك المماثلة في عموم القطر .

اما لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (٢) ان الاقليم عزز نصيبه بوضوح من عدد الصانع والعاملين فيها ، وكان نجاحه محدودا في كل من الاجور وقيمة الانتاج ، كما يلاحظ ارتفاع كلف الانتاج السلعية بدرجة ملحوظة للسبب آنف الذكر ، لكل ذلك فقد خسر الاقليم نسبة مهمة من نصيبه من فائض القيمة .

ومن ذلك نستنتج مايلي :

اولا : ان قدرة الصناعات التحويلية القائمة في الاقليم على مواجهة الظروف والحالات السلبية افضل مما هي الحال بالنسبة لعموم صانع القطر وخاصة الصانع الصغيرة منها .

ثانيا : تتوفر في الاقليم فرصة سانحة لزيادة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة التي يعمل بها عدد محدود من العاملين والتي قد تدار غالبا من قبل مالكيها الافراد .

ثالثا : تتيسر في الاقليم امكانية ولو محدودة للاستعاضة عن المواد الاولية المستوردة باخرى محلية ، بدليل استمرار صانع الاقليم عاملة مع توقف اخرى عديدة في القطر .

رابعا : ان التراجع الكبير في القيمة الضافة التي حققتها الصناعة التحويلية في الاقليم يمكن ان يكون مرحليا ، بتجاوز ظروف الحصار او تطوير بدائل محلية كافية ، للمواد الاولية المستوردة .

الشكل رقم (٧)

اتجاهات تغير اهمية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط من اجمالي القطر بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٣

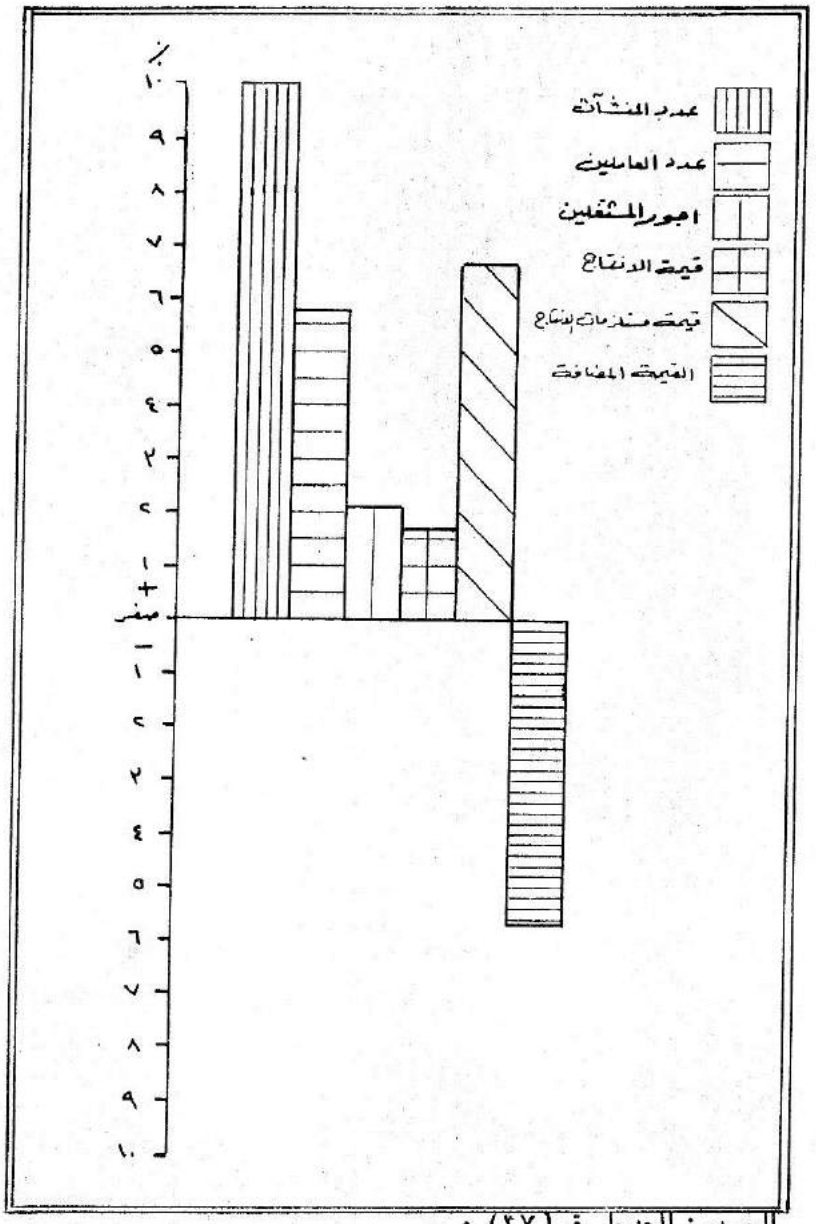

المصدر: الجدول رقم (٢٧) .

٤ ٣٠ ٠ الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعة التحويلية :

في عام ١٩٨٢ تقدمت كل من النجف وبابل وكربلاء فيما تضمه من المنشآت الصناعية ، فضمت النجف ٨ر٢٦٪ من صانع الاقليم ، بابل ٢ر٢٥٪ ، وكربلاء ٣ر٢١٪ ، فيما كان نصيب القادسية ٤ر١٥٪ والمثنى ٣ر١١٪ ٠ الا ان نسبة العاملين فيها قد اخذت ترتيبا اخر ، فعمل في صانع بابل ٥ر٤١٪ من العاملين في الاقليم ، القادسية ٣ر١٩٪ ، كربلاء ٧ر١٨٪ ، النجف ٤ر١١ والمثنى ٢ر٩٪ ٠ وقد نال هؤلاء العاملين اجورا اتخذت ذات الترتيب لهم مع اختلاف محدود في نسبها ، فكان نصب عمال بابل ٥ر٥٢٪ من الاجور ، القادسية ٢ر١٧٪ ، كربلاء ٨ر١٣٪ ، المثنى ٨ر٩٪ والنجف ٧ر٦٪ ، وبذلك تقدم عمال بابل في الاجور على حساب عمال كربلاء ، النجف والقادسية ٠ وقد يعود ذلك الى عدم احتساب اجور لمن يعمل في ورشته الصناعية ، فيستلم بدلا من الاجور فائض القيمة ، فيما تزداد مقادير الاجور الممنوحة في المحافظات التي يمتلك القطاع العام معظم المنشآت الصناعية فيها ٠

اما عند مقارنة هذا التوزيع مع ماتضمه كل محافظة من سكان هذا العام حيث كان في بابل ٨ر٣١٪ من سكان الاقليم ، كربلاء ٣ر١٤٪ ، النجف ٥ر٢٠٪ ، القادسية ٢ر٢٢٪ ، المثنى ٢ر١١٪ ، يتضح ان كربلاء والنجف قد تقدمتا باعتبار عدد المؤسسات ، فيما تقدمت بابل وكربلاء باعتبار عدد العاملين ، فيما تقدمت بابل لوحدها باعتبار الاجور ٠

وباعتبار معايير الانتاج يلاحظ من الجدول رقم (٣٨) ان صانع بابل انتجت ٦ر٥٠٪ من قيمة الانتاج ، وكربلاء ٨ر١٨٪ ، النجف ٧ر١١٪ ، القادسية ٦ر١٠٪ واخيرا المثنى ٣ر٨٪ ٠ وفي القيمة الضافة جاءت بابل في المقدمة ايضا فاسهمت صانعها بحوالي ٨ر٥٣٪ من القيمة الضافة التي حققتها الصناعة التحويلية في الاقليم ، كربلاء ٨ر١٤٪ ، النجف ١ر٨٪ ، القادسية ٨ر١٢٪ ، المثنى ٤ر١٠٪ ٠ فتقدمت بذلك صانع بابل والقادسية والمثنى وتخلفت صانع كربلاء والنجف ، وذلك بسبب ارتفاع مستلزمات الانتاج في هاتين المحافظتين ٠ وعند المقارنة مع عدد السكان في كل محافظة يظهر تقدم واضح لبابل ومحدود لكربلاء ، فيما تخلفت بقية المحافظات ٠ وبهذا كان نصيب بابل كبيرا من اجمالي الصناعة التحويلية ومختلف المعايير جاءت بعدها كربلاء ونصيب جيد باعتبارات معايير الصناعة او بالمقارنة مع السكان فيها ٠

وفي عام ١٩٨٨ تقدمت كل من النجف والقادسية في عدد المنشآت الصناعية ، فارتفع نصيب الاولى منها من ٨ر٢٦ ـ ٢ر٢٧٪ ، الثانية من ٤ر١٥ ـ ٤ر٢١٪ ، فيما تراجع نصيب المحافظات الاخرى ، فوصل في بابل الى ٩ر٢٢٪ ، كربلاء ٥ر١٧ ، المثنى ١١٪ ٠ ان التقدم

التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في محافظات اقليم الفرات الاوسط للسنوات
١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	(١)	(١)	(٢)	(٢)	(٢)	
بابل	١٠١٤	١٣٠٩١	٢٤٤٨٨	١٨٤٤٢٢	٩٧٣٨٤	٨٧٠٣٨
كربلاء	٨٥٨	٥٨٨٢	٦٤٥٠	٦٨٤٥٩١	٤٤٥٠٧	٢٣٩٥٢
النجف	١٠٨١	٣٥٨٥	٣١٣٥	٤٢٦٦٩	٢٩٥٨٩	١٣٠٨٠
القادسية	٦٢٠	٦٠٨٢	٨٠٢٧	٣٨٦٥٧	١٧٩٢٣	٢٠٧٣٤
المثنى	٤٥٧	٢٨٩٥	٤٥٧٠	٣٠٣٥٥	١٣٤٦٧	١٦٨٨٨
١٩٨٨ (٣)						
بابل	٩٤١	٨٧٢٣	١٤٣٢٤	١١٦٠٨٠	٥٠٣٦٥	٦٥٧١٥
كربلاء	٧٢١	٦٩٥٩	١١١٤٥	٩٨٨٥١	٥٥٢٠٠	٤٣٦٥١
النجف	١١٢٠	٣٦٦٨	٤٧٨٧	٥٧٠٩٤	٣٥٨٤١	٢١٢٥٣
القادسية	٨٧٨	٣٨٦٣	٥١١٦	٦٠٢٥٠	٣٠١٤٣	٣٠١٠٧
المثنى	٤٥٩	٢٥٣٣	٤٠١٠	٣٩٥٧١	٢٥٧٧٤	١٣٧٩٧
١٩٩٣ (٣)						
بابل	١٢٨٨	١٥٤٢٥	١١٢٣٢٢	١١٥٢٤٤٤	٩٦٣٧٤٧	١٨٨٦٩٧
كربلاء	٤٤٠	٤٣٤٤	٣٠٧٢٤	٥٩٦٤١٦	٤٠٤٢٢٨	١٩٢١٨٨
النجف	١١١٤	٦٢٢٣	٤٧٤٧٤	٨٨٣٤٩١	٤٤٠٧٨٠	٤٤٢٦٣٩
القادسية	٩٠٦	٧٠٤٧	٥٠٠٥٦	٥٤٠٠٥٠	٤٤٤٨٥٦	٩٥١٥٩
المثنى	٣٦٠	١٥٥٩	١٨٠٨٣	٢٣٩٥٠٨	١٨١٦٨٥	٥٧٨٢٣

المصادر :

(١) دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، آب ١٩٨٦ ، (غير منشورة) .

(٢) دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، (عدة جداول) .

(٣) اعدها الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

الحقيقي حصل في القادسية لوحدها ، فالنجف فقدت (٦٩) مصنعا من صانعيها العاملة بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ ، الا ان القادسية اضافت (٢٥٨) مصنعا عاملا خلال هذه الفترة . وبالنسبة لعدد العاملين جاءت بابل في المقدمة بنصيب ٣٣ر٩٪ ، وكربلاء ثانية وبنسبة ٢٧٪ القادسية ١٥٪ ، النجف ١٤ر٣٪ ، المثنى ٩ر٨٪ . وفي اجورهم جاء الترتيب متماثلا حيث تقدمت بابل وبنصيب ٣٦ر٤٪ ، كربلاء ٢٨ر٣٪ ، القادسية ١٣٪ ، النجف ١٢ر٢٪ ، المثنى ١٠ر٢٪ .

وبذلك تراجع نصيب بابل والقادسية من العاملين وتقدمت كربلاء والنجف والمثنى ، وعند مقارنة هذا التوزيع مع السكان حيث ضمت بابل في هذا العام ٣٦ر٥٪ من سكان الاقليم ، كربلاء ١٥ر٧٪ ، النجف ١٩ر٢٪ ، القادسية ١٨ر٢٪ ، المثنى ١٠ر٤٪ يتضح ان كربلاء هي الوحيدة التي كانت متفوقة في عمالتها الصناعية مقارنة بعدد سكانها ، فيما كانت جميع محافظات الاقليم الاخرى متخلفة بهما . ان فقدان الاقليم حوالي (٥٨٠٠) فرصة عمل في هذا العام مقارنة بعام ١٩٨٢ ، كان وراء هذا التراجع .

وبالنسبة لمعايير الانتاج يلاحظ ان نصيب بابل تراجع من ٥٠ر٦ ـ ٣١ر٢٪ ما سمح بتقدم المحافظات الاخرى ، فاسهمت كربلاء بحوالي ٢٦ر٦٪ ، النجف ١٥ر٤٪ ، القادسية ١٦ر٢٪ المثنى ١٠ر٦٪ . وفي القيمة المضافة حصل مايماثل ذلك ، فتراجع نصيب بابل الى ٣٧ر٧٪ ، وارتفع اسهام كربلاء الى ٢٥٪ ، النجف الى ١٢ر٢٪ ، القادسية الى ١٧ر٣٪ ، الا ان المثنى قد تراجع اسهامها من ١٠ر٤٪ الى ٧ر٩٪ . ويعود التراجع في بابل الى فقدان صناعاتها (٤٣٦٨) عاملا وهو مايمثل ٣٣٪ من العمالة في هذا القطاع عام ١٩٨٢ ، هذا اضافة الى ان صانعيها عملت بطاقات انتاجية محدودة لاعتمادها في توفير مدخلاتها على الاستيراد الخارجي ، فيما كان الاقتصاد الوطني يعاني من صعوبات اقتصادية بسبب الحرب الطويلة مع ايران . اما صانع المثنى فقد كانت مستلزمات انتاجها مرتفعة هذا العام ، حيث ارتفع نصيب المحافظة فيها من ١ر٦٪ في العام الاول الى ١ر١٣٪ في الثاني . اما عند المقارنة مع نسب السكان يتضح تقدم كربلاء بجميع معايير الانتاج ، فيما تخلفت محافظات النجف ، القادسية ، والمثنى ، اما بابل فقد تخلفت في قيمة الانتاج وحققت بعض التفوق في القيمة المضافة .

وفي عام ١٩٩٣ حصل تقدم باعتبار عدد المنشآت الصناعية في بابل والقادسية وتراجع في كربلاء والمثنى ، فيما حافظت النجف على نصيبها تقريبا . ويأتي التراجع به بالدرجة الاولى الى اضرار العدوان الثلاثيني على القطر واستهدافه في الاقليم صانع كربلاء والمثنى ،

والى توقف منشآت صناعية اخرى لعدم توفر موادها الاولية محليا . وبهذا فقد اصبح نصيب بابل من هذه المنشآت ٣١ر٤٪ ، كربلاء ١٠ر٧٪ ، النجف ٢٧ر١٪ ، القادسية ٢٢ر١٪ ، المثنى ٨ر٨٪ . وباعتبار عدد العاملين حصل تقدم مماثل في بابل والقادسية والنجف ، فاصبحت صانعيها تضم في الاولى ٤٤ر٦٪ من اجمالي العاملين في الاقليم ، الثانية ٢٠ر٤٪ ، الثالثة ١٨٪ . وحصل تراجع في كربلاء حتى تدنى نصيبها الى ١٢ر٦٪ ، وفي المثنى وصل الى ٤ر٥٪ . وباعتبار اجور العاملين حصل مثيل لهذا التوزيع ايضا ، فحصل عمال بابل على ٤٣ر٤٪ من اجمالي الاجور ، كربلاء ١١ر٨٪ ، النجف ١٨ر٤٪ ، القادسية ١٩ر٤٪ ، المثنى ٧٪ . وفي هذه المعايير تقدمت القادسية بمعياري عدد المنشآت والعاملين على ماتضمه من سكان والذين بلغت نسبتهم في المحافظة ١٧٪ من سكان الاقليم هذا العام ، وبابل التي ضمت ٣٦٪ منهم تخلفت بعدد المنشآت وتقدمت في العاملين ، كربلاء وضمت ١٢٪ منهم تخلفت في المعيارين ، النجف وضمت ٢٠٪ منهم تخلفت في المعيارين ايضا ، وكذلك تخلفت المثنى التي ضمت ١٠٪ من سكان الاقليم عام ١٩٩٣ .

اما في معايير الانتاج فقد حققت صانع بابل تقدما محدودا في قيمة الانتاج ، فوصل اسهامها الى ٣٣ر٨٪ ، وتراجع اسهامها من فائض القيمة الى ١٩ر٣٪ بعد ان ارتفعت مستلزمات الانتاج من ٢٥ر٥ ـ ٣٩ر٦٪ . وتراجعت كربلاء في المعيارين ، فتدنى اسهامها من قيمة الانتاج الى ١٧ر٥٪ والقيمة المضافة الى ١٩ر٧٪ . وحققت النجف تقدما جيدا في الاول فوصل اسهامها الى ٢٥ر٩٪ ، ومتازا في الثاني فوصل الى ٤٥ر٣٪ . وتراجعت القادسية في كلا المعيارين فوصل اسهامها الى ١٥ر٨٪ في الاول و ٩ر٧٪ في الثاني ، وحصل مايماثل ذلك في المثنى التي تراجع نصيبها من الاول الى ٧٪ والثاني ٥ر٩٪ .

وبهذا انفردت صانع النجف بتحقيق تقدم حقيقي في هذا العام مقارنة بمحافظات الاقليم الاخرى . ويلاحظ ايضا ان صانع كربلاء حققت نجاحا تمثل في انخفاض نصيبها بوضوح من مستلزمات الانتاج مقارنة بعام ١٩٨٨ ، ومع نصيبها من الانتاج عام ١٩٩٣ .

وعند مقارنة ماتحقق باعتبارات الانتاج مع السكان في هذه المحافظات يلاحظ تخلف بابل والقادسية والمثنى ، فيما نجحت صانع النجف من تحقيق تقدم واضح ، فيما تحقق تقدم ولكن بدرجة ادنى في كربلاء .

اما في اجمالي ماتحقق من تغير مكاني بين محافظات الاقليم في نصيب كل منها مابين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (٨) ، ان افضل انجازات تحققت في النجف ،

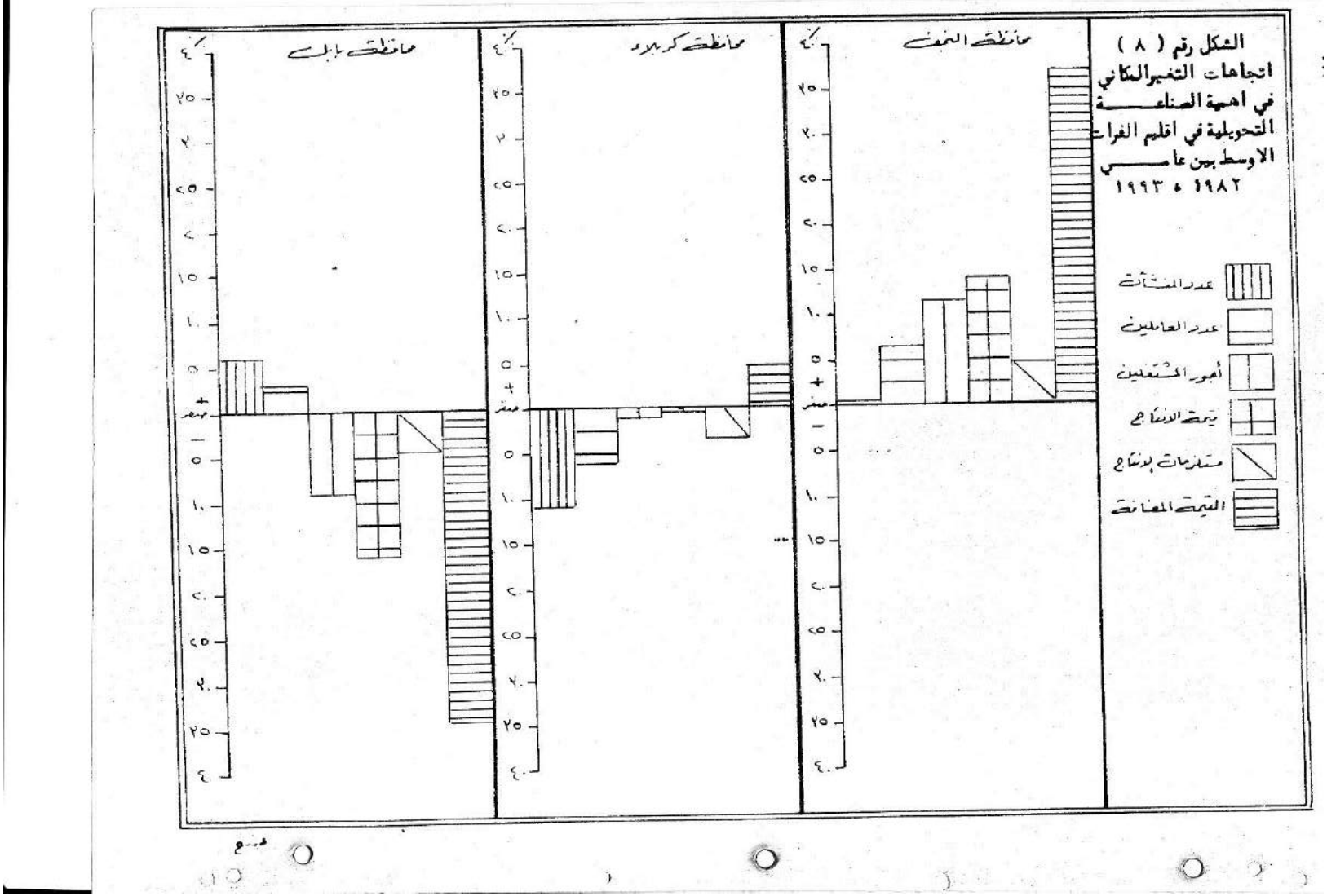

الشكل رقم (٨)
اتجاهات التغير المكاني
في اهمية الصناعة
التحويلية في اقليم الفرات
الاوسط بين عامي
١٩٨٢ و ١٩٩٣

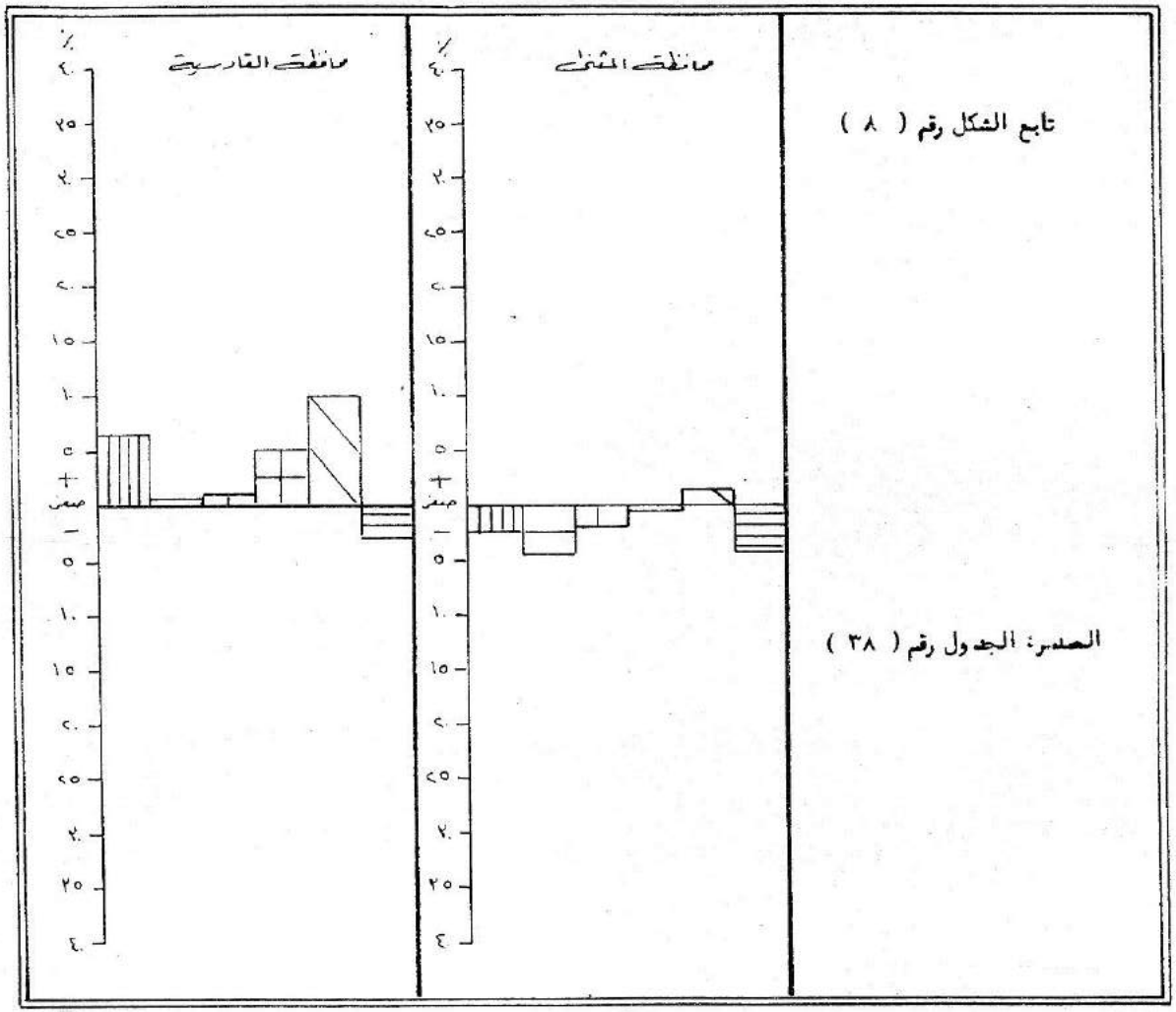

تابع الشكل رقم (٨)

المصدر: الجدول رقم (٣٨)

حيث عززت الصناعات فيها اسهامها في كافة الاعتبارات وخاصة في القيمة المضافة . وحققت القادسية ايضا تقدما ملموسا في نصيبها من الصناعة التحويلية وفي معايير عدد المنشآت والعاملين فيها ، الاجور ، وقيمة الانتاج ، الا ان ارتفاع مستلزمات الانتاج فيها ادى الى تراجع نصيبها من القيمة المضافة . اما بابل فقد عززت موقعها بمعياري عدد المنشآت والعاملين فيها ، وكربلاء في القيمة المضافة ، فيما تراجع نصيب المثنى في كافة الاعتبارات عدا مستلزمات الانتاج التي اتصفت فيها بالارتفاع عام ١٩٩٣ مقارنة بحالها عام ١٩٨٢ (١) .

---

(١) ان هذه الحصيلة من التغيرات في حالة الصناعة التحويلية في الاقليم ومحافظاته ، لم تتماثل في كافة المنشآت الصناعية وفروع الصناعة التحويلية وجهات ملكيتها ، لذلك فان الخصائص العامة التي حددها البحث سيتعزز تخصيصها في المباحث اللاحقة .

٤٠٤ . ملكية وسائل الانتاج الصناعي :

قامت الصناعات اولا في الاقليم معتمدة على رؤوس اموال محلية خاصة ، رغم ضآلة هذه الاموال . ثم جاء دور المصرف الصناعي عام ١٩٤٧ ليسهم في البناء الصناعي عن طريق الاقراض او المساهمة رغم محدودية هذا الاسهام مرة اخرى . اما القطاع العام (الاشتراكي) فقد دخل بقوة ميدان الانتاج الصناعي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . فقد تم تبني اتجاه محدد في الملكية هو اعطاء القطاع العام الدور الاكبر في البناء الاقتصادي والصناعي منه على وجه الخصوص . اخذ هذا القطاع على عاتقه مهمة بناء مشاريع صناعية كبيرة في طاقاتها واعداد العاملين فيها ، لذلك ظلت منشآته قليلة في اعدادها مقارنة بمثيلاتها المملوكة للقطاع الخاص .

وبسبب تباين اهداف وسياسات كل من القطاعين ، فان كلا منهما كان يختار مواقع واقاليم معينة لمنشآته الصناعية تحقق له كل او اغلب الاهداف التي يسعى لتحقيقها . فالقطاع الخاص يهدف الى تحقيق اقصى قدر من الربحية الاقتصادية ولذلك يختار المواقع التي يرى انها تحقق له مثل هذا الهدف ، فتركزت معظم الانشطة الصناعية التحويلية له في او بجوار المراكز الحضرية الكبيرة التي تتميز بارتفاع دخول سكانها ، او ضمن مجمعات صناعية توفر للصانع فيها وفورات اقتصادية عديدة ، فضمت بابل والنجف اكثر صانع الاقليم ، وصارت مراكز المحافظات مناطق جذب رئيسة لاغلب الانشطة الصناعية التي يقيمها .

اما القطاع الاشتراكي فغالبا ما يضيف اهدافا اخرى الى الربحية الاقتصادية ، وقد يجعلها في مقدمة اهدافه ، مثل المعايير الاجتماعية او الامنية ، فقد يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين الاقاليم والمراكز الحضرية فيوطن انشطة له في المناطق الاكثر فقرا مثل التي اقامها في القادسية والمثنى . او انه يستهدف تشغيل اكبر قدر من العمالة العاطلة مثلما وطن صناعات النسيج في بابل والقادسية والنجف . وقد يستهدف استثمار موارد محلية متاحة كاستثمار حجر الكلس في صناعة السمنت في محافظات كربلاء ، النجف والمثنى ، او تحقيق اهداف سياسية معينة ، تحقيق قدر معقول من الامن والحماية للمنشآت الحيوية ، حماية البيئة من التلوث او غيرها من الاهداف . لذلك فان توزيع منشآته الصناعية بين الاقاليم والمراكز الحضرية قد لا يأتي مطابقا في اتجاهاته توزيع تلك العائدة للقطاع الخاص .

ونظرا الى ان القطاع الاخير في الاقليم قد عجز عن اقامة صناعات متطورة وكبيرة ، فان القطاع الاشتراكي قام بهذه المهمة ، وبدأت تقام في محافظات الاقليم منشآت بهذه الخصائص بعد عام ١٩٥٨ ، وعندما جاءت ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ، عززت هذا الاتجاه بقوة منطلقة من رؤية فلسفية

واضحة وقاعدة من الامكانات المادية بعد نجاح تأميم النفط حتى اصبح لهذا القطاع دور فاعل رئيس في البنية الصناعية في الاقليم وعلى مستوى القطر ايضا ٠

٤ ٠ ١٠ ٠ الملكية الصناعية على مستوى الاقليم :

حتى عام ١٩٨٢ ظل نصيب القطاع الاشتراكي من اجمالي منشآت الاقليم محدوداً للغاية ولم يصل الى ١٪ ، وهذه تماثل تماما نصيبه على المستوى القومي ايضا ، ولكن باعتبار عدد العاملين فيها ، تبدو المؤشرات عكس ذلك تماما ، فقد عمل في منشآت القطاع الاشتراكي في الاقليم حوالي ٦٧٪ من اجمالي العاملين ٠ وضم القطاع الخاص ٣٣٪ منهم ٠ وبذلك يكون للقطاع الاشتراكي في الاقليم نصيب من العاملين اكبر من المعدل القومي ، فعلى مستوى القطر اسهم القطاع الاشتراكي بتوفير ٥٨٪ من فرص العمل في الصناعة التحويلية ، فيما كان نصيب القطاع الخاص ٤٢٪ منها (لاحظ الجدول رقم ٣٩) ٠

ونال العاملون في منشآت القطاع الاشتراكي نصيبا من الاجور يفوق قليلا نسبة اعدادهم فيه ، فكان نصيبهم منها ٦٩٪ وللقطاع الخاص ٣١٪ وهي تقل عن نسبة العاملين في هذا القطاع ٠ وهذا يعود الى ان عددا من العاملين في القطاع الخاص لايتقاضون اجورا محددة كاقرانهم من القطاع الاشتراكي لانهم اصحاب العمل ويستلمون فائض القيمة بدلا من الاجور الاعتيادية ٠

وفي اعتبارات الانتاج يتضح ان القطاع الاشتراكي اسهم بنصيب من قيمة الانتاج تقل عن نسبة العاملين فيه بحوالي ٤٪ وبنسبة من فائض القيمة تفوق نسبتهم بحوالي ٥٪ ٠ وتأخر قيمة الانتاج عن نسبة العاملين ناجم عما هو معروف عن مؤسسات القطاع العام عامة من تضخم اداري وانخفاض في كفاءة الاداء ، مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص ٠ ونجاح هذا القطاع في تحقيق نسب جيدة من فائض القيمة سببه قدرة مؤسسات هذا القطاع على الحصول على مستلزمات الانتاج بسهولة وبكلفة اقل من القطاع الخاص ، فمستلزمات القطاع الاشتراكي كانت ٥٦٪ من اجمالي المستلزمات ،في الوقت الذي انتج هذا القطاع ٦٣٪ من قيمة الانتاج ٠ واحتاجت صانع القطاع الخاص الى ٤٤٪ من اجمالي المستلزمات فيما انتجت صانعها ٣٧٪ فقط من قيمة الانتاج ٠

وهذا يشير الى الكلفة العالية للانتاج في صانع القطاع الخاص وعجزه عن تحقيق قيمة مضافة كبيرة ، حيث لم يسهم باكثر من ٢٨٪ من اجمالي هذه القيمة في الاقليم ، فيما

جدول رقم (٣٩)

ملكية وسائل الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للاعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

	القطاع	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢		(١)	(١)	(٢)	(٢)	(٢)	
الاقليم	اشتراكي	٣٦	٤٠٢٤	٣٦٩٤١	٢٢٩٠٥٠	١٢٢٩٤٠	١٨٦٦١٠
	خاص	٣٩٩٤	١٠٥١١	٩٧٢٤	١٣٥٥١٢	٨٩٩٣٠	٤٥٥٨٢
	مجموع	٤٠٣٠	٣١٥٣٥	٤٦٦٦٥	٣٦٤٥٦٢	٢٠٢٨٧٠	١٦١٦٩٢
القطر	اشتراكي	٢٢٢	١٣٠٧٤١	٢٢٥٨٢٩	١٠٨٧٠٩٢	٦٢٦٩٣٣	٤٦٠٩٦٠
(١)	خاص	٢٣٤٢٥	١٢٨٨٢	١٠٥٧٣١	١٠٦٦٣٧٣	٦٩٣٠٧١	٣٧٣٣٠٢
	مجموع	٢٣٦٤٧	٢٢٣١٢٣	٣٣١٥٦٠	٢٤٥٣٤٦٦	١٣٢٠٠٠٤	٨٣٣٤٦٢
١٩٨٨		(٤)					
الاقليم	اشتراكي	٣٠	١٤٣٨٤	٢٧٠٥٠	٢٠٥٢٧٧	٩٠٤٠١	١١٤٨٧٦
	مختلط	٨	٣٨٢	٨٢١	٤٠٢٨	١٧٢٤	٢٣٠٤
	تعاوني	٤	١٩٢	١٧٦	٨٨٩٨	٩١٣١	٦٨٧
	خاص	٤٠٧٧	١٠٧٨٠	١١٣٣٥	١٦٠٧٢٣	٤٠٤٠٦٧	٥٦٦٥٦
	مجموع	٤١١٢	٢٥٧٣٨	٣٩٣٨٢	٣٧١٨٤٦	١٩٧٣٢٣	١٧٤٥٢٣
القطر	اشتراكي	١٧٥	١٥٢٠٠٧	٢٣٢٥٨٧	٢٥٠٥٤٦٠	٩١٤٥٩٣	١٥٩٠٥٦٧
	مختلط	١٠	٩١٧٠	١٩٤٠٤	٢٣٣٨٧٧	١٩٩٠٤٦	١٢٢٨٣١
	تعاوني	٢٣	١٤٢٩	١٤٩٨	٤١٥٨٨	٦٦٩٥	٤٩٧٣
	خاص	٢٢٤٣٣	٧٥٧٣٠	٩٥٦٤١	١٣٦٣٣٦٣	٨٧٩٣٤٥	٤٨٤٠١٨
	مجموع	٢٢٦٤١	٢٣٨٣٢٦	٣٤٩١٣٠	٤٩١٣٩٨٨	١٩١١٥٩٩	٢٢٠٢٣٨١
١٩٩٣		(٤)					
الاقليم	اشتراكي	٣٢	١٩٦٣٥	١٤٨٨٢٩	٥٤١٦٧٩	٥٨١٨٦٥	٤٠١٨٦—
	مختلط	٢	٤٨٧	١٧٧٣	٢٨٤٠٤	١٤٢٣٥	١٤١٦٩
	تعاوني	١٣	١٤٧٨	٥٢٢٨	١٣٤٩٤	٨٤٩٨	٥٠٧٦
	خاص	٤٠٦١	١٢٩٩٨	١٠٢٨٣٢	٢٨٢٨٢٢٥	٩٨٣٠٧٧٨	٩٩٧٤٤٧
	مجموع	٤١٠٨	٣٤٥٩٨	٢٥٨٦٥٩	٣٤٩٨٠٢	٢٤٣٥٢١٦	٩٧٦٠٠٦
القطر	اشتراكي	١٣١	١٠٠٣٤٣	٩٢١٣٨٢	٤٩١٠٢٩١	٢٦٩٨٩٤٨	٢٢١٦٣٤٣
	مختلط	٢١	٥٧٩٢	١٣٤٥٩٦	٧٠٤٧٩٨	٤٣٩٢٠٧	٢٦٥٥٩١
	تعاوني	٤١	٢٨٢٧	١٠٩٨٦	٢٠٦٦٠	٤٠٩٠٧	٢٩٧٨٢
	خاص	١٤٧٨٢	٥٩٣٧١	٥٢٦٣٣٩	١٢٦٤٢٩٧٩	٨٠٠٦٤٣٢	٤٦٣٦٥٤٧
	مجموع	١٤٩٧٥	١٧٤٢٤٣	١٥٩٣٢٠٣	١٨٣٢٨٧٥٨	١١٩٨٥٤٩٤	٧١٤٣٧٦٤

المصادر :

(١) دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للدولة التحويلية حسب المحافظات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

(٢) دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، عدة جداول .

(٣) الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٣ .

(٤) اعدها الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي ، جداول الحاسبة للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للاعوام ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

حقق القطاع الخاص على مستوى القطر حوالي ٤٥٪ من القيمة الضافة و ٥٠٪ من قيمة الانتاج • مما يعني ان مؤسسات هذا القطاع في الاقليم تعاني من مشكلة الحصول على مستلزمات الانتاج بصعوبة تفوق مثيلاتها في عموم القطر •

وحصل عكس ذلك بالنسبة لصانع القطاع الاشتراكي في الاقليم ، فقد كان اداءها افضل من مثيلاتها على المستوى القومي • ففي القطر عامة تخلفت هذه في قيمة الانتاج بنسبة ٨٪ عن نسبة العاملين ، فيما تخلفت مثيلاتها في الاقليم بنسبة ٤٪ • وفي القيمة الضافة حدث مثل ذلك ايضا ، فقد فاقت القيمة الضافة التي حققها القطاع الاشتراكي في الاقليم نسبة العاملين فيه بحوالي ٥٪ ، لكن مثيلاتها في عموم القطر لم تحقق اكثر من ٣٪ منها •

في عام ١٩٨٨ وماقبله تم تحويل ملكية عدة صانع من القطاع الاشتراكي الى الخاص ، وهذا احدث تحول واضح نحو زيادة حجم ودور القطاع الخاص في البنية الصناعية في الاقليم وخفض نصيب القطاع الاشتراكي من اجمالي عدد المنشآت الصناعية في الاقليم الى ٧ر٠٪ ، والى خفض اكبر في نصيبه من العاملين من ٦٧ ـ ٥٦٪ بعد ان فقد حوالي (٧) الاف عامل مواقعهم فيه • ويتضح من نفس الجدول ان هذا التحول كان باتجاه انشاء قطاعات جديدة من الملكية هي المختلط والتعاوني [1] • ولان هذين القطاعين يصنفان غالبا على انهما قطاع خاص لذا فان هذا القطاع يكون قد حقق تقدما في مكانته باعتبار ملكيته لوسائل الانتاج وماتضمنه هذه من عاملين • وماحصل في الاقليم جاء منسجما مع الاتجاه العام في القطر ، وفيه حصل تحول مماثل نحو تحويل ملكية عدد غير قليل من وسائل الانتاج الصناعي مما يمتلكها القطاع العام الى القطاع الخاص والى كل من القطاعين المختلط والتعاوني بوجه خاص • ومع هذا فقد ازداد عدد ونسبة العاملين في القطاع الاشتراكي في القطر واصبح يضم ٦٤٪ منهم بعد ان كانوا يمثلون ٥٨٪ من العاملين عام ١٩٨٢ • واستمر العاملون في القطاع الاشتراكي ينالون مقادير من الاجور اعلى من نسبتهم من العاملين • فقد نالوا حوالي ٦٩٪ من الاجور في حين انهم مثلوا نسبة ٥٦٪ من العاملين • وجاء هذا على حساب العاملين في القطاع الخاص لانهم يتقاضون فائض القيمة بدلا من الاجور وكما سبق ايضاحه •

وفي معايير الانتاج تراجع نصيب القطاع الاشتراكي بنسبة ٨٪ من قيمة الانتاج و ٦٪ من القيمة الضافة خلال هذه الفترة • وبهذا فقد تماثلت نسبيا قيمة الانتاج مع نسبة العاملين

---

(١) يسهم القطاع العام والخاص برأسمال الاول بنسب متفاوتة ، وتقوم الجمعيات والنقابات والاتحادات بانشاء الثاني •

في كل قطاع . ومع هذا فقد ظل العاملون في القطاع الاشتراكي يحققون مستوى من القيمة المضافة اعلى من نسبتهم فيه ، فيما ظل اقرانهم في القطاع الخاص عاجزين عن تحقيق مثل هذا النجاح لاسباب سبق ذكرها . وفي القطاعين المختلط والتعاوني تحقق تناسب واضح بين العاملين وقيمة انتاجهم وماحققوه من ارباح لصالحهم ، والتي ظلت بمجملها قليلة جدا ولم تزد عن ٢ ٪ في كل المعايير .

وفي ماسبق تشابهت انماط ملكية وسائل الانتاج الصناعي في الاقليم الى حد كبير مع القطر عامة ، فالعاملين في القطاع الاشتراكي حققوا ٦١٪ من قيمة الانتاج في عموم القطر و ٧٢ ٪ من القيمة المضافة . وحقق ٤٪ من العاملين ممن يعملون في القطاعين المختلط والتعاوني ٦٪ من كل من قيمة الانتاج والقيمة المضافة . اما القطاع الخاص فقد حقق العاملون فيه ونسبتهم ٣٢٪ حوالي ٣٣٪ من قيمة الانتاج و ٢٢٪ من القيمة المضافة .

في عام ١٩٩٣ حافظ القطاع الاشتراكي على موقعه في البنية الصناعية في الاقليم ، فيما تقدم كل من القطاعات المختلط والتعاوني على حساب تراجع القطاع الخاص . فالقطاع الاشتراكي امتلك ٨ر٠٪ من المنشآت الصناعية ووفر ٥٧ ٪ من فرص العمل . وامتلك القطاعان المختلط والتعاوني ٤ر٠٪ من المنشآت ووفرا ٦٪ من فرص العمل . اما الخاص والذى امتلك حوالي ٩٩٪ من المنشآت فانه وفر ٣٧٪ من فرص العمل فقط ، في حين ان الاخير ضم ٤٢٪ من العاملين عام ١٩٨٨ . وهذه الاتجاهات الاقليمية تماثلت مع القطر عامة . ففي القطر امتلك القطاع الاشتراكي حوالي ٩ر٠٪ من المنشآت وعمل فيها ٥٨٪ من العاملين . اما القطاعان المختلط والتعاوني فكان نصيبهما ٤ر٠٪ من المنشآت و ٨٪ من العاملين . وامتلك القطاع الخاص اقل من ٩٩٪ من المنشآت وضم ٣٤٪ من العاملين .

وباعتبار مؤشرات الانتاج تتضح حالة مغايرة لذلك تماما ، فالقطاع الاشتراكي في الاقليم انتج حوالي ١٦٪ من قيمة الانتاج هذا العام مقابل ٥٥٪ منها عام ١٩٨٨ ، وكان نصيب القطاعين المختلط والتعاوني ١٪ فقط منها فيما ارتفع نصيب القطاع الخاص الى ٨٣٪ بعد ان كان ٤٣٪ عام ١٩٨٨ . وحصل مثل ذلك على المستوى القومي ، فتراجع نصيب القطاع الاشتراكي الى ٢٧٪ من قيمة الانتاج والقطاعان المختلط والتعاوني الى ٤٪ ، فيما ارتفع انتاج القطاع الخاص من ٣٣ ـ ٦٩٪ .

ويبرز تراجع القطاع الاشتراكي لصالح القطاع الخاص باعتبار القيمة المضافة المتحققة ، فقد تكبد الاول خسائر بنسبة ٤٪ من القيمة المضافة ، فيما كان اسهام القطاع الخاص حوالي ١٠٢٪ .

وتراجعا حادا كهذا لم يحصل على مستوى القطر ، فقد حققت منشآت القطاع الاشتراكي ارباحا بنسبة ٣١٪ ، والمختلط والتعاوني ٤٪ فيما حصل القطاع الخاص على ٦٥٪ من القيمة المضافة .

ان ارتفاع مستلزمات الانتاج ليست هي السبب الرئيس هذه المرة في الخسارة التي لحقت بمنشآت القطاع الاشتراكي ، بدليل تشابه مستلزمات الانتاج التي خصصت لهذا القطاع على مستوى الاقليم وعلى مستوى القطر وهي بحدود ٢٤٪ . ومع تماثل نسبة العاملين تقريبا في كل منهما الا انهما حققا نتائج متباينة في قيمة الانتاج ومن القيمة المضافة .

وفيما يبدو وان هناك عدة عوامل تضافرت على ذلك ، يأتي في مقدمتها هو التبسات النسبي في اسعار منتجات القطاع الاشتراكي رغبة من الدولة في المحافظة على توازن في حالة السوق ومستوى المواطن المعاشي في ظروف الحصار مقارنة باسعار منتجات القطاع الخاص التي رفعت عنها التسعيرة الرسمية ، وبدأت ترتفع بقفزات كبيرة . ومن الاسباب الاخرى هو تعرض عدد من منشآت القطاع الاشتراكي في الاقليم الى التدمير خلال العدوان الثلاثيني على القطر وفي صفحة الخيانة والغدر التي تلته ، فعطلت معظمها بطاقات انتاجية محدودة وتطلب اصلاحها كلفا كبيرة . وخسارة منشآت القطاع الاشتراكي عامة قد تعود في بعض اسبابها الى عدم توفر المرونة الكافية في ادارة منشأتها والتي تتطلبها ضرورات التكيف السريع لحالة انقطاع المواد الاولية ومستلزمات الانتاج الاخرى في هذه الفترة ، في حين ان منشآت القطاع الخاص قد تمكن من ذلك بسرعة ، سواء بالحصول على البدائل المحلية لها ، او ان بعضها تحول نحو انماط انتاجية جديدة .

وفيما تحقق لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ يلاحظ من الشكل رقم (٩) ان القطاع الاشتراكي قد فقد نسبة هامة من مكانته خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ لصالح تقدم القطاع الخاص عامة . وجاء تراجعه كبيرا في قيمة الانتاج وفي القيمة المضافة ، وقليلا في عدد العاملين فيه واجورهم ، فيما ظل نصيب كل من القطاعين من عدد الصانع يكاد يكون ثابتا . ان هذه التغيرات تشير الى ان صناعات القطاع الاشتراكي في الاقليم عجزت عن التكيف لظروف الحرب والحصار الاقتصادي مقارنة بصناعات القطاع الخاص ، مع احتفاظ الاولى منها بعدد كاف من العاملين وفي اجورهم ، فعملت هذه بطاقات انتاجية محدودة جدا وبكلف عالية . ومن الواضح ان ضعف اعتماد هذه الصناعات على المقومات المحلية يعد السبب الرئيس لهذا التراجع . اما صناعات القطاع الخاص فقد تمكن من زيادة الانتاج والقيمة المضافة المتحققة

الشكل رقم(٩) اتجاهات التغير في ملكية وسائل الانتاج للصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣

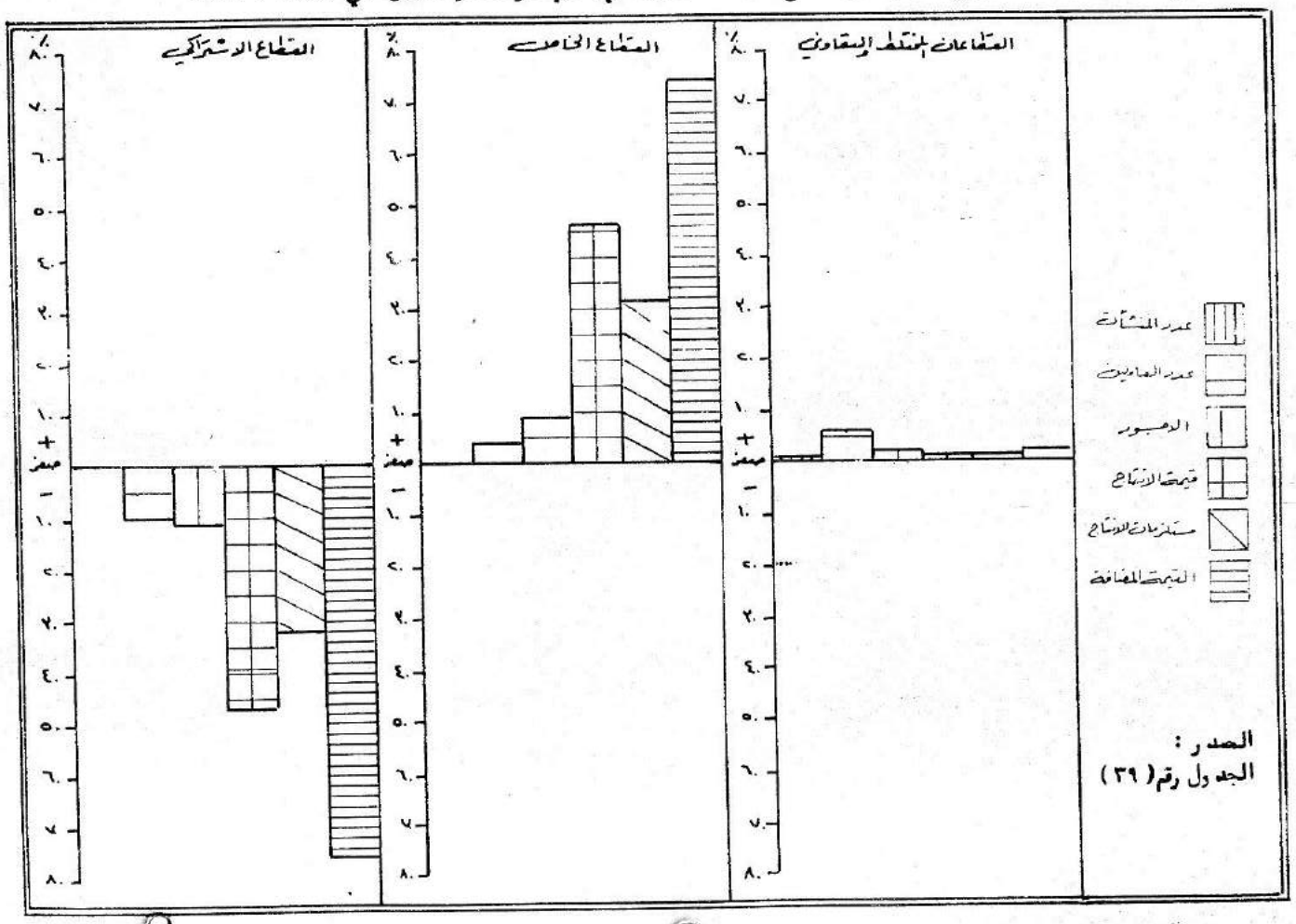

المصدر :
الجدول رقم(٣٩)

وبنجاح كبير على الرغم من ضآلة ماتطلب ذلك من اضافة في عدد المنشآت او العاملين ، ومع ارتفاع محدود ايضا في مستلزمات الانتاج . اى ان التطور هذا قد حصل باضافة امكانات محدودة للقائم فيها ، ولعل من اهم اسباب نجاحها ذلك يعود الى المرونة الكبيرة في ادارة عملياتها الانتاجية ، والى قدرتها على توفير بدائل محلية لمطالبها من المواد الاولية ، خاصة وان هذه المطالب محدودة في مقاديرها لان اغلب منشآت هذا القطاع صغيرة في حجومها وفي طاقاتها الانتاجية وفي متطلباتها من المواد الاولية .

كما يلاحظ ايضا ان القطاعين المختلط والتعاوني لم يكن قيامهما قويا ، فكانا يضمان عددا غير قليل من العاملين كبداية لانشطة وقطاعات جديدة ، الا ان اثرهما في معايير الانتاج كان ضئيلا جدا .

٤٠٢٠٤ . التباين المكاني في ملكية وسائل الانتاج :

تراوحت اعداد المنشآت الصناعية التي يمتلكها القطاع الاشتراكي في محافظات الاقليم عام ١٩٨٢ مابين اربعة الى عشرة منشآت في كل منها ، وبنسبة ادناها هي ٥ر٠٪ من صانع المحافظة كما في كربلاء و ٢٪ كما في المثنى ، فيما جاءت بينهما بقية المحافظات ،ففي بابل كانت النسبة ٩ر٠٪ ، النجف ٦ر٠٪ ، القادسية ١٪ . (لاحظ الجدول رقم ٤٠) ،الا ان نسبة مايضمه هذا القطاع كانت مختلفة عن ذلك تماما . ففي بابل ضمت منشآت هذا القطاع ٧٩٪ من العاملين في المحافظة ، وفي كربلاء ٦٠٪ ، النجف ١٥٪ ، القادسية ٧٦٪ ، والمثنى ٦٩٪ . اتصفت منشآت النجف بصغر حجومها مقارنة بتلك المماثلة في محافظات الاقليم الاخرى ،ورغم انها امتلكت سبعا منها ، الا انها ضمت نسبة ضئيلة من العاملين . ومن اسباب ذلك الاخرى هو ان القطاع الخاص ، في هذه المحافظة كان له دور واضح في عموم النشاط الاقتصادي في المحافظة ، ومنذ زمن طويل ، افضل مما هو عليه في المحافظات الاخرى . وقد اشتركت جميع محافظات الاقليم بحصول العاملين في القطاع الاشتراكي اجورا تزيد عن نسبتهم من اجمالي العاملين . وهذا يشير الى ارتفاع الاجور التي يتقاضاها العامل في القطاع الاشتراكي عن زميله في القطاع الخاص ، لما مر ذكره من اسباب بهذا الخصوص .

وباعتبارات الانتاج اسهم العاملون في القطاع الاشتراكي في محافظات الاقليم عدا المثنى بنصيب من الانتاج يقل قليلا عن نسبة العاملين فيه ، فيما حصل عكس ذلك في القطاع الخاص .

جدول رقم (٤٠)

التباين الاقليمي في ملكية وسائل الانتاج في الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	القطاع	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	اشتراكي	١٠	١٠٢٨٢	٢٠١٧٩	١٤٤٠٦٣	٧١٥٣٧	٧٢٥٢٦
بابل	خاص	١٠٠٤	٢٨٠٩	٣٥٠٩	٤٠٣٥٩	٢٥٨٤٧	١٤٥١٢
	مجموع	١٠١٤	١٣٠٩١	٢٤٠٨٨	١٨٤٤٢٢	٩٧٣٨٤	٨٧٠٣٨
كربلاء	اشتراكي	٤	٣٥٥٤	٤٣١٠	٣٨٢١٥	٢٢٧٧٣	١٥٤٤٢
	خاص	٨٥٤	٢٣٢٨	٢١٤٠	٣٠٢٤٤	٢١٧٣٤	٨٥١٠
	مجموع	٨٥٨	٥٨٨٢	٦٤٥٠	٦٨٤٥٩	٤٤٥٠٧	٢٣٩٥٢
النجف	اشتراكي	٧	٥٤٢	٦٨٠	١٢٣٣	٨٣١	٤٠٢
	خاص	١٠٧٤	٣٠٤٣	٢٤٥٥	٤١٤٣٦	٢٨٧٥٨	١٢٦٧٨
	مجموع	١٠٨١	٣٥٨٥	٣١٣٥	٤٢٦٦٩	٢٩٥٨٩	١٣٠٨٠
القادسية	اشتراكي	٦	٤٦٤٨	٧٠٠٩	٢٢٤٠١	٨٥٢٣	١٣٨٧٨
	خاص	٦١٤	١٤٣٤	١٠١٣	١٦٢٥٦	٩٤٠٠	٦٨٥٦
	مجموع	٦٢٠	٦٠٨٢	٨٠٢٢	٣٨٦٥٧	١٧٩٢٣	٢٠٧٣٤
المثنى	اشتراكي	٩	١٩٩٨	٣٩٦٣	٢٣١٣٨	٩٢٧٦	١٣٨٦٢
	خاص	٤٤٨	٨٩٧	٦٠٧	٧٢١٧	٤١٩١	٣٠٢٦
	مجموع	٤٥٧	٢٨٩٥	٤٥٧٠	٣٠٣٥٥	١٦٠٢٣	٤٥٣٣٠
١٩٨٨	اشتراكي	٧	٤٦٧٥	٨٤٣	٦١٣٦٣	١٦٠٢٣	٤٥٣٣٠
بابل	مختلط	١	٣٨٢	٨٢١	٤٠٢٨	١٧٢٤	٢٣٠٤
	تعاوني	٣	٦٤	٤٢١	٤٢٨٨	٨٢١	٤٦٧
	خاص	٩٣٠	٣٦٠٢	٤٩٥٢	٤٩٤٠١	٣١٧٨٧	١٧٦١٤
	مجموع	٩٤١	٨٧٢٣	١٤٣٢٤	١١٦٠٨٠	٥٠٣٦٥	٦٥٧١٥
كربلاء	اشتراكي	٨	٤٥٤٥	٨٦٧٥	٦٣٤٦٥	٣٥٤٣٤	٢٨٠٣١
	مختلط	١	١٢٨	٥٥	٥٣٠	٣١٠	٢٢٠
	تعاوني						
	خاص	٧١٢	٢٢٧٨	٢٤١٥	٣٤٨٥٦	١٩٤٥٦	١٥٤٠٠
	مجموع	٧٢١	٦٩٥١	١١٠٤٥	٩٨٨٥١	٥٥٢٠٠	٤٣٦٥١
النجف	اشتراكي	٣	١٦١٠	٣١١٩	٢٤٠٣٨	١٣٨٨٦	١٠١٥٢
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	١١٧	٢٠٥٨	١٦٦٨	٣٣٠٥٦	٢١٩٥٥	١١١٠١
	مجموع	١١٢٠	٣٦٦٨	٤٧٨٧	٥٧٠٩٤	٣٥٨٤١	٢١٢٥٣
القادسية	اشتراكي	٦	٢٠٢٧	٣٦٤١	٣٤٢٤٦	١٠٣٩٣	٢٠٨٢٣
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	٨٧٢	١٨٣٦	١٤٧٥	٢٩٠٣٤	١٩٧٥٠	٩٢٨٤
	مجموع	٨٧٨	٣٨٦٣	٥١١٦	٦٠٢٥٠	٣٠١٤٣	٣٠١٠٧

المحافظة	القطاع	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
المثنى	اشتراكي	٦	١٥٢٧	٣١٨٥	٢٥١٩٥	١٤٦٥٥	١٠٥٤٠
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	٤٤٦	١٠٠٦	٨٢٥	١٤٣٧٦	١١٤١٩	٣٢٥٧
	مجموع	٤٥٢	٢٥٣٣	٤٠١٠	٣٩٥٧١	٢٥٧٧٤	١٣٧٩٧
١٩٩٣	اشتراكي	١٠	١٠٠٤٩	٧٣٤٨٣	٢٤٣١٠٣	٢٧٢٣٦٣	٥٩٢١٠ـ
بابل	مختلط	١	١١٥	٣٧٧	٢٤٤١٥	١٢٣٥٩	١٢٠٥٦
	تعاوني	١١	١٢١٥	٤٠٧٠	١٠٥٠٥	٧٢٢٧	٣٢٧٨
	خاص	١٢٦٦	٤٠٤٩	٣٤٣٩٢	٩٠٤٤٢١	٦٧١٨٤٨	٢٣٢٥٧٣
	مجموع	١٢٨٨	٥٠٤٢٥	٥١٢٣٢٢	١١٥٢٤٤٤	٩٦٣٧٤٧	١٨٨٦٩٧
كربلاء	اشتراكي	٥	١٠٥٣	١١٢٣٤	٢٣٦٠١	٢٦٥٦٩	٢٩٦٨ـ
	مختلط	١	٣٧٢	٤٣٩٦	٣٩٨٩	١٨٧٦	٢١٩٣
	تعاوني	٢	٢٦٣	٢١٥٥	٢٩٨٩	١١٩١	١٧٩٨
	خاص	٤٣٢	٢٦٩٦	١٦٨٣٩	٦٥٨٣٧	٣٧٤٥٩٢	١٩١٢٤٥
	مجموع	٤٤٠	٣٣٤٤	٣٠٧٢٤	٥٩٦٤١٦	٤٠٤٢٢٨	١٩٢١٨٨
النجف	اشتراكي	٤	٣١٦٢	٢٠٣٧٨	١٣٩٨٨١	٨٦٣٤٩	٥٣٥٣٢
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	١١١٠	٣٠٦١	٢٧٠٩٦	٧٤٣٥٣٨	٣٥٤٤٣١	٣٨٩١٠٧
	مجموع	١١١٤	٦٢٢٣	٤٧٤٧٤	٨٨٣٤١٩	٤٤٠٧٨٠	٤٤٢٦٣٩
القادسية	اشتراكي	٨	٤٨٨٤	٣٨١٦٣	١٤٦٦٧٢	١٦٨٠٥٦	٢١٣٨٤ـ
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	٨٩٨	٢١٦٣	١١٨٩٢	٣٩٢٣٤٣	٢٧٦٨٠٠	١١٦٥٤٣
	مجموع	٩٠٦	٧٠٤٧	٥٠٠٥٦	٥٤٠٠١٥	٤٤٤٨٥٦	٩٥١٥٩
المثنى	اشتراكي	٥	٥٢٠	٥٤٧١	١٨٤٢٢	٢٨٥٧٨	١٠١٥٦ـ
	مختلط						
	تعاوني						
	خاص	٣٥٥	١٠٢٩	١٢٦١٢	٢٢١٠٨٦	١٥٣١٠٧	٦٧٩٧٩
	مجموع	٣٦٠	١٥٥٩	١٨٠٨٣	٢٣٩٥١٨	١٨١٦٨٥	٥٧٨٢٣

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ـ دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

٢ـ دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لعامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

وفي المثنى حققت صانع القطاع الاشتراكي فيها قدرا جيدا من النجاح في الانتاج وذلك للنجاح الذى حققته الصناعات الانشائية فيها .

وفي القيمة المضافة اشتركت بابل وكربلاء والمثنى بتحقيق العاملون في القطاع الاشتراكي نسبا جيدة فيها مقارنة باعدادهم فيها ، فيما لم يتمكن العاملون في القطاع الخاص فيها بتحقيق نجاحات مماثلة ، وفي محافظة القادسية لم يتمكن ٧٦٪ من العاملين وهم العاملون في القطاع الاشتراكي من انتاج اكثر من ٥٨ ٪ من الانتاج في قيمته و ٦٢ ٪ من قيمته المضافة . وفي النجف حصل مثل ذلك ايضا فهؤلاء ونسبتهم ١٥٪ ورغم انهم حصلوا على ٢٢٪ من الاجور ، الا انهم لم ينتجوا اكثر من ٣٪ فقط من قيمة الانتاج ونسبة مماثلة من القيمة المضافة .

يتبين من ذلك اخفاق العاملين في القطاع الاشتراكي في القادسية من الوصول الى مستوى جيد من الانتاج ومن القيمة المضافة ، ونجاح بارز للعاملين في القطاع الخاص النجف بهذه الاعتبارات . يتوقع ان يكون سبب الاخفاق في القادسية ناجم عن حداثة صانع القطاع الاشتراكي الكبيرة فيها وبالتالي قلة المهارة والخبرة ، اما نجاح القطاع الخاص في النجف فيعود الى نشاط هذا القطاع الفاعل وحيويته اكثر مما هو عليه الحال في محافظات الاقليم الاخرى .

وفي عام ١٩٨٨ فيتضح من نفس الجدول ان التباين في ملكية وسائل الانتاج قد انخفض بوضوح ، فالقطاع الاشتراكي تراوح نصيبه من المنشآت مابين حد ادنى وهو ٣ر٠٪ كما في النجف و ١٪ كحد اعلى كما في كربلاء والمثنى . ويلاحظ ايضا ان قطاعات الملكية الجديدة (المختلط والتعاوني) اقتصر وجودها على بابل وظهر القطاع المختلط بمنشأة صناعية واحدة في كربلاء .

اما القطاع الخاص فقد امتلك ٩٩٪ من المنشآت الصناعية وفي كافة محافظات الاقليم . وباعتبار عدد العاملين يتبين ان اكبر مساهمة للقطاع الاشتراكي كانت في كربلاء فضم ٦٥٪ من العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ، تليها المثنى ٦٠٪ ، بابل ٥٤٪ ، القادسية ٥٢٪ ، وجاءت النجف في المركز الاخير ولكن بتطور واضح له حيث ضم ٤٤٪ من العمالة فيها بعد ان كان يضم ١٥٪ فقط عام ١٩٨٢ .

وفيما يبدو ان هناك ارتباط نسبي بين حجم السكان في المحافظة ودور القطاعات المختلفة في بنيتها الصناعية ، فالمحافظات قليلة السكان كان للقطاع الاشتراكي فيها دور اكبر ، فيما تخلف عن ذلك نسبيا دور هذا القطاع في المحافظات كثيرة السكان . يمكن ان نجد تفسيرا

لذلك فيما يمكن ان تقدمه الاقاليم كثيرة وكثيفة السكان من عناصر نجاح للنشاط الصناعي حيث الاسواق والعمالة الواسعة لذلك تنجذب نحوها الصناعات ، في حين ان الاقاليم قليلة السكان تعاني من ضعف قدرتها على اجتذاب المواقع الصناعية لضعف قدرتها على تقديم مزايا ومنافع لها ، لذلك قام القطاع الاشتراكي باقامة منشآت له فيها واضعا الاهداف الاجتماعية متقدمة على الاهداف الاقتصادية في ذلك . ويمكن ان نعزز هذا الاستنتاج بالاشارة الى ان محافظة المثنى خاصة تتصف بضعف في الامكانات المالية المتاحة فيها مقارنة بمحافظات الاقليم الاخرى ، مما يعد محيطا اخر لجهود التوطن الصناعي التي يرغب في تنشيطها فيها .

مع كل ذلك فقد ظل القطاع الاشتراكي ، رغم تراجعه ، يحتل المقام الاول في محافظات الاقليم عدا النجف التي تطور فيها دوره بوضوح .

وفي اعتبارات الاجور والانتاج جاءت مؤشراتها لتؤكد هذا الاتجاه ايضا ، فقد جاء الاشتراكي متقدما في اعتبارات الاجور وقيمة الانتاج والقيمة الضافة عدا محافظة النجف . فيما جاء دور القطاع الخاص تاليا في هذا الدور عدا النجف ايضا ، والتي تتميز من بين محافظات الاقليم بدخل عال لسكانها وبالتالي قدرتها على تحفيز اقامة مشاريع صناعية للقطاع الخاص فيها .

ودور القطاع الاشتراكي بهذه الاعتبارات كان اكثر تأثيرا في المحافظات قليلة السكان مثل كربلاء والقادسية والمثنى من المحافظات الاكثر سكانا مثل بابل والنجف ، وهذا يبرز ماذهب اليه الباحث عن دور السكان في تشجيع اقامة مزيد من الصناعات باعتبارهم سوق واسعة وعمالة وربما خدمات عديدة يرتبط توفرها بتركز اعداد ضخمة منهم كخدمات رأس المال الاجتماعي والبنى الارتكازية وهي ماندعوها بوفورات التكتل الحضري .

اما في عام ١٩٩٣ فان محافظات الاقليم اقتربت من بعضها اكثر في امتلاك وسائل الانتاج ، فارتفع الحد الادنى لملكية القطاع الاشتراكي الى ٤ر٠٪ كما في النجف وظل الحد الاعلى وهو ١٪ على حاله وكما في المثنى .

وباعتبار عدد العاملين تحسن دور القطاع الاشتراكي في عدة محافظات منها بابل التي ارتفعت نسبتهم فيها من ٥٤ ـ ٦٥٪ ، النجف من ٤٤ ـ ٥١٪ ، القادسية من ٥٢ ـ ٦٩ ٪ وتراجعت هذه النسبة في كربلاء من ٦٥ ـ ٢٣٪ وفي المثنى من ٦٠ ـ ٣٤٪ . ان سبب تراجعه في المحافظتين الاخيرتين هو توقف بعض منشآته لما اصابها من اضرار جراء العدوان الثلاثيني على القطر عام ١٩٩١ . اما سبب تقدمه في المحافظات الثلاث الاولى فيعود الى اقامة منشآت جديدة لها فيها ، ففي بابل اقيمت ثلاث منشآت لم تكن قائمة عام ١٩٨٨ ، ومثلها في النجف واثنتين في القادسية .

اما القطاعان المختلط والتعاوني فقد تحسنت نسبة العاملين فيهما بشكل خاص في بابل وكربلاء ، فضم في الاولى ٩٪ من العاملين بعد ان كان يضم ٥٪ عام ١٩٨٨ ، وفي كربلاء ارتفعت هذه النسبة من ٢ ـ ١٥٪ .

وبذلك فان القطاع الاشتراكي ضم القسم الاكبر من العاملين في بابل والقادسية ، فيما ضم القطاع الخاص مثل هذا القسم في كربلاء والمثنى ، وتماثل القطاعات تقريبا في النجف .

وباعتبار الاجور الممنوحة للعاملين يلاحظ تباين فيها بين المحافظات بالمقارنة مع نسبة العاملين . ففي بابل تماثل المعياران بالنسبة للقطاع الاشتراكي ، وتراجع نصيب العاملين في القطاعين المختلط والتعاوني وبذلك ارتفع نصيب القطاع الخاص . وفي كربلاء تظهر حالة مختلفة ، فقد كان نصيب العاملين من الاجور في القطاع الاشتراكي اعلى من نسبة العاملين فيها . وحصل مثل ذلك في القادسية وعكس ذلك في النجف والمثنى .

ان تراجع نسبة ما يحصل عليه العاملون في القطاع الاشتراكي عن نسبة ما يشكلونه في قطاع العمل الصناعي يشير الى ان اتجاها عاما بدأ يتبلور ، وهو ان العاملين في القطاع الخاص بدأ يستلمون اجورا ومزايا اعلى من اقرانهم في القطاع الاشتراكي .

اما في اعتبارات الانتاج فتشير بياناتها في نفس الجدول ان جميع محافظات الاقليم اسهم فيها القطاع الخاص بالنصيب الاوفر من قيمة الانتاج والقيمة المضافة ، رغم ان هذا القطاع ضم النسبة الاقل من العاملين في اكثرها . ففي قيمة الانتاج اسهم هذا القطاع بحوالي ٧٩٪ من قيمة الانتاج في بابل ، ٩٥٪ في كربلاء ، ٨٤٪ في النجف ، ٧٣٪ في القادسية ، ٩٢٪ في المثنى . وباعتبار القيمة المضافة حقق هذا القطاع نجاحا يفوق ذلك كثيرا ، ففي بابل اسهم بحوالي ١٢٣٪ منها ، كربلاء ١٠٠٪ ، النجف ٨٨٪ ، القادسية ١٢٢٪ ، وفي المثنى اسهم بحوالي ١١٨٪ . وبذلك تمكن القطاع الخاص من مقابلة الخسائر الكبيرة التي لحقت بمؤسسات القطاع الاشتراكي في محافظات الاقليم عدا تلك التي في النجف والتي حققت حوالي ١٢٪ من القيمة المضافة التي حققتها الصناعة التحويلية في المحافظة .

ان سبب هذا الاخفاق يعود الى رغبة الدولة في استمرار منشآتها خاسرة في العمل لتعزيز قدرة المواطن على اجتياز ظروف الحصار ، مثل ذلك المجارش والمطاحن ، وهذا ماسيتم تأكيده وايضاحه لاحقا .

وهنا لابد من التأكيد على نقطتين اساسيتين ، اولاهما ان هذا الاخفاق مرتبط بظروف الحصار ، فهو مؤقت ، بدليل امتلاك هذا القطاع لبنى وركائز انتاجية ومالية ،

ومن المتوقع عودته بقوة لميدان العمل عند تحسن الظروف الاقتصادية .

اما الثانية فهي ان القطاع الاشتراكي وضع في هذه الفترة اهدافا غير اقتصادية في مقدمة الاهداف التي يسعى لها ، وهي الاجتماعية والسياسية ، وهذه لايستطيع القطاع الخاص القيام بها . وهذا بحد ذاته تعزيز لدور هذا القطاع وليس انتقاصا منه .

اما لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (١٠) مايلي :

اولا : تراجع مكانة القطاع الاشتراكي في بابل ، كربلاء ، القادسية ، والمثنى ، وتقدم في النجف . وكان هذا التراجع حادا وكبيرا في بابل وكربلاء والمثنى واقل منه في القادسية .

ثانيا : افاد القطاع الخاص من ذلك فعزز مكانته بذات الخطى تقريبا التي تراجع فيها القطاع الاشتراكي وفي ذات المحافظات .

ثالثا : وجاء ظهور القطاع المختلط لبيع القطاع الاشتراكي بعض منشآته له ، لذلك اقتصر قيامه في بابل وكربلاء . اما التعاوني فقد اقامته الجمعيات التعاونية والذي توسعت قاعدته في العام التالي ثم عاد وتقلص نشاطه في الاعوام اللاحقة وتوقفت بعض انشطته لعدم توفر المواد الاولية . وعموما جاء ظهورهما محدودا في حجمه وفي دوره في البنية الصناعية في الاقليم .

الشكل رقم (٥٠)

اتجاهات التغير المكاني في ملكية وسائل الانتاج للصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣

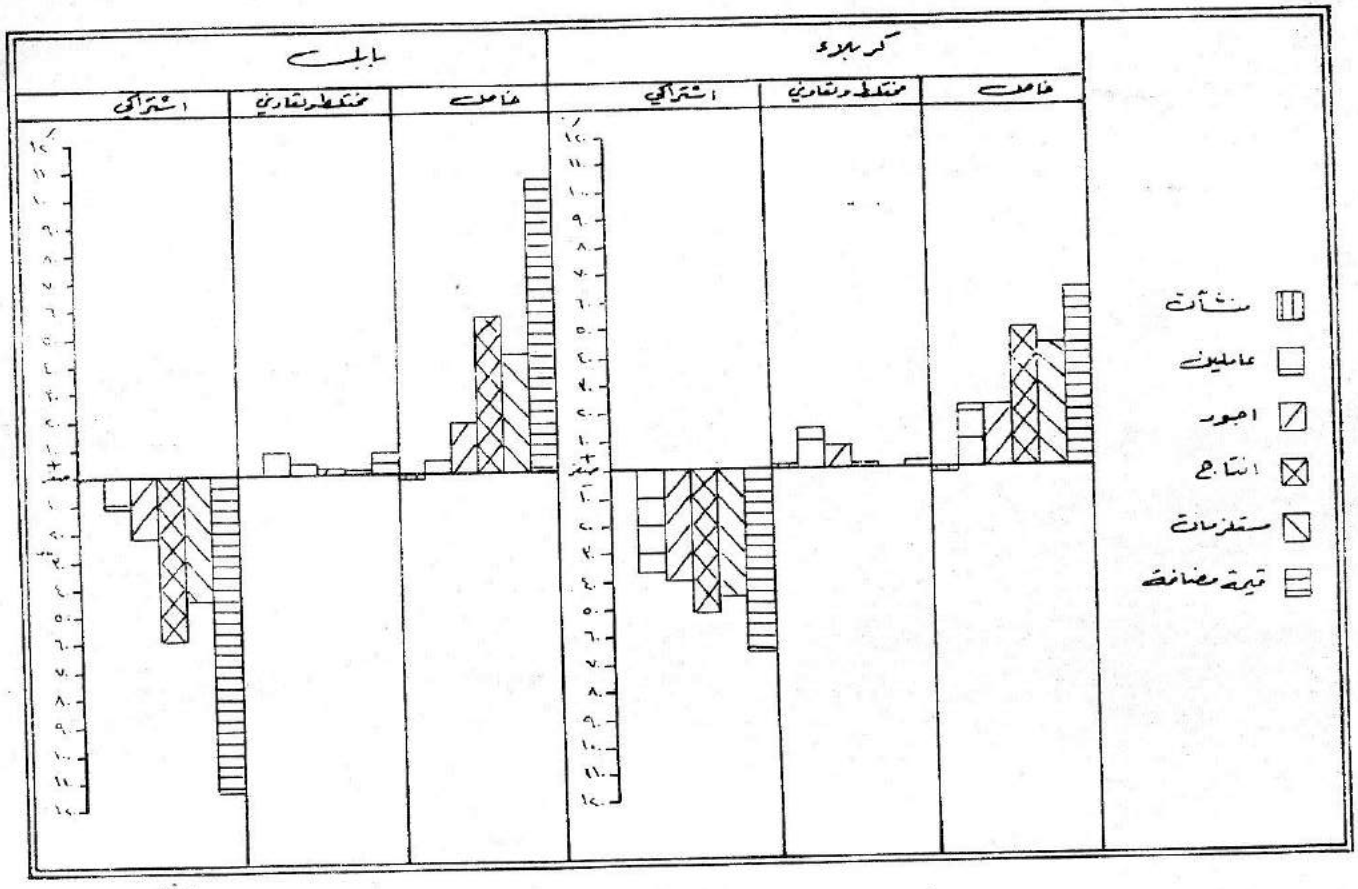

يتبع

تابع الشكل رقم (١٠)

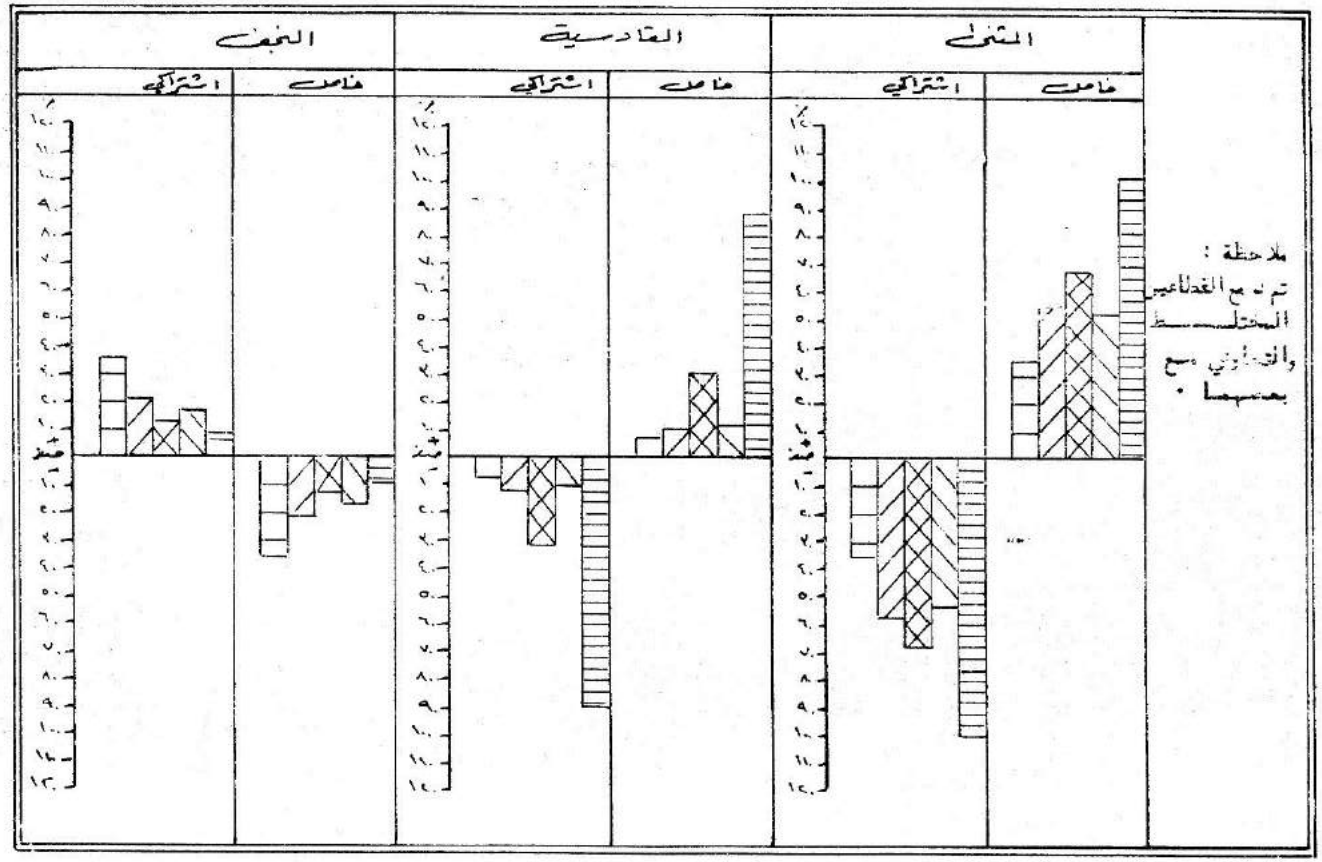

المصدر : الجدول رقم (٤٠) .

٥٠٤ ٠ حجوم منشآت الصناعة التحويلية :

بدأ النشاط الصناعي ظهوره في الاقليم بمنشآت صغيرة الحجم ، يقوم على الانتاج في كل منشأة فيها عامل او بضع عاملين ٠ وظل الحال هكذا زمنا طويلا استغرق كامل النصف الاول من القرن الحالي ، بسبب ضآلة رؤوس الاموال المحلية الخاصة عموما ، والمستثمر منها في الصناعة بوجه خاص ٠ وعندما جاءت ثورة تموز ١٩٥٨ ، بدأت عملية اقامة صانع كبيرة تضم مئات العاملين من قبل القطاع العام ٠ وبعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ ونجاحها في تأميم النفط وبالتالي تحسن القدرات المالية للدولة وللقطاع الخاص ايضا ، فقد بدأ القطر عامة مرحلة جديدة من التنمية الصناعية ، ازدادت خلالها طاقات الصانع القائمة ، واقام القطاع العام منشآت لم تضم الا فا من العاملين ، واصبح للقطاع الخاص منشآت كبيرة في رؤوس اموالها واعداد العاملين فيها ٠ ومع هذا فقد ظلت الصغيرة تعمل الى جنب الكبيرة منها ، وبقيت الصغيرة تشكل العدد الاكبر من بين القائم منها الا انها تضم العدد الاقل من العاملين ٠

١٠٥٠٤ ٠ حجوم المنشآت الصناعية على مستوى الاقليم :

خلال مرحلة التنمية الصناعية التي شهدها القطر بعد عام ١٩٧٢ ، اقيم في محافظات الاقليم عدد لا يستهان به من الصانع كبيرة الحجم التي اقامها القطاع الاشتراكي ، وكان لذلك اثر هام في حالة الصناعة بهذا الاعتبار ٠ فعلى الرغم من ان الصانع الصغيرة[١] مثلت حوالي ٩٧٪ من اجمالي عدد منشآت الصناعة التحويلية عام ١٩٨٢ ، الا انها ضمت حوالي ٢٥٪ من اجمالي العاملين في تلك الصناعة في الاقليم ٠ اما الكبيرة وان امتلكت النسبة الضئيلة الباقية والبالغة ٣٪ الا انها ضمت ٧٥٪ من العاملين (لاحظ الجدول رقم ٤١) ٠ وفي هذا تشابهت حالة الصناعة التحويلية في الاقليم من مثيلتها على مستوى القطر ، سواء باعتبار عدد الصانع او العاملين فيها ٠

وباعتبار الاجور يتضح ان العاملين في الصانع الصغيرة قد نالوا نصيبا من الاجور اقل من نسبة العاملين فيها ، فيما حصل عكس ذلك في الصانع الكبيرة ، حيث نال العاملون

---

(١) في هذا العام كان التصنيف المعتمد لدى الجهات المختصة ، يصنف الصانع الى صغيرة وكبيرة ، والصغيرة تلك التي يعمل بها اقل من عشرة عمال ، اما ما زاد عن ذلك فيصنف ضمن الكبيرة ٠

جدول رقم (٤١)

حجوم المنشآت ودورها في الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	الحجم	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢							
الاقليم	صغيرة	٣٩٠٥	٧٩٦٢	١٠٤٤٧	١٤٢٦٤٥	٩٩٣٠٣	٤٣٣٥٢
	كبيرة	١٢٥	٢٢٥٧٢	٣٦٢١٨	٢٢١٩٠٧	١٠٣٧٦٧	١١٨٣٤٠
	مجمع	٤٠٣٠	٣١٥٣٥	٤٦٦٦٥	٣٦٤٥٦٢	٢٠٢٨٧٠	١٦١٦٩٢
القطر	صغيرة	٢٢٣٥٥	٥٤١٨٤	٤٣٢٠٣	٦٥٧٣٦٢	٤٠٨٢١٩	٢٤٩٠٤٣
	كبيرة	٤٢٩٢	١٦٩٤٢٩	٢٨٨٣٥٧	١٤٩٦٢٠٤	٩١١٧٨٥	٥٨٤٣١٩
	مجمع	٢٢٦٤٧	٢٢٣٦٢٣	٣٣١٥٦٠	٢١٥٣٤٦٦	١٢٢٠٠٠٤	٨٣٣٤٦٢
١٩٨٨							
الاقليم	صغيرة	٣٩٨١	٧٥٥٩	٦٣١٧	١١٤٠٨٣	٧٢٩٧٤	٤١١٠٩
	متوسطة	١٧	٢٢٥	٢٧٦	٥٥٠١	١٨١١	٣٦٩٠
	كبيرة	١١٤	١٧٩٥٤	٣٢٧٨٩	٢٥٢٢٦٢	١٢٢٥٣٨	١٢٩٧٢٤
	مجمع	٤١١٢	٢٥٧٣٨	٣٩٣٨٢	٣٧١٨٤٦	١٩٧٣٢٢	١٧٤٥٢٣
القطر	صغيرة	٢١٦٦٤	٥٤٧١٢	٥٩٩٠١	٩٩١٥٨٧	٦٤٠٠٧٢	٣٥١٥١٥
	متوسطة	٢٧٥	٤٢٩٩	٦٠٥٢	٧٤٥٨٠	٥٥٤٣٠	١٩٤٥٠
	كبيرة	٧٠٢	١٧٩٢٢٥	٢٨٣٢٥٧	٣٠٤٧٨٢١	٢١١٦٣٩٧	١٨٣١٤٢٤
	مجمع	٢٢٦٤١	٢٣٨٣٣٦	٣٤٩١٣٠	٤٥١٣٩٨٨	١٩١١٥٩٩	٢٢٠٢٣٨٩
١٩٩٣							
الاقليم	صغيرة	٣٩٦٢	٨٩٤٤	٧٤٨٥٨	٢٢٥٥٣٠٤	١٤١٨٠٢٣	٨٣٧٢٨١
	متوسطة	٣٥	٤٩٦	٥٤٣٧	٨٠٢٢٥٧	٧٧٨٤١	٢٥٤١٦
	كبيرة	١٤١	٢٥١٥٨	١٧٨٣٦٤	١٠٥٣٢٤١	٩٣٩٤٣٢	١١٣٨٠٩
	مجمع	٤١٠٨	٣٤٥٩٨	٢٥٨٦٥٩	٣٤١١٨٠٢	٢٤٣٥٢٩٦	٩٧٦٥٠٦
القطر	صغيرة	١٤١٤٧	٣٩٤٦٣	٢٨٩٦٧٧	٩٣٢٠٢٨٣	٥٧٥٨١٢٧	٣٥٦٢١٥٦
	متوسطة	١٧٧	٢٦٢٠	٢٣٨٦٤	١٠٤٤٢٨٥	٦٥٦١٦٢	٢٨٨١٢٣
	كبيرة	٦٥١	١٣٢٢٦٠	١١٧٩٧٦٢	٧٩٦٤١٩٠	٤٧٧١٢٠٥	٣١٩٢٩٨٥
	مجمع	١٤٩٧٥	١٧٤٢٤٣	١٥٩٣٣٠٣	١٨٣٢٨٧٥٨	١١١٨٥٤١٤	٧١٤٣٢٤٤

المصادر : اعده الباحث اعتمادا على :

١ـ دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

٢ـ دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٦٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

٣ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٣ .

٤ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

فيها نصيبا من الاجور يزيد عن نسبتهم من اجمالي العاملين وقد سبقت الاشارة الى ان العاملين في الصانع التي يمتلكها القطاع الخاص ينالون اجورا اقل من اقرانهم في المصانع الكبيرة وخاصة التي يمتلكها القطاع العام خلال هذه الفترة .

ويلاحظ من بيانات الانتاج ان المنشآت الصغيرة اسهمت بنصيب وافر من قيمة الانتاج فاقت نسبة العاملين فيها كثيرا . ففي الاقليم انتجت هذه المصانع والتي يعمل بها ٢٥٪ من العاملين ، حوالي ٣٩٪ من قيمة الانتاج ، وانتجت مصانع القطر المماثلة حوالي ٣١٪ من الانتاج في حين ان نسبة العاملين بها كانت ٢٤٪ . جاء ذلك على حساب انتاجية العاملين في الكبيرة والتي يعود اغلبها في ملكيته الى القطاع الاشتراكي المتخم في حينه بالكادر الاداري والذي كان يفتقر لاتباع نظام للحوافز في الانتاج انذاك .

ومع هذا فان الصغيرة لم تحقق سوى قدر محدود من القيمة الضافة يقل عن نصيبها من قيمة الانتاج . فقد شاركت هذه بحوالي ٢٧٪ فقط منها ، في حين ان مشاركتها بقيمة الانتاج زادت عن ذلك كما سبق . فيما كان نصيب الكبيرة منها يفوق نصيبها من الانتاج . وهذا يعود الى الصعاب التي واجهتها مصانع الاقليم الصغيرة في الحصول على مستلزمات الانتاج . ومثل هذا لم يحصل على مستوى القطر ، فكان نصيب الكبيرة والصغيرة من القيمة الضافة يماثل تقريبا نصيب كل منهما من قيم الانتاج واحتاجت لذلك نسبة مماثلة من مستلزمات الانتاج .

وفي عام ١٩٨٨ لم يحصل تغيير هام فيما تشكله كل من المصانع الكبيرة والصغيرة في البنية الصناعية في الاقليم . ومع ان تصنيفا جديدا تم اعتماده ، صنفت بموجبه المصانع الى صغيرة ومتوسطة وكبيرة (١) ، فان المتوسطة لم تشكل سوى نسبة ضئيلة منها . وباعتبار عدد العاملين يلاحظ تقدم طفيف للصغيرة وتراجع مماثل للكبيرة (لاحظ نفس الجدول) . وفي الاجور استمرت الحالة السابقة التي ينال فيها العاملون في الصغيرة نصيبا من الاجور تقل عن نسبتهم من اجمالي العاملين . وفي معايير الانتاج استمرت نفس المؤشرات السابقة ، فالعاملين في الصغيرة اسهموا بانتاج نسبة افضل من نسبتهم من اجمالي العاملين ، وحققوا نصيبا يقل عن ذلك من القيمة الضافة .

خلال الفترة مابين عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣ حصلت عدة تغيرات وبنسب متباينة في دور واهمية كل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في البيئة الصناعية في الاقليم . وهذا التغيير لم

---

(١) الصغيرة هي التي يعمل بها اقل من عشرة عمال ويقل رأسمالها عن (١٠٠) الف دينار والمتوسطة يعمل بها مابين ١٠ ـ ٢٩ عاملا ويقل رأسمالها ايضا عن (١٠٠) الف دينار والكبيرة ماعمل بها اكثر من ذلك وزاد رأسمالها عن ذلك ايضا .

يكن متساويا في جميع المقاييس او الاعتبارات ، فباعتبار عدد المنشآت حصل تراجع محدود في الصغيرة لصالح الكبيرة ، وفي الصغيرة انخفضت نسبة العاملين من ٢٩ ـ ٢٦٪ ، فيما ازدادت نسبة العاملين في الكبيرة منها من ٧٠ ـ ٧٣٪ ، وحصل مثل هذا التغيير ايضا على مستوى القطر ولكن بنسبة اقل من ذلك .

وباعتبار الاجور الممنوحة للعاملين حصل تغيير كبير في توزيعها ، فالعاملين في الصغيرة استلموا ٢٩٪ من الاجور الممنوحة للعاملين ، وهي نسبة تفوق نسبتهم من بين العاملين ، فيما حصل العاملون في الكبيرة على ٦٩٪ من الاجور وهي نسبة تقل عن نسبتهم من بين العاملين . وبذلك فقد تأكد الاتجاه الذين بدأت ملامحه في بيانات عام ١٩٨٨ ، من ان العاملين في القطاع الخاص وجل صانعه صغيرة ، بدأوا يستلمون اجورا اعلى من اقرانهم في القطاع العام وجميع صانعه كبيرة .

وحصل مثل هذا التغيير ايضا في معايير الانتاج ، فالكبيرة تراجع دورها في الانتاج من ٦٨ ـ ٣١٪ باعتبار قيمته ، ومن ٧٤ ـ ١٢٪ باعتبار القيمة الضافة ، وتقدمت بدلا منها الصغيرة فارتفع اسهامها من ٣١ ـ ٦٦٪ من قيمة الانتاج ومن القيمة الضافة من ٢٤ـ٨٦٪ وتقدمت ايضا المتوسطة باعتبار قيمة الانتاج من ١ ـ ٣٪ الا انها حافظت على نصيبها السابق من القيمة الضافة وهو ٢ ٪ .

جاء ذلك منسجما مع الاتجاه العام الذى حصل على مستوى القطر ولكن بنسبة تفوقه كثيرا . فعلى مستوى القطر حصل تراجع في اهمية الكبيرة لصالح الصغيرة ، فاسهمت الاولى بحوالي ٤٣٪ من قيمة الانتاج و ٤٥٪ من القيمة الضافة ، فيما اسهمت الثانية بحوالي ٥٠٪ من كل منهما . وتقدمت المتوسطة فاسهمت بحوالي ٦٪ من قيمة الانتاج و ٥٪ من القيمة الضافة .

وهذا يعزز ماذهب اليه الباحث من ان المنشآت الكبيرة وجلها عائد الى القطاع الاشتراكي ، قد عجزت خلال فترة الحصار عن التكيف لاثاره السلبية ، فتوقف بعضها ، وعمل الباقي بطاقات انتاجية محدودة ، في حين ان اغلب الصانع الصغيرة وجميعها عائدة الى القطاع الخاص قد نجح في الاستمرار بالانتاج ، سواء بالحصول على مواد اولية محلية او بتبديل انماط الانتاج .

اما باعتبار متوسط عدد العاملين في المنشأة الصناعية الواحدة فيلاحظ من الجدول رقم (٤٢) انه كان (٢) عامل في كل منشأة صغيرة و (١٨٩) في الكبيرة وبمعدل (٨) عامل في عموم الصناعة التحويلية في الاقليم عام ١٩٨٢ . وفي هذا يتماثل المعدل الاقليمي مع المعدل القومي تقريبا بالنسبة للصغيرة وعموم الصناعة التحويلية ، فيما بدت الكبيرة في الاقليم اكثر ضخامة

جدول رقم (٤٢)

متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ ٠

	اجمالي التحويلية		المنشآت الكبيرة			
	الحجم	المتوسط	الملكية	منشآت	عاملين	المتوسط
١٩٨٢						
الاقليم	صغيرة	٢	اشتراكي	٣٨	٢١٥٢٣	٥٦٦
	كبيرة	١٨٩	خاص	٨٧	٢٠٤٩	٢٤
	مجمع	٨	مجمع	١٢٥	٢٣٥٧٢	١٨٩
القطر	صغيرة	٢	اشتراكي	٢٦٢	١٠٧٤١	٥٨٩
	كبيرة	١٣١	خاص	١٠٧٠	٣٨٦٩٨	٣٦
	مجمع	٩	مجمع	١٢٩٢	١٦٩٤٣١	١٣١
١٩٨٨						
الاقليم	صغيرة	٢	اشتراكي	٣٠	١٤٣٨٤	٤٧٩
	متوسطة	١٣	مختلط	١	٣٨٢	٣٨٢
	كبيرة	١٥٧	تعاوني	٤	١٩٢	٤٨
	مجمع	٦	خاص	٧٩	٢٩٩٦	٣٨
			مجمع	١١٤	١٧٩٥٤	١٥٧
القطر	صغيرة	٣	اشتراكي	١٧٥	١٥٢٠٠٧	٨٦٩
	متوسطة	١٦	مختلط	١٠	٩١٧٠	٩١٧
	كبيرة	٢٥٥	تعاوني	٢٣	١٤٢٩	٦٢
	مجمع	١١	خاص	٤٩٤	١٦٦١٩	٣٤
			مجمع	٧٠٢	١٧٩٢٢٥	٢٥٥
١٩٩٣						
الاقليم	صغيرة	٢	اشتراكي	٣٢	١٩٦٣٥	٦١٤
	متوسطة	١٤	مختلط	٢	٤٨٧	٢٤٤
	كبيرة	٢٢٧	تعاوني	١٣	١٤٧٨	١١٤
	مجمع	٨	خاص	٦٤	٣٥٥٨	٥٦
			مجمع	١١١	٢٥١٥٨	٢٢٧
القطر	صغيرة	٣	اشتراكي	١٣١	١٠٠٣٤٣	٧٦٦
	متوسطة	١٥	مختلط	٢١	١١٧٩٢	٥٦٢
	كبيرة	٢٠٣	تعاوني	٤١	٢٨٣٧	٦٩
	مجمع	١٢	خاص	٤٥٨	١٧٢٨٨	٣٨
			مجمع	٦٥١	١٣٢٢٦٠	٢٠٣

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على :

١ـ الجداول رقم ٣٩ ، ٤١ ٠

٢ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة لسنة ١٩٨٢ ٠

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لعامي ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ ٠

من شيلاتها على مستوى القطر التي بلغ معدل العاملين فيها (١٣١) عاملا • وهذا يعود الى ان منشآت القطاع الاشتراكي في الاقليم مثلت حوالي ٣٠٪ من المنشآت الكبيرة فيه مقابل ١٧ ٪ على مستوى القطر • وهذه المنشآت تتصف بضخامة اعداد العاملين فيها ، حيث بلغ معدلهم (٥٦٦) عاملا مقابل (٢٤) عاملا في تلك التي يمتلكها القطاع الخاص • ومنشآت القطاع الخاص هذه في الاقليم تبدو اقل حجما من شيلاتها على مستوى القطر ، فمعدل العاملين فيها كان (٣٦) عاملا على مستوى القطر مقابل (٢٤) في الاقليم • وتواضع حجوم المنشآت التي يمتلكها القطاع الخاص في الاقليم صغيرة كانت ام كبيرة انما يعود لضآلة حجم رؤوس الاموال الخاصة المتاحة والمستثمرة فعلا في قطاع الصناعة التحويلية في الاقليم مقارنة بحالة القطر عامة •

وفي عام ١٩٨٨ يتبين من نفس الجدول تضاؤل حجوم المنشآت الصناعية في الاقليم عما كان عليه عام ١٩٨٢ ، مقابل زيادة فيها على مستوى القطر ، فمعدلها في الاقليم تراجع من ٨ ــ ٦ عامل ، في حين انه ارتفع من ٩ ــ ١١ على مستوى القطر •

والصغيرة في الاقليم حافظت على نفس معدلاتها السابقة وهي (٢) عامل لكل منشأة ، في حين انها ارتفعت الى (٣) على مستوى القطر •

اما المتوسطة فقد بلغ متوسط العاملين فيها (١٣) في الاقليم وهو يقل عن شيله في القطر الذى بلغ (١٦) عاملا • وبذلك تتماثل المتوسطة مع الصغيرة في الاقليم بصغر حجومها مقارنة بالمعدل القومي ، وربما كان ذلك بسبب ملكيتها من القطاع الخاص الذى يتصف بضعف قدراته على تمويل المشاريع الكبيرة في الاقليم مقارنة باقاليم اخرى في القطر •

وفي الكبيرة في الاقليم تراجع معدل العاملين بها من ١٨٩ ــ ١٥٧ ، لكنه ارتفع على مستوى القطر من ١٣١ ــ ٢٥٥ ، وحصل هذا التراجع في تلك المملوكة للقطاع الاشتراكي التي تراجع المعدل فيها من ٥٦٦ ــ ٤٧٩ ، في حين ان المماثلة التي يمتلكها القطاع الخاص ارتفع معدل العاملين فيها من ٢٤ ــ ٣٨ عاملا •

ان هذا التغيير يؤكد ما اشار اليه الباحث سابقا من الاثار السلبية الواضحة لعملية اعادة بناء هيكل العمالة في الصناعة التحويلية التي حصلت خلال هذه الفترة ، والتي شملت منشآت القطاع الاشتراكي •

اما في عام ١٩٩٣ فيتضح من نفس الجدول ان الاتجاه الذى ظهر على مستوى القطر عام ١٩٨٨ والمتمثل بزيادة حجوم المنشآت الصناعية عامة والكبيرة منها على وجه الخصوص ، قد بدأت انعكاساته تظهر على الصناعة في الاقليم عام ١٩٩٣ ، ففيه ازداد معدل العاملين

عامة من ٦ ـ ٨ عامل ، والكبيرة منها من ١٥٧ ـ ٢٢٧ ، والمتوسطة من ١٣ ـ ١٤ ، فيمـا ظلت الصغيرة محافظة على معدلها السابق وهو (٢) عامل لكل منشأة .

وهذا يؤكد ايضا ماذهب اليه الباحث سابقا من ان التطورات التي تحصل في البنيـة الصناعية القومية تلاحظ اثارها بعد عدة سنوات في بنية الاقليم الصناعية . وحصل مثل هذا التزايد في متوسط عدد العاملين في الصانع الكبيرة سواء اكانت مملوكة للقطاع العام او الخاص ،فصانع القطاع العام تزايد المتوسط فيها من ٤٧٩ ـ ٦١٤ ، وصانع القطاع الخاص من ٣٨ ـ ٥٦ عاملا، وتبدو مؤشرات المنشآت الكبيرة هذه في الاقليم مخالفة لما حصل على المستوى القومي ، حيـث تراجع المتوسط فيها من ٢٥٥ ـ ٢٠٣ ، وحصل ذلك في منشآت القطاع الاشتراكي منها فقـط، حيث تراجع فيها هذا المتوسط من ٨٦٩ ـ ٧٦٦ ، في حين ان منشآت القطاع الخاص ارتفـع المتوسط فيها من ٣٤ ـ ٣٨ . ومرة اخرى يتأكد ما اشار اليه الباحث من ان صانع القطـاع الاشتراكي بالذات هي التي عجزت عن تلافي ومواجهة الاثار السلبية للحصار مقارنة بصانـع القطاع الخاص .

اما لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (١١) مايلي :

اولا : تقدم في نصيب المنشآت **الصناعية** الصغيرة شمل كل الاعتبارات ، وكان ذلك على حساب تراجع في نصيب المنشآت الكبيرة شمل جميع الاعتبارات ايضا .

ثانيا : ان المنشآت الصناعية المتوسطة كانت اثرها هامشيا وضئيلا وفي كافة الاعتبارات .

ثالثا : كان التغير واضحا خلال هذه الفترة باعتبارات قيمة الانتاج والقيمة المضافة ، فيما كـان ضئيلا في الاعتبارات الاخرى . مما يشير الى ان هذا التغير سيكون محدودا في تأثيـره على البنية الصناعية في الاقليم مستقبلا ، لان الهياكل الاساسية كان التغير فيها طفيفا ، وان ماحدث في اعتبارات الانتاج كان سببه الحالة الاقتصادية التي يمر بها القطر بسبب الحصـار الاقتصادي على القطر ، والتي نأمل ان تكون نهايتها قريبة ، وبنهايتها هذه يتوقع عـودة المنشآت الكبيرة الى دورها الفاعل في البنية الصناعية في الاقليم والقطر .

٤ ٥٠ ٢٠ . التباين المكاني في حجوم المنشآت الصناعية :

اشتركت جميع محافظات الاقليم بغلبة نسبة المنشآت الصغيرة ، حيث مثلت نسبة تراوحت مابين حد ادنى وهي ٩٤٪ كما في بابل وحد اعلى وهي ٩٨٪ كما في النجف والقادسية والمثنى كان ذلك في عام ١٩٨٢ . وباعتبار العاملين ضمت الكبيرة منهم نسبة تراوحت مابين ٥١ ٪ كما

الشكل رقم (٠١)

اتجاهات التغير في حجوم منشآت الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣

عدد المنشآت المتوسطه فيما بين عامي ١٩٨٨ـ١٩٩٣

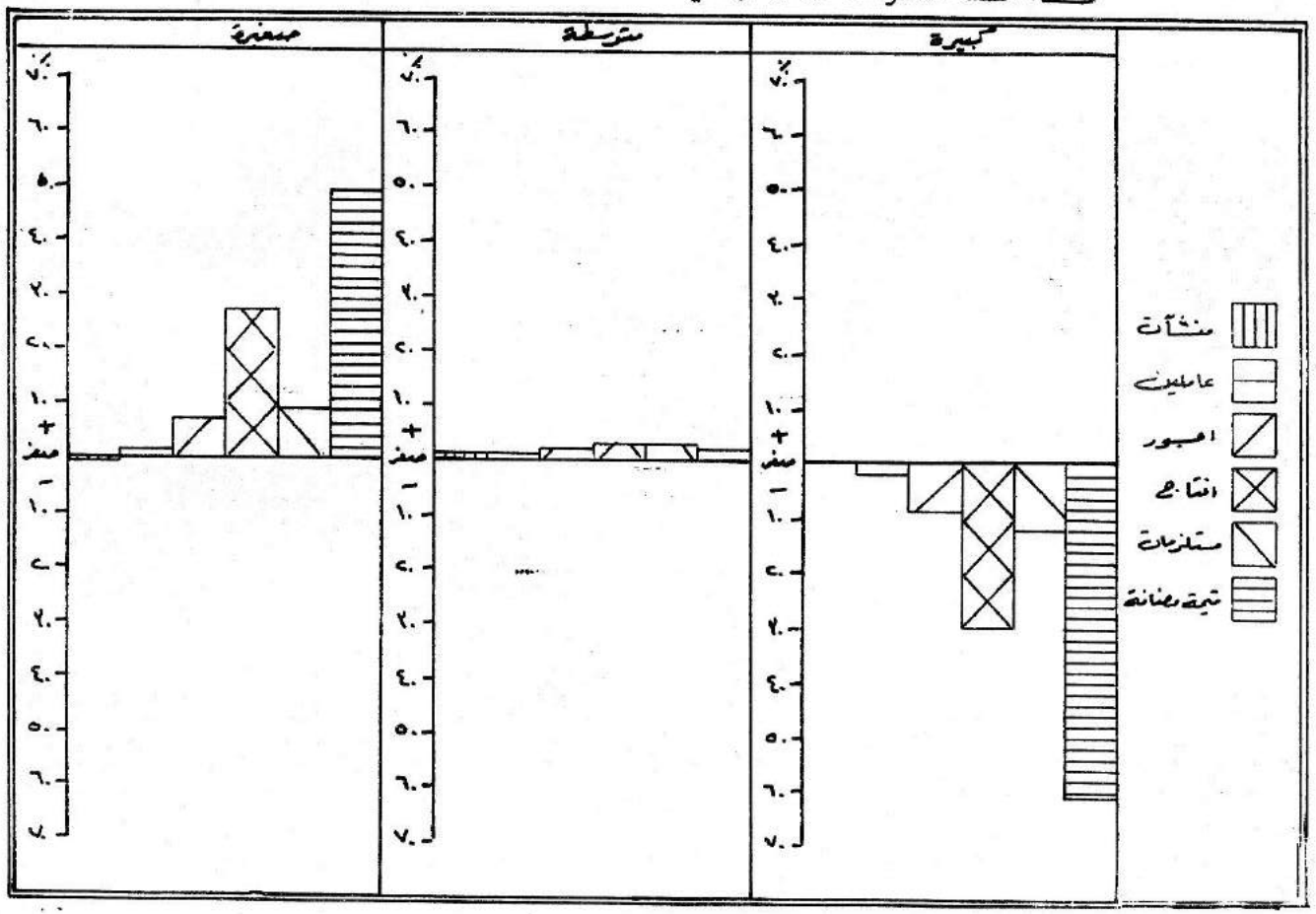

المصدر : الجدول رقم (٤١) .

في كربلاء و ٨٨٪ كما في بابل ، جاءت القادسية بالمرتبة الثانية بعد بابل وضمت ٨٢٪ منهم ، ثم المثنى ٦٧٪ ، بعدها النجف وضمت ٦١٪ (لاحظ الجدول رقم ٤٣) . ان هذا التباين سببه قلة المنشآت الكبيرة العائدة الى القطاع الاشتراكي في محافظة كربلاء ، هذه التي تتميز بضخامة اعداد العاملين الذين تضمهم مقارنة بمثيلاتها التي يمتلكها القطاع الخاص .

وباعتبار الاجور الممنوحة للعاملين فلا نجد اختلافا جوهريا بين المحافظات يبتعد عن الاتجاهات العامة التي سبقت الاشارة اليها .

وفي اعتبارات الانتاج يتضح ان العاملين في المنشآت الصغيرة اسهموا بالنصيب الاوفر من الانتاج في قيمته بجميع المحافظات عدا المثنى التي تماثلت فيها نسبة العاملين مع ماحققوه من انتاج . اما العاملون في المنشآت الكبيرة فلم يحققوا سوى قدرا من الانتاج يقل عن نسبتهم من اجمالي العاملين . ومع هذا فقد حقق الاخيرون قدرا اوفر من القيمة الضافة وفي جميع محافظات الاقليم . وهذا يعود الى سهولة حصول الصانع الكبيرة والعائد اغلبها في الملكية الى القطاع الاشتراكي على مايحتاجه من مستلزمات الانتاج مقارنة بحالة القطاع الخاص الذي يحصل على الجزء الاكبر من مستلزمات انتاجه مع منشآت القطاع الاشتراكي .

وفي عام ١٩٨٨ حصل تحسن كبير فيما حققته المنشآت الصغيرة في ثلاث محافظات ، ففي بابل ازدادت نسبة العاملين فيها من ١٢ ـ ١٧٪ . وفي النجف من ٣٩ ـ ٥١٪ وفي القادسية من ١٨ ـ ٥٣٪ ، وتراجعت هذه النسبة في كربلاء من ٤٩ ـ ٢٥٪ ، فيما ظلت النسبة ثابتة في المثنى وفي اعتبارات الانتاج حافظت هذه المنشآت على مكانتها السابقة ، عدا تغير طفيف واحد تمثل في فشل العاملون في منشآت بابل الصغيرة ونسبهم ١٧٪ عن تحقيق قدر جيد من الانتاج كما يحصل عادة ، فلم يتجاوز انتاجهم اكثر من ١٣٪ باعتبار قيمته و١١٪ باعتبار قيمته الضافة .

وفي عام ١٩٩٣ يلاحظ ان التغير في محافظات الاقليم جاء منسجما مع الاتجاه العام ، وهو تضاؤل دور المنشآت الكبيرة لصالح المنشآت الصغيرة ، وفي جميع المعايير ، غير ان محافظة القادسية كانت الوحيدة التي حصل فيها غير ذلك فتعزز دور الكبيرة فيها ، فهذه ازدادت نسبة العاملين فيها من ٥٩ ـ ٧٨٪ مابين عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٩٣ ، وازداد نصيبهم من الاجور من ٧٦ ـ ٨٤ ٪ ويعود ذلك الى تزايد عدد العاملين في عدد من الصانع الصغيرة وتحول صنفها الى كبيرة .

جدول رقم (٤٣)

التباين المكاني في حجوم المنشآت الصناعية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

المحافظة	الحجم	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	صغيرة	١٥٧	١٦٣٠	٥٧٩٢	٤٢٥٥٤	٢٧٣٠٨	١٥٢٤٦
بابل	كبيرة	٥٧	١١٤٦١	٩٨٦٩٦	١٤١٨٦٨	٧٠٠٧٦	٧١٧٩٢
	مجموع	١٠١٤	١٣٠٩١	٢٤٤٨٨	١٨٤٤٢٢	٩٧٣٨٤	٨٧٠٣٨
كربلاء	صغيرة	٨٣٤	٢٩٠٠	٢٢٤٣	٥١٥٥٤	٣٤٩٧٥	١٦٥٧٩
	كبيرة	٢٤	٢٩٨٢	٤٢٠٧	١٦٩٠٥	٩٥٣٢	٧٣٧٣
	مجموع	٨٥٨	٥٨٨٢	٦٤٥٠	٦٨٤٥٩	٤٤٥٠٧	٢٣٩٥٢
النجف	صغيرة	١٠٦١	١٣٨٦	٣٦٦	٢٣٠٠١	٢١٦٨٠	٤٣٢١
	كبيرة	٢٠	٢١٩٩	٢٧٦٩	١٩٦٦٨	٧٩٠٩	١١٧٥٩
	مجموع	١٠٨١	٣٥٨٥	٣١٣٥	٤٢٦٦٩	٢٩٥٨٩	١٣٠٨٠
القادسية	صغيرة	٦٠٧	١٠٨٧	١١٠٤	١٥٦٢٨	٩٢٤٤	٦٣٨٤
	كبيرة	١٣	٤٩٩٥	٦٩١٨	٣٣٠٢٩	٨٦٧٩	١٤٣٥٠
	مجموع	٦٢٠	٦٠٨٢	٨٠٢٢	٣٨٦٥٧	١٧٩٢٣	٢٠٧٣٤
المثنى	صغيرة	٤٤٦	٩٦٠	٩٤٢	٩٩١٨	٦٠٩٦	٣٨٢٢
	كبيرة	١١	١٩٣٥	٣٦٢٨	٢٠٤٣٧	٧٣٧١	١٣٠٦٦
	مجموع	٤٥٧	٢٨٩٥	٤٥٧٠	٣٠٣٥٥	١٣٤٦٧	١٦٨٨٨
١٩٨٨	صغيرة	٨٧٢	١٥٠٤	١٦١٠	١٥٦٠٤	٨٠٩٠	٧٥١٤
بابل	متوسطة	٨	١٠٠	١٣١	١٦٦٢	٥٧٦	١٠٨٧
	كبيرة	٦١	٧٩١٩	١٢٥٨٣	٩٨٨٢٣	٤١٦٩٩	٥٧١١٤
	مجموع	٩٤١	٨٧٢٣	١٤٣٢٤	١١٦٠٨٠	٥٠٣٦٥	٦٥٧١٥
كربلاء	صغيرة	٦٩٢	١٧٢٣	١٤٠٨	٢٧٣٢٢	١٥٥٣٨	١١٧٨٤
	متوسطة	٧	١٠٤	١٠٦	٣٢٩٢	٩٩٠٠	٢١٩٢
	كبيرة	٢٢	٥١٢٧	٥٦٣١	٦٨٢٣٧	٣٨٥٦٢	٢٩٦٧٥
	مجموع	٧٢١	٦٩٥١	١١١٤٥	٩٨٨٥١	٥٥٢٠٠	٤٣٦٥١
النجف	صغيرة	١١١٠	١٩٣٥	١٤٥٦	٣٠٩٧١	٢٠٧٧٦	١٠٤٩٥
	متوسطة	١	١٠	١١	٢٨٨	٦٠	٢٢٨
	كبيرة	٩	١٧٢٣	٣٣١٥	٢٥٨٣٥	١٥٠٠٥	١٠٨٣٠
	مجموع	١١٢٠	٣٦٦٨	٤٧٨٧	٥٧٠٩٤	٣٥٨٤١	٢١٢٥٣
القادسية	صغيرة	٨٦٧	١٥٦٦	١٢٢٥	٢٨٠٢٧	١٩١٦٨	٨٨٢٩
	متوسطة						
	كبيرة	١١	٢٢٩٧	٣٨٩١	٣٢٩٢٣	١٠٩٤٥	٢١٢٧٨
	مجموع	٨٧٨	٣٨٦٣	٥١١٦	٦٠٢٥٠	٣٠١٤٣	٣٠١٠٧
المثنى	صغيرة	٤٤٠	٨٣١	٦١٨	٢٢١٥٩	٩٣٧٢	٢٧٨٧
	متوسطة	٩	١٤	٢٣	٢٥٨	٧٥	١٨٣
	كبيرة	١١	١٦٨٨	٣٣٦٩	٢٧١٥٤	١٦٣٢٧	١٠٨٢٧
	مجموع	٤٥٢	٢٥٢٣	٤٠١٠	٣٩٥٧١	٢٥٧٧٤	١٣٧٩٧

تابع جدول رقم (٤٣)

المحافظة	الحجم	المنشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة اضافة
١٩٩٣	صغيرة	١٢٢١	٢٨٦٠	٢٤١٥٠	٧٣٢٢٨٧	٥٧٢٣٠١	١٦١٠٨٦
بابل	متوسطة	٢٨	٣٩٦	٤٥٩٥	٧٢٩١٣	٥٦٠٩٥	١٦٠٩٨
	كبيرة	٣٩	١٢١٦٦	٨٣٥٧٧	٣٤٦٩٦٤	٣٢٥٤٥١	١١٥١٣
	مجموع	١٢٨٨	١٥٤٢٥	١١٢٣٢٢	١١٥٢٤٤٤	٩٦٣٧٤٧	١٨٨٦٩٧
كربلاء	صغيرة	٤٠٣	٩٢٨	٦٢٢٧	٣٥٤٥١	١٨٩٤٩٧	١٢٥٩٥٤
	متوسطة	٤	٥٧	٦٢٤	٢٥٢٠٠	١٨٥٦٩	٦٦٣١
	كبيرة	٣٣	٣٣٥٩	٢٢٧٧٣	٢٥٥٧٦٥	١٩٦٤٦٢	٥٩٦٠٣
	مجموع	٤٤٠	٤٣٤٤	٣٠٧٢٤	٥٩٦٤١٦	٤٠٤٢٢٨	١٩٢١٨٨
النجف	صغيرة	١٠٩٩	٢٧٤٧	٢٥١٥٤	٧٢٠٩٤٢	٣٣٤٠٨٧	٣٨٦٨٥٥
	متوسطة	٣	٤٠	٢١٨	٥٨٦٤	٣١٧٧	٢٦٨٧
	كبيرة	١٢	٣٤٣٦	٢٢١٠٢	١٥٦٦١٣	١٠٣٥١٦	٥٣٠١٧
	مجموع	١١١٤	٦٢٢٣	٤٧٤٧٤	٨٨٣٤١٩	٤٤٠٧٨٠	٤٤٢٦٣١
القادسية	صغيرة	٨٨٨	١٥٤١	٨٠٣٣	٢٧٣٥٢١	١٧٥٤١٦	٩٨١٣٣
	متوسطة						
	كبيرة	١٨	٥٥٠٦	٤٢٠٢٣	٢٦٦٤٨٦	٢٦٩٤٤٠	ـ٢٩٥٤
	مجموع	٩٠٦	٨٠٤٧	٥٠٠٥٦	٥٤٠٠١٥	٤٤٤٨٥٦	٩٥١٥٩
المثنى	صغيرة	٣٥١	٨٦٨	١١١٩٤	٢١٢٠٩٥	١٤٦٨٢٢	٦٥٢٧٣
	متوسطة						
	كبيرة	٩	٦٩١	٦٨٨٩	٢٧٤١٣	٣٤٨٦٣	ـ٧٤٥٠
	مجموع	٣٦٠	١٥٥٩	١٨٠٨٣	٢٣٩٥٠٨	١٨١٦٨٥	٥٧٨٢٣

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :

١ـ دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦ .

٢ـ دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٢٩٠٤ ، ٤٩٩٥ ، ٥٠٠٤ ، ٥٠٤٤ .

٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

ومع هذا فلم يتمكنوا من تحقيق نجاح جيد في الانتاج ، فتراجع اسهامهم منه مـــن ٥٣ ـ ٤٩٪ من قيمته، ولحقت بمؤسساتهم خسائر بنسبة (ـ ٣٪) من القيمة المضافة المتحققة في المحافظة عام ١٩٩٣ ، بعد ان كانت مؤسساتهم هذه قد اشتركت باضافة ٧١٪ عام ١٩٨٨ .

وبذلك عادت المنشآت الصغيرة لتتصدر النشاط الصناعي في المحافظة باعتبارات الانتاج منسجمة مرة اخرى مع الاتجاه العام الذي سبق ذكره .

هذا وقد تطرفت المثنى في تكبد مصانعها الكبيرة خسائر في عملياتها الانتاجية حيث زادت خسائرها عن (٧) مليون دينار وشلت نسبة (ـ ١٣٪) من القيمة المضافة المتحققة في المحافظة عام ١٩٩٣ . علما ان جميع هذه المصانع الخاسرة كانت مملوكة للقطاع الاشتراكي واستمرت في الانتاج مدعومة من الدولة لضمان انتاج مواد لا يمكن استيرادها من الخارج تحت ظروف الحصار .

اما باعتبار متوسط عدد العاملين في المصنع الواحد فيتبين من الجدول رقم (٤٤) وجود تباين كبير فيه بين محافظات الاقليم تراوح مابين (٣) عامل كما في النجف و(١٣) كما في بابل ، فيما كان هذا (٧) في كربلاء و (١٠) في القادسية و(٦) في المثنى . وهذا مرتبط بنسبة ماتمثله كل من المنشآت الصغيرة والكبيرة من اجمالي القائم منها ، فعندما يزداد نصيب الصغيرة يقل المتوسط والعكس صحيح . ويتضح من نفس الجدول ان المتوسط هذا بلغ عاملان في محافظات الاقليم متماثلة مع المعدل القومي عدا النجف التي قل فيها عن ذلك .

اما الكبيرة فقد تباين فيها هذا المتوسط مابين (٣٨٤) عاملا كما في القادسية و(١١٠) كما في النجف ، وبلغ في بابل (٢٠١) ، كربلاء (١٢٤) والمثنى (١٧٦) . وسبب ذلك ان منشآت القطاع الاشتراكي في القادسية احتلت نسبة عالية من المنشآت الكبيرة وضمت فيها وفي بابل اعدادا كبيرة من العاملين بلغ متوسطهم (٨٠٧) في القادسية و (١٠٢٨) في بابل ، في حين انها في النجف ضمت (٢٠٦) عامل في المتوسط . وجاءت كربلاء والمثنى وسطا بين هذه وتلك ، فكان هذا المتوسط في كربلاء (٤٨٨) وفي المثنى (٢٧٢) . في حين ان المنشآت الكبيرة المماثلة العائدة الى القطاع الخاص قد عمل بها عدد اقل من ذلك بكثير تراوح مابين (٨) عمال كحد ادنى كما في المثنى [1] و(٢٩) عامل كحد اعلى كما في كربلاء .

ويبدو من ذلك ان مصانع القطاع الاشتراكي الكبيرة التي اقيمت في النجف والمثنى لم تستهدف امتصاص العمالة الفائضة هناك لان حجمها كان صغيرا في معدله ، وربما كان الهدف هو استثمار موارد وامكانات محلية متاحة وخاصة الاحجار المستخدمة في الصناعات الانشائية ،

---

(١) اعتبرت هذه كبيرة رغم ان عدد العاملين فيها يقل عن (١٠) عمال لان رأسمالها ظل مصنفا ضمن الكبيرة ، ويحول صنفها بعد عاملين من تراجع عدد عمالها .

جدول رقم (٤٤)

التباين المكاني في متوسط عدد العاملين في منشآت الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

المحافظة	اجمالي التحويلية		المنشآت الكبيرة			
	الحجم	المتوسط	الملكية	منشآت	عاملين	المتوسط
١٩٨٢	صغيرة	٢	اشتراكي	١٠	١٠٢٨٢	١٠٢٨
بابل	كبيرة	٢٠١	خاص	٤٧	١١٧٩	٢٥
	مجموع	١٣	مجموع	٥٧	١١٤٦١	٢٠١
كربلاء	صغيرة	٣	اشتراكي	٥	٢٤٤٠	٤٨٨
	كبيرة	١٢٤	خاص	١٩	٥٤٢	٢٩
	مجموع	٧	مجموع	٢٤	٢٩٨٢	١٢٤
النجف	صغيرة	١	اشتراكي	١٠	٢٠٥٧	٢٠٦
	كبيرة	١١٠	خاص	١٠	١٤٢	١٤
	مجموع	٣	مجموع	٢٠	٢٨٩٩	١١٠
القادسية	صغيرة	٢	اشتراكي	٦	٤٨٤٢	٨٠٧
	كبيرة	٢٨٤	خاص	٧	١٥٣	٢٢
	مجموع	١٠	مجموع	١٣	٤٩٩٥	٣٨٤
المثنى	صغيرة	٢	اشتراكي	٧	١٩٠٢	٢٧٢
	كبيرة	١٧٦	خاص	٤	٣٣	٨
	مجموع	٦	مجموع	١١	١٩٣٥	١٧٦
١٩٨٨			اشتراكي	٧	٤٦٧٥	٦٦٨
بابل	صغيرة	٢	مختلط	١	٣٨٢	٣٨٢
	متوسطة	٣	تعاوني	٣	٦٤	٢١
	كبيرة	١١٧	خاص	٥٠	١٩٩٨	٤٠
	مجموع	٩	مجموع	٦٨	٧١٣٩	١١٧
كربلاء	صغيرة	٢	اشتراكي	٨	٤٥٤٥	٥٦٨
	متوسطة	١٤	مختلط			
	كبيرة	٢٣٣	تعاوني	١	١٢٨	١٢٨
	مجموع	١٠	خاص	١٢	٤٥٤	٣٥
النجف	صغيرة	٢	مجموع	٢٢	٥١٢٧	٢٣٣
	متوسطة	١٠	اشتراكي	٣	١٦١٠	٥٣٧
	كبيرة	١٦١	مختلط			
	مجموع	٣	تعاوني			
			خاص	٦	١١٣	١٩
القادسية	صغيرة	٢	مجموع	٩	١٧٢٣	١٩١
	متوسطة		اشتراكي	٦	٢٠٢٧	٣٣٨
	كبيرة	٢٠٩	مختلط			
	مجموع	٤	تعاوني			
			خاص	٥	٢٧٠	٥٤
			مجموع	١١	٢٢٩٧	٢٠٩

المحافظة	اجمالي التحويلية		المنشآت الكبيرة			
	الحجم	المتوسط	الملكية	منشآت	عاملون	المتوسط
المثنى	صغيرة	٢	اشتراكي	٦	١٥٢٧	٢٥٥
	متوسطة	١٤	مختلط			
	كبيرة	١٥٢	تعاوني			
	مجموع	٦	خاص	٥	١٦١	٣٢
			مجموع	١١	١٦٨٨	١٥٣
١٩٩٢	صغيرة	٢	اشتراكي	١٠	١٠٠٤٦	١٠٠٥
بابل	متوسطة	١٤	مختلط	١	١١٥	١١٥
	كبيرة	٢١٢	تعاوني	١١	١٢١٥	١١٠
	مجموع	١٢	خاص	١٧	٧٩٠	٤٦
			مجموع	٣٩	١٢١٦٦	٣١٢
كربلاء	صغيرة	٢	اشتراكي	٥	١٠١٣	٢٠٣
	متوسطة	١٤	مختلط	١	٣٧٢	٣٧٢
	كبيرة	١٠٢	تعاوني	٢	٢٦٣	١٣٢
	مجموع	١٠	خاص	٢٥	١٧١١	٦٨
			مجموع	٣٣	٣٣٥٩	١٠٢
النجف	صغيرة	٢	اشتراكي	٤	٣١٦٢	٧٩١
	متوسطة	١٣	مختلط			
	كبيرة	٢٨٦	تعاوني			
	مجموع	٦	خاص	٨	٢٧٤	٣٤
			مجموع	١٢	٣٤٣٦	٢٨٦
القادسية	صغيرة	٢	اشتراكي	٨	٤٨٨٤	٦١١
	متوسطة		مختلط			
	كبيرة	٣٠٦	تعاوني			
	مجموع	٨	خاص	١٠	٦٢٢	٦٢
			مجموع	١٨	٥٥٠٦	٣٠٦
المثنى	صغيرة	٢	اشتراكي	٥	٥٣٠	١٠٦
	متوسطة		مختلط			
	كبيرة	٧٧	تعاوني			
	مجموع	٤	خاص	٤	١٦١	٤٠
			مجموع	٩	٦٩١	٧٧

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على :
١ـ الجداول رقم ٤٠ ، ٤٣ .
٢ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، وزارة التخطيط ، نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة لسنة ١٩٨٢ .
٣ـ دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للسنوات ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ .

في حين ان صانع هذا القطاع في القادسية وبابل كانت تضم اعدادا ضخمة من العاملين ، لذلك فان هدف اقامتها ربما كان تشغيل اكبر عدد ممكن منهم ، ان صناعات النسيج عامة توصف بكونها محايدة ويمكن اقامة بعضها في مواقع مختلفة وخاصة في الاقاليم التي تتوفر فيها العمالة الرخيصة او تلك التي تعاني من فائض فيها .

وفي عام ١٩٨٨ يلاحظ من نفس الجدول تضاؤل متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة في بابل من ١٣ ـ ٩ وفي القادسية من ١٠ ـ ٤ بسبب فقدان بعض العاملين مواقعهم في هذه الفترة ، فيما تزايد هذا المتوسط في كربلاء من ٧ ـ ١٠ لبناء صانع جديدة كبيرة فيها ، فيما ظل هذا المتوسط ثابتا في النجف عند ثلاث عمال للمنشأة الواحدة وستة عاملين في المثنى . ان هذه الاتجاهات قد ظهرت في الصانع الكبيرة لوحدها ، اما الصغيرة فقد ظلت ثابتة تقريبا عند معدلها السابق ، وهو (٢) لكل منشأة . والجديد في هذا العام ايضا هو اعتماد التصنيف الجديد الذي اتاح ظهور منشآت صناعية متوسطة في محافظات الاقليم عدا القادسية ومتوسط لعدد العاملين فيها تراوح مابين ١٠ ـ ١٤ عامل .

والتغير الذي حصل في الكبيرة اتخذ اتجاهين مختلفين ، فتلك العائدة الى القطاع الاشتراكي تراجع فيها متوسط العاملين ، فيما ارتفع هذا في تلك العائدة الى القطاع الخاص . ففي بابل تراجع هذا في تلك المملوكة للقطاع الاشتراكي من ٦٦٨ ـ ١٠٢٨ ، وفي القادسية من ٣٣٨ ـ ٨٠٧ ، المثنى من ٢٥٥ ـ ٢٧٢ ، فيما ارتفع هذا في كل من كربلاء والنجف .

اما صانع القطاع الخاص في بابل فقد ارتفع متوسط العاملين فيها من ٢٥ ـ ٤٠ ، كربلاء من ٢٩ ـ ٣٥ ، النجف من ١٤ ـ ١٩ ، القادسية من ٢٢ ـ ٥٤ ، وفي المثنى من ٨ ـ ٣٢ . وبهذا بدأت منشآت القطاع الخاص وخاصة المتوسطة والكبيرة في الاقليم تستقطب العمالة الصناعية بدلا من منشآت القطاع الاشتراكي . ويبدو ان اكبر تغيير قد حصل كان في بابل والقادسية والمثنى بسبب اعادة تنظيم واسعة لهيكل العمالة فيها هذه الفترة .

وفي عام ١٩٩٣ يتبين ان الاتجاه الذي ظهر على مستوى القطر عام ١٩٨٨ ، وعلى مستوى الاقليم عام ١٩٩٣ والمتمثل بزيادة حجوم الصانع عامة والكبيرة منها على وجه الخصوص قد ظهر ايضا في محافظات الاقليم ، فارتفع متوسط العاملين في المنشأة الواحدة بحجوم الصناعة التحويلية في بابل من ٩ ـ ١٢ ، وفي النجف من ٣ ـ ٦ ، القادسية من ٤ ـ ٨ ، فيما ظل ثابتا عند (١٠) عاملين في كربلاء وتراجع في المثنى من ٦ ـ ٤ ، وذلك لفقدان مايقرب من ثلثي عمال القطاع الاشتراكي وظائفهم في المحافظة ، يأتي ماحصل في كربلاء والمثنى لما لحق

بمنشآتها من اضرار جراء العدوان على القطر . اما الصانع الصغيرة فقد ظلت بمنأى من اى تغيير في متوسط العاملين فيها وهو (٢) عامل وفي جميع محافظات الاقليم . وفي المنشآت المتوسطة والتي بلغ متوسط عمالها في الاقليم (١٤) عاملا لم يحصل سوى تطور محدود ، فازداد متوسط العاملين فيها عاملا واحدا في بابل وظل ثابتا في كربلاء ، وازداد ثلاثة في النجف خلال نفس الفترة ، كما يلاحظ فقدان هذه المنشآت في المثنى واستمرار فقدانها في القادسية . وبهذا فان دورها ظل محدودا في محافظات الاقليم عامة .

وفي الصانع الكبيرة حصلت الزيادة في متوسط العاملين في ثلاث محافظات ، فازداد في بابل من ١١٧ ـ ٣١٢ ، النجف من ١٩١ ـ ٢٨٦ ، وفي القادسية من ٢٠٩ ـ ٣٠٦ ، فيما تراجع في المثنى من ١٥٣ ـ ٧٧ ، وفي كربلاء من ٢٣٣ ـ ١٠٢ .

من جانب اخر تلاحظ زيادة في الاهمية النسبية للقطاع التعاوني ضمن المنشآت الكبيرة في الاقليم ، سواء في عدد صانعه او العاملين فيها . اما القطاع المختلط فكان تطوره محدودا . وقد تركز ظهور هذه القطاعات في بابل وكربلاء وباعداد محدودة لمنشآتها وجيدة للعاملين فيها ، فقد بلغ متوسط عدد العاملين في الصنع الواحد في القطاع المختلط (١١٥) عاملا في بابل و (٣٧٢) في كربلاء ، اما التعاوني فقد بلغ فيها هذا المتوسط (٢٠) في بابل و (٦٦) في كربلاء ، الا ان مقدار اشتراكهما بمعايير الانتاج كان ضئيلا للغاية .

اما بالنسبة لاجمالي الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فيلاحظ من الشكل رقم (١٢) مايلي :

اولا : تقدم واضح في مكانة واهمية المنشآت الصناعية الصغيرة على حساب الكبيرة في محافظات الاقليم عدا كربلاء . وكان ابرز تقدم لها في المثنى . وربما كان ذلك ناتج بسبب ماتعرضت له الكبيرة في هذه المحافظة من اضرار جراء العدوان على القطر عام ١٩٩١ .

ثانيا : حصل تراجع واضح لدور المنشآت الصناعية الصغيرة في كربلاء وتقدم مماثل للكبيرة رغم ماتعرضت له الاخيرة في هذه المحافظة من اضرار جراء العدوان ، وسبب ذلك اقامة صانع عديدة كبيرة الحجم في المحافظة خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ .

ثالثا : ان ظهور المنشآت المتوسطة الحجم اقتصر على بابل وكربلاء والنجف وكان ظهورها محدودا في حجمه وفي تأثيره . وهذا يشير الى توفر امكانات مالية متوسطة للقطاع الخاص في هذه المحافظات ومحدودة في القادسية والمثنى وذلك لان منشآت هذا القطاع تعود جميعها في ملكيتها الى القطاع الخاص . ومما يؤكد ذلك ان منشآت القطاع الاشتراكي الكبيرة في هاتين المحافظتين تتمتع باهمية كبيرة تفوق تلك التي في النجف مثلا .

اتجاهات التغير المكاني في حجوم منشآت الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣
فيما عدا المنشآت المتوسطه فيما بين عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣

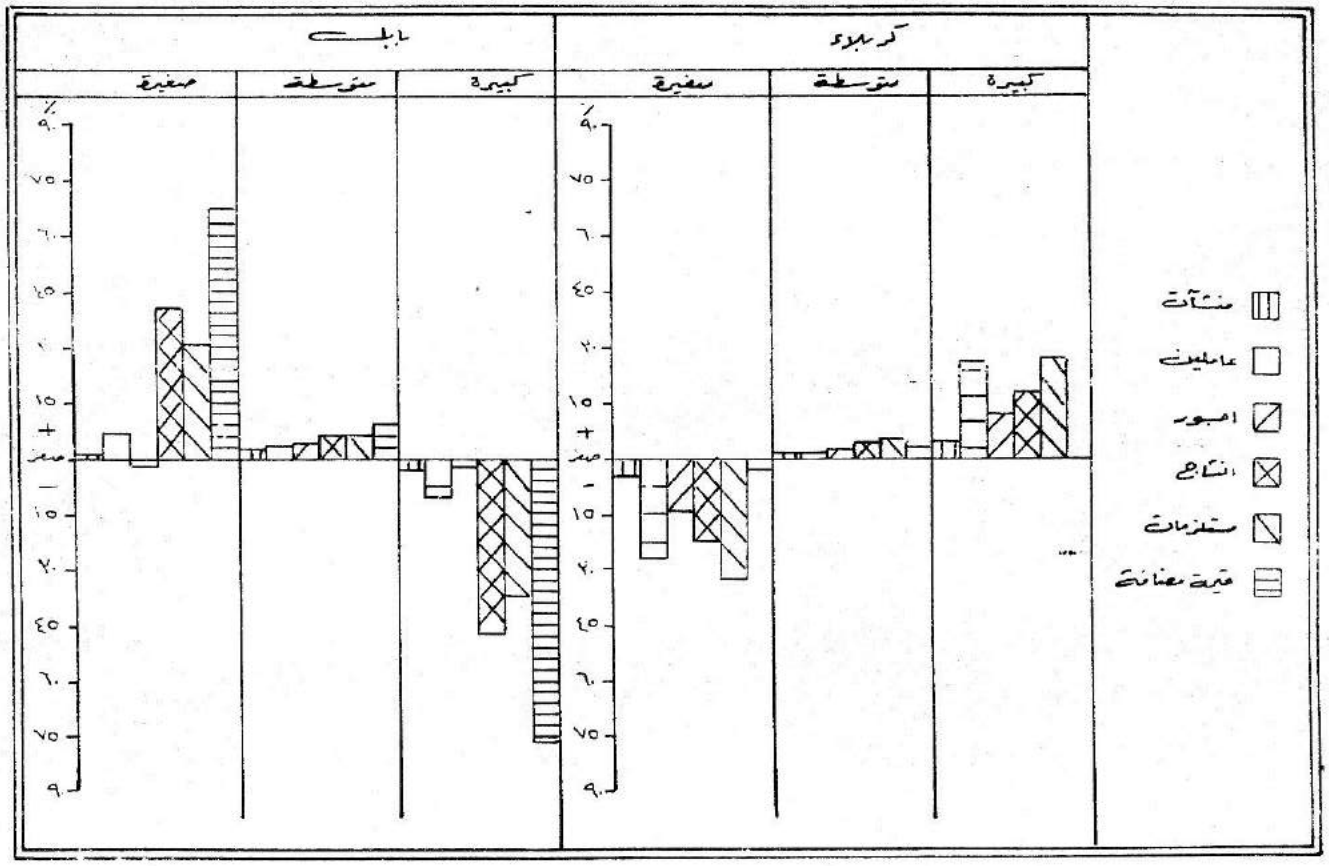

تابع الشكل رقم (١٢)

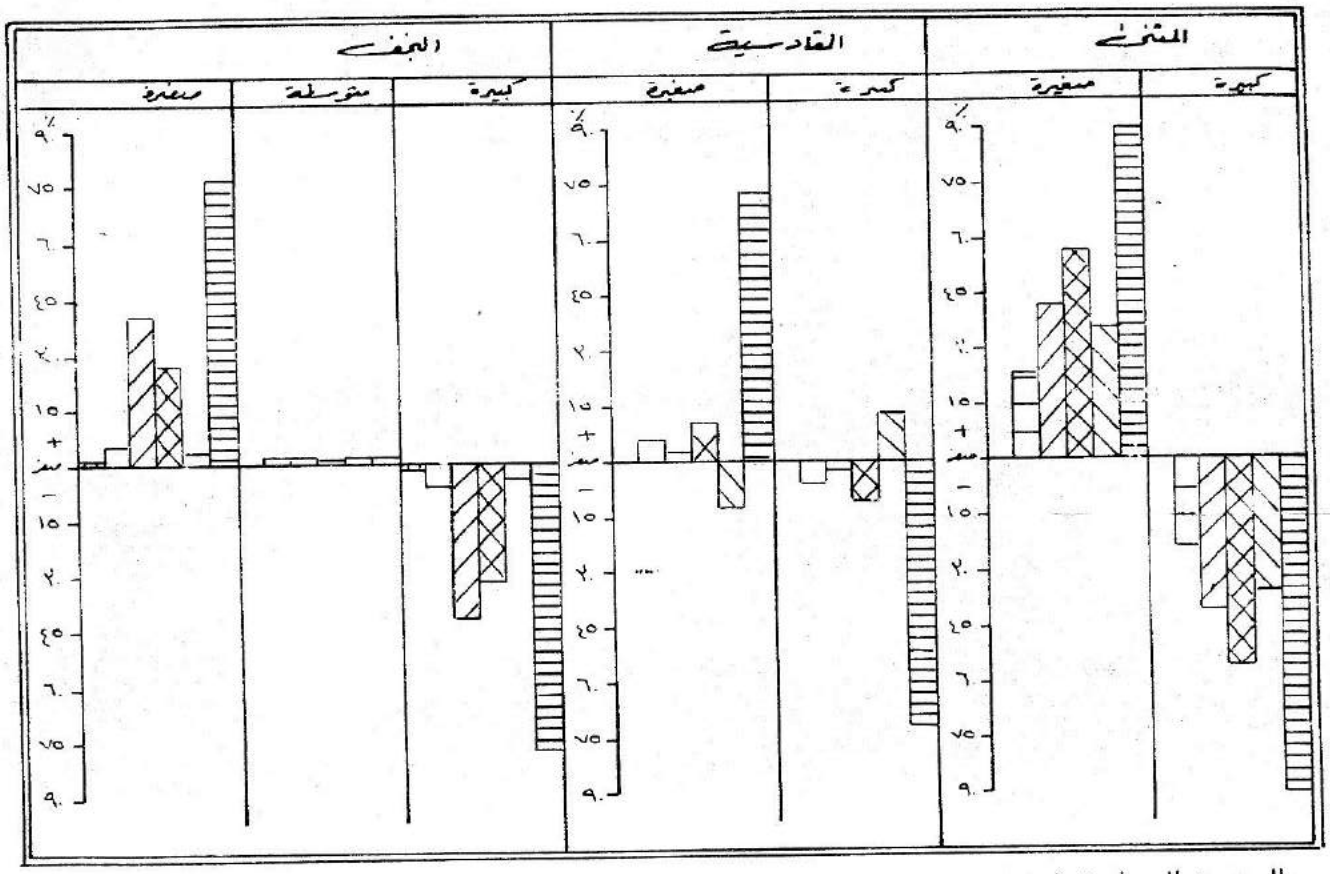

المصدر : الجدول رقم (٤٣) .

٤ ٦٠ ٠ بنية الصناعة التحويليـة :

ظل النشاط الصناعي في الاقليم فترة طويلة مقتصرا على مجموعة من الصناعات الاستهلاكية التي يهدف انتاجها لسد كل او جزء من حاجة سكان الاقليم منها ٠ صحيح ان بعض الصناعات وجدت لها اسواق خارج الاقليم ، وربط خارج القطر ايضا ، لكنها على اية حال كانت موجهـة بالاساس نحو سوقها الاقليمية ٠ ان مصانع الاقليم كانت صغيرة في طاقاتها الانتاجية ، وبالتالي فانها كانت عاجزة عن تلبية الطلب على منتجاتها في الاسواق الخارجية ٠ وكان جل هـذه الصناعات في فروع الصناعات الغذائية والنسيجية والانشائيـة ٠

واستمرت الحال هكذا حتى بداية عقد الستينات ، فحصل تغير واضح في بنيـة الصناعة التحويلية في الاقليم ٠ وبعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ وثم نجاحها في الانتصار بمعركـة التأميم تعمق هذا الاتجاه ، واقيمت في عدة محافظات في الاقليم مصانع كبيرة في اغلب فـروع الصناعة ، وشملت لاول مرة الصناعات الانتاجية مثل الكيمياوية ، المعدنية الاساسية والهندسية ، بعد ان كانت مقتصرة على الصناعات الاستهلاكية ٠

والاقاليم تتباين فيما تقدمه من امكانات لاقامة ونجاح صناعة دون اخرى ، فهي غالبـا لايمكن ان تكون مناسبة لتوطن جميع فروع الصناعة ، لان لكل صناعة متطلبات نجاحها الخاصـة ٠ ومن الاقاليم مايقدم امكانات لتوطن الصناعات الغذائية ان كان اقليما زراعيا ، ومنها ماتوفـر مثل تلك للصناعات الانشائية ان توفرت فيه موارد معدنية ، وغيرها من الاقاليم يساعد في نجاح الصناعات الهندسية اذا توفرت فيها اسواق غنية واسعة ومراكز حضرية كبيرة ، ومراكز تعليـم وبحوث ٠ واقاليم التركز الصناعي توفر النجاح المطلوب لاقامة الصناعات المعدنية الاساسية ٠ ومع هذا تبقى بعض الصناعات ذات قدرة على النجاح في عدة اقاليم وان تباينت في خصائصها ٠

والتخصص الاقليمي الصناعي القائم على الاستفادة من موارد وامكانات محلية يعزز الصناعة المتوطنة في اقليمها المناسب وبالتالي فان ذلك يعزز البنية الصناعية القومية ٠ والتبايـن الاقليمي في الخصائص والامكانات يساعد على تنوع في انماط الصناعات المتوطنة مما يعزز قـوة البنية الاقتصادية للقطر عامة ٠

والبنية الصناعية في الاقليم لايمكن ان تظل ثابتة فترة طويلة ، لان عوامل داخليـة وخارجية شتى لها اثر في احداث تغييرات فيها ٠ الا انها عموما تظل في اتجاهاتهـا الرئيسة منسجمة مع خصائص الاقليم وقدراته على توطن الصناعة فيه ٠ ومن المتوقع ايضا ملاحظة تباين مكاني في هذه البنيـة داخل الاقليم يعكس خصوصية اقاليمه الثانوية ٠

١٠٦٠٤ • بنيـة الصناعة على مستوى الاقليم : (١)

شهد عقد السبعينات تطورا كبيرا في النشاط الصناعي في القطر ، فاقيمت صناعـات متطورة وضخمة ، الا ان ذلك التطور لم يكن متماثلا في جميع اقاليم القطر • ففي اقليم الفـرات الاوسط وفي عام ١٩٨٢ جاءت الصناعات النسيجية في المقدمة باعتبار عدد منشآتها اوالعاملين فيها • فمنشآتها مثلت اكثر من ثلث اجمالي منشآت الصناعة في الاقليم ، وضمت ٢٣٪ مـن اجمالي العاملين • ويلاحظ من الجدول رقم (٤٥) ان صناعات الخشب والاثاث الخشبـي والورق والطباعة(٢) جاءت بالمرتبة الثانية باعتبار عدد المنشآت بنصيب ٢١٪ منها ، تليهـا الغذائية ١٤٪ ، ثم الانشائية ١٠٪ ، المتفرقة ٩٪ ، المعدنية الاساسية ٦٪ ، الهندسيـة ٤٪ ، واخيرا الكيمياوية ١٪ • اما باعتبار عدد العاملين فقد جاءت الصناعات الانشائية بالمرتبة الثانية وضمت ٢١٪ منهم ، ثم الغذائية ١٩٪ ، الهندسية ١٧٪ ، الكيمياوية ٩٪ ، الخشب والورق ٧٪ ، المعدنية الاساسية ٢٪ ، الاخرى ٢٪ •

وباعتبار معايير الانتاج جاءت الصناعات الهندسية في المقدمة بنصيب ٢٨٪ من قيمـة الانتاج و ٣٢٪ من القيمة المضافة • فيما جاءت الغذائية بالمرتبة الثانية والنسيجية في الثالثـة والانشائية في الرابعة بالاعتبار الاول ، وفي القيمة المضافة جاءت النسيجية ثانية ، ثم الانشائيـة الغذائية • اما بقية الصناعات فكان دورها هامشيا في البنية الصناعية •

ويتضح من الجدول ان كلا من الصناعات الغذائية والنسيجية والانشائية والهندسيـة شكلت نسبة ٦٢٪ من عدد المنشآت في الاقليم وضمت ٨٠٪ من العاملين منها ، واسهمـت بنسبة مماثلة باعتبارات الانتاج المختلفة •

هذا وقد اشتركت ذات الصناعات بنسبة تراوحت مابين ٧٠ ـ ٧٦٪ من ذات الاعتبارات على مستوى القطر(٣) • مما يشير الى ان البنية الصناعية على مستوى القطر اكثر توازنا مما هـي

---

(١) اتخذ الباحث من التصنيف الدولي المعتمد لدى هيئة التخطيط اساسا لتصنيفـه الصناعات والتي يأخذ كلا منها رقما رئيسيا يبدأ من (٣١) وهو الغذائية وينتهي فـي (٣٩) وهي الاخرى غير المصنفة • وكل منها تتفرع لفروع ثانوية وبمراتب اضافية تضاف امام ارقامها الرئيسة اعلاه •

(٢) دمجت صناعات الخشب والاثاث الخشبي مع الورق والطباعة هذا العام دون الاعـوام اللاحقة •

(٣) يلاحظ ان في الاقليم ٢٥١ منشأة للصناعات المعدنية الاساسية ، في حين ان هـذه المنشآت صنفت على مستوى القطر بانها هندسية واقتصرت المعدنية على منشأتين فقط •

جـــــدول رقـــــم ٤٥
بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوســـــط والقطر عام ١٩٨٢

(٠٠٠ دينار)

	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيم مضافة
الاقليم	غذائية	٥٦٦	٦١٢٨	٧٥٦٥	٦٨٢٥٧	٤٦٢٨٤	٢١١٧٣
	نسيجية	١٣٧٩	٧٣٢٦	١١٩٠٨	٦٤٢٠٢	٣١٧٤٦	٣٢٤٥٦
	خشب	٨٣٧	٢٠٥٣	١٤١٢	١٥٦٩٨	٨٤٧٢	٧٢٢٦
	كيماوية	٥٢	٢١٠٥	٤٧٢٠	٢٣٥٣٦	١١١٤١	١٢٣٩٥
	انشائية	٤٠٤	٦٥١٣	١٠٢٠٥	٥٢٧٣٨	٢٦٠٤٩	٢٦٦٨٩
	معدنية	٢٥١	٦٩٨	٨٦٧	٨٦٧٥	٥٠٣٥	٣٦٤
	هندسية	١٨٠	٥٤٢٠	٩٨١٥	١٠٢٣٩٤	٤٩٩٣٤	٥٢٤٦٠
	اخـــرى	٣٥٩	٤٩٢	١٢٣	٢٩٠٦٢	٢٤٢٠٩	٤٨٣
	مجموع	٤٠٣٠	٣١٥٣٥	٤٦٦٦٥	٣٦٤٥٦٢	٢٠٢٨٧٠	١٦١٦٩٢
القطـــر	غذائية	٢٨٥١	٤٨٣٠٧	٧٢٧٩٧	٥٨٤٥٨٧	٤١١٣١٩	١٧٣٢٦٨
	نسيجية	٧٣٩١	٥٤٣٦٧	٧٤٣٨٣	٣٥٠٦٠٥	٢٠١٧٩٢	١٤٨٨١٣
	خشب	٤٤٨٩	١٩٨٩٨	٢١٢٩٤	١١١٨١٦	٦٠٩٦٢	٥٠٨٥٤
	كيماوية	٣٥٢	٢٣٧٧٩	٤٥١٥١	٢٥٠١٧٤	١٤١٦٥١	٨٥٢٣
	انشائية	١٦٧٢	٣٨٩٩٩	٦٤٠٧١	٢٦٤١٩٠	١٣٠٦١٠	١٣٣٥٨٠
	معدنية	٢	٣١٨٣	٥٩٣٦	٢٥٦٢٦	١٧٠٠٧	٨٦١٩
	هندسية	٤٧٣١	٣٢٠٣٠	٤٧١٧١	٤٠٠١٨٨	٢٢٨٤٨٣	١٧١٧٠٥
	اخرى	٢١٥٩	٣٠٦٠	٧٥٧	١٦٦٢٨٠	١٢٨١٨٠	٣٨١٠٠
	مجمـــوع	٢٣٦٤٧	٢٢٣٦٢٣	٣٣١٥٦٠	٢١٥٣٤٦٦	١٣٢٠٠٠٤	٨٣٣٤٦٢

المصادر : (١) دائرة الحسابات القوميـــة ، الجهاز المركزي للاحصاء ، النـاتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للسنوات ٨٠-١٩٨٢ ، دراسة رقم ٣١٦ ، ١٩٨٦.

٢) دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانيـــة لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤.

٣) الجهاز المركزي للاحصاء وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٣.

عليه في الاقليم ، فصناعات الخشب والكيمياوية والمعدنية الاساسية والاخرى كان لها دور في البنية الصناعية على مستوى القطر اكثر مما هو عليه الحال في الاقليم وخاصة في اعتبارات الانتاج . لهذا ظلت هذه الصناعات تحتل مراتب متقدمة ايضا في البنية الصناعية على مستوى القطر .

وفي عام ١٩٨٨ استمرت كل من الصناعات الغذائية والنسيجية والانشائية متقدمة الصناعات الاخرى في اغلب المعايير ، فيما تراجع نصيب الهندسية كثيرا . ويلاحظ من الجدول رقم (٤٦) ان موقع الصناعات الثلاث قد تقدم قليلا وكاد ان يعوض عن تراجع الهندسية .

ويبدو ان الصناعات الكيمياوية التي جاءت بالمرتبة السابعة بعدد منشآتها في الاقليم قد تقدمت بوضوح في المعايير الاخرى ، فضمت حوالي ١٠٪ من العاملين ، واسهمت بمثل ذلك او يزيد قليلا من قيمة الانتاج ومايقرب من ١٤٪ من القيمة المضافة . وبذلك فان الصناعات الاربعة كان نصيبها ٤٦٪ من عدد المنشآت الصناعية وعمل فيها ٨٢٪ من العاملين وشاركت بحوالي ٧٨٪ من قيمة الانتاج و ٨٤٪ من القيمة المضافة .

وقد حصل مثل هذا التغيير على مستوى القطر ايضا ، فقد تراجعت مكانة الصناعات الهندسية والانشائية وتقدمت الكيمياوية بدلا منها . وفي نفس الوقت تقدمت قليلا مكانة كل من الصناعات الغذائية والنسيجية ، وهكذا عوضت الصناعات الثلاث عن تراجع كل من الهندسية والانشائية . اما صناعات الخشب والورق والمعدنية الاساسية والصناعات الاخرى فقد ظل اثرها محدودا في سواء على مستوى الاقليم او القطر .

وفيما يبدو ان التغيرات الحاصلة في انماط التوطن هذه على مستوى الاقليم وعلى المستوى القومي ايضا لم تكن منسجمة مع الاتجاهات النظرية المعروفة ، فمكانة الصناعات الاستهلاكية وفي مقدمتها الغذائية والنسيجية والاثاث الخشبي والورق تتراجع عادة مع التقدم الصناعي ، فيما تتعزز مكانة الانتاجية مثل الكيمياوية والمعدنية الاساسية والهندسية . غير ان ماحصل في الاقليم وفي القطر كان عكس ذلك تماما ، فالصناعات الهندسية تراجع موقعها بحدة ، وتوقفت تماما الصناعات المعدنية الاساسية . وقد نجد ان من بين اسباب ذلك هو التوجه الاستهلاكي العام ، وتوجه الاستثمارات الصناعية الخاصة نحو الصناعات الاكثر والاسرع ربحا والمنسجمة مع هذا الاتجاه بسبب ضعف الوعي الصناعي . ويبدو ايضا ان القطاع الاشتراكي توقف عن اقامة مشاريع للصناعات الانتاجية بسبب ظروف الحرب الطويلة مع ايران ، ومعروف ان مثل هذه الصناعات تحتاج الى امكانات مالية وفنية ضخمة ، بل ان مشاريعه القائمة قد توقفت

جـــــدول رقـــــم ٤٦

بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط

والقطـــر عام ١٩٨٨م

(١٠٠٠ دينـــار)

	الصناعة	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
الاقليـــم	غذائيـــة	٤١٧	٦٢٤٨	٩٣٣١	٩١٤٦٤	٦٤١٤٨	٢٧٣١٦
	نسيجيـــة	٢٤٢	٦٧٤٠	١٠١١٤	٧١١٤٠	١٨٩١٥	٥٢٢٢٥
	خشب	١٢٨١	٢٣٨٩	٢٢١٩	٢٦١٦٥	١٣٩٦٦	١٢١٩٩
	ورق	١٧	٩٥	١٨١	٢٠٧١	١٢١٨	٨٥٣
	كيماوية	٣٧	٢٦٧١	٤٦٠٩	٤٠٠٧١	١٥٤٦٩	٢٤٦١٠
	انشائية	١٩٠	٥٦٦٣	١١١٧٩	٨٤١٥٠	٤٢٢٤٥	٤١٩٠٥
	معدنية						
	هندسية	٦٢٦	١٥١٣	١٥١٨	٢١٤٠٧	١١١٦٥	١٠٢٤٢
	اخـرى	٣٠٢	٤٠٩	٢٢١	٣٥٣٧٠	٣٠١٩٧	٥١٧٣
	مجموع	٤١١٢	٢٥٧٣٨	٣٩٣٨٢	٣٧١٨٤٦	١٩٧٣٢٣	١٧٤٥٢٣
القطـــر	غذائية	٢٧٠٠	٤٤٤٠٥	٧٤٠٩٠	١١٤٨١٨٧	٥٣٧٢٨٤	٦١٠٩٠٣
	نسيجية	٧٢٨٣	٥٦١٤٨	٨٩٤٩٦	٧٩٥٦٤٨	٤٦٧٣٣٩	٣١٨٣٠٩
	خشب	٥٤٨٢	١٣٤٢٣	١٥٠٤٧	١٦٧٨٢٣	٩٠٤٢٧	٧٧٣٩٦
	ورق	٣٠٧	١٠٥٩٦	١٦٨٩٩	١٢٠٦٣٩	٦٨٢٩٩	٥٢٣٤٠
	كيماوية	٣٢٥	٥٨٤٩٤	٦٥٣٦٦	٩٦٦٢٧٢	٢٥٨٣٧٤	٧٠٧٨٩٨
	انشائية	١٠٠٦	٢٨٠٦٤	٥٢٧٥٨	٣٩٢٦٦	١٦٧٦٩٢	٢٢٤٩٦٨
	معدنية						
	هندسية	٣٨٩٩	٢٣٩٩٦	٣٤٣٧٨	٣٧٠٥٩١	٢١١٨٩٨	١٥٨٦٩٣
	اخـرى	١٦٣٩	٢٤١٠	١٠٩٦	١٥٢١٦٨	١١٠٢٨٦	٤١٨٨٢
	مجموع	٢٢٦٤١	٢٣٨٣٣٦	٣٤٦١٣٠	٤١١٣٩٨٨	٩١١٥٩٩	٢٢٠٢٣٨٩

المصدر: اعـداد الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئـــة التخطيـــط ،

جـداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لسنة ١٩٨٨م.

او تراجعت خططها الانتاجية بسبب ذات الظروف • مما يجدر ذكره ان الصناعات الهندسية تتركز اغلب مصانعها في الاقليم • واى تغير في موقعها واهميتها في الاقليم يعني تراجع مماثل لها على مستوى القطر ، كما نشير الى عملية اعادة تنظيم هيكل العمالة في القطر عامة والاقليم خاصة والتي سبقت الاشارة اليها ، والتي تعد سببا مهما في التراجع الانف الذكر •

اما في عام ١٩٩٣ وبعد ان تعرض القطر للعدوان عام ١٩٩١ ،وفرض حصار اقتصادى شامل عليه ، فان من الطبيعي ان تحصل تغيرات كبيرة في البنية الصناعية سواء على المستوى الاقليمي او القومي • ففي الاقليم تراجعت مكانة كل من الصناعات الغذائية والكيمياوية والانشائية وتقدمت بدلا منها الصناعات النسيجية والهندسية • وتبين من الجدول رقم (٤٧) ان الغذائية قد انخفضت نسبة العاملين فيها من ٢٤ ــ ١١٪ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٨٨ • وفي قيمة الانتاج من ٢٥ ــ ٢١ ٪ ، القيمة الضافة من ١٦ ــ ٣٪ • والصناعات الكيمياوية تراجع اسهامها من ١٠ ــ ٧٪ ، ومن ١١ ــ ١٠٪ ، ١٤ ــ ٧٪ في المعايير الثلاثة على التوالي • والانشائية من ٢٢ ــ ٢٠٪ ، ومن ٢٣ ــ ١٣٪ ، ومن ٢٤ ــ ١٦٪ لنفس المتغيرات وعلى التوالي ايضا •

وتقدمت بدلا منها صناعات النسيج والهندسية ، فالاولى ازداد نصيبها من المتغيرات الثلاثة من ٢٦ ــ ٣٢٪ ، ومن ١٩ ــ ٢٨٪ ،ومن ٣ ــ ٣٦٪ • والهندسية التي فقدت موقعها المتقدم السابق في عام ١٩٨٨ عادت لذات الموقع عام ١٩٩٣ وعمل بها ٢٣٪ من العاملين واشتركت بانتاج ١٣ ٪ باعتبار قيمته وحققت ٢٠٪ من قيمته الضافة •

وبهذا فان صناعات ثلاث مثلت حوالي ٧٨٪ من عدد المنشآت الصناعية هي النسيجية والخشب والهندسية ، وثلاث ايضا مثلت ذات المكانة تقريبا باعتبار عدد العاملين هي النسيجية والانشائية والهندسية ، وفي قيمة الانتاج انفردت الغذائية والنسيجية بحوالي النصف ، فيما حققت الصناعات النسيجية والهندسية حوالي ٥٦٪ من القيمة الضافة •

اما على مستوى القطر فقد تحقق توازن في البنية الصناعية افضل بكثير مما تحقق على مستوى الاقليم ، فباعتبار عدد المنشآت ضمت الصناعات النسيجية والخشب والهندسية حوالي ٧٥٪ منها • وتنافست الصناعات الغذائية والنسيجية والكيمياوية والانشائية والهندسية لتقاسم اعداد العاملين وقيم الانتاج والقيمة الضافة المتحققة •

جدول رقم ٤٧

بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفيوم الاوسط والقطر عام ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انشاء	مستلزمات	قيمة مضافة
الاقليم	غذائية	٤٩٤	٣٨٠٨	٣١٤٣٣	٧١٢٠٧٣	٦٨٤٩٢٠	٢٧١٥٣
	نسيجية	١١٥٨	١١٠٦٦	٦٦٥١٤	٩٧٠٢٢١	٦٦٤٥٨٢	٣٥٥٦٣٩
	خشب	١٠٨٨	٢١٣٧	٨٩٥٥	٤٢٨٤٩٥	٢٩٦٥٢٧	١٣١٩٦٨
	ورق	١٧	٦٢	٢٢٣	٣١٩٧١	٢٦٧٢٩	٥١٩٣
	كيماوية	٨٠	٢٣٢٨	١٧٨٦٩	٣٠٨٧٨٩	٢٤٣٧٢١	٦٥٠٦٧
	انشائية	٣٠٢	٦٨٢٧	٧٣٨٣٦	٤٦٠٢٥٦	٣٠٢٣٧٦	١٥٧٨٨٠
	معدنية						
	هندسية	٩٣٣	٨٢٦٧	٥٨٥٥١	٤٣٩٢٩٣	٢٤٣٠٩٤	١٩٦١٦٩
	اخرى	٣٦	١٠٣	٨٧٨	٦٠٧٣٣	٢٣٢٩٦	٣٧٤٣٧
	مجموع	٤١٠٨	٣٤٥١٨	٢٥٨٦٥٩	٣٤١١٨٠٢	٢٤٣٥٢٩٦	٩٧٦٥٠٦
القطر	غذائية	١٨٢٣	٢٧٣٢٢	٣١٤٠٦٢	٤٦٢٨٣٧٣	٣٤٩٠٤٣٣	١١٣٧٩٤٠
	نسيجية	٤٢٢١	٣٥٤٨١	٢٤٣٢٧٦	٣٥٢٩٥٥٨	٢٢٤٠٣٢٠	١٢٨٩٢٣٨
	خشب	٣٦٢٦	٩٤٨٥	٦٩١٦١	١٥٤٣٨٥١	٩١١٣٩٩	٦٣٢٤٥٢
	ورق	١٦٤	٧٤٩٣	٥٧٣٤٩	٣٤٨١٥٥	٢١٤٨١٨	١٣٣٣٣٧
	كيماوية	٣٨٢	٢٧٣٥٩	٢٨٨١٩٦	٢٨٧١٣٩٨	١٣٢١١٠٥	١٥٤٢٢٩٣
	انشائيه	١٣١	٢٩٨٨٤	٣٠٣٨٨٣	٢٤٧٦٥٧٦	١٢٧٧٨٤٢	١١٩٨٧٣٤
	معدنية	١٠	٤٤٩٤	٤٨٦٦٠	٧٣٨٤٤	٢٠٧٩٧	٥٣٠٤٧
	هندسية	٣٣٧٢	٣٢٦٣٦	٢٦٢٣٧٨	٢٧٨١٦٧١	١٦٧٠٤٠١	١١١١٢٧٠
	اخرى	٧٣	١٨٩	١٣٣٨	٧٥٣٣٢	٣٠٣٧٩	٤٤٩٥٣
	مجموع	١٤٩٧٥	١٧٤٣٤٣	١٥٩٣٣٠٣	١٨٣٢٨٧٥٨	١١١٨٥٤٩٤	٧١٤٣٢٦٤

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على : دائرة الاحصاء الصناعي في هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لسنة ١٩٩٣.

ان تراجع الصناعات الغذائية في مكانتها في البنية الصناعية جاء بسبب ايقاف اعداد من منشآتها لشحة توفر موادها الاولية المستوردة مثل السكر والزيوت ، وبغية توفير هذه المواد لتوزيعها حسب نظام البطاقة التموينية فقررت الدولة اغلاق المصانع التي تعتمدها كمادة اولية .

ولنفس السبب ايضا تتحمل صناعات طحن الحبوب وجرش وتهبيش الشلب خسائر جسيمة سنويا جراء شراء الدولة للحبوب من المنتجين باسعار مرتفعة وبيع منتجاتها للمواطنين باسعار منخفضة جدا . تأخذ الدولة على عاتقها مهمة تغطية هذه الخسائر والتي تحدث بشكل خاص في منشآت القطاع الاشتراكي .

وتراجعت ايضا الصناعات الكيماوية لعدم توفر موادها الاولية المستوردة ولاصابتها باضرار في القطر جراء العدوان . اما الانشائية في الاقليم فقد استهدف بعض منشآتها الاعداء هذا فضلا عن ان منتجات هذه وتلك ظلت اسعارها منخفضة ، وهي المطوكة للقطاع الاشتراكي وذلك بالمقارنة مع منتجات القطاع الخاص وحالة السوق .

وفيما يخص الصناعات التي تقدمت اهميتها في هذه الفترة وهي النسيجية والهندسية فسبب ذلك يعود الى توقف توريد المنتجات المماثلة لها من الخارج ، مما شجع مصانعها القائمة لتطوير انتاجها في محاولة سد حاجة السوق المحلية منها .

اما بالنسبة للتغيرات التي حصلت في بنية الصناعة في الاقليم ولعموم الفترة ٨٢ـ١٩٩٣ يلاحظ من الشكل رقم (١٣) مايلي :

اولا : تراجع اهمية الصناعات الغذائية في اغلب متغيرات الصناعة ، ومع هذا فقد حققت نجاحا ولو كان ضئيلا في قيمة الانتاج ، الا ان ارتفاع مستلزمات الانتاج قد استنفذ هذا النجاح وادى الى تكبد هذه الصناعات خسائر كبيرة وتراجع حاد في القيمة المضافة . ان معظم ذلك يعود الى سياسة الدولة الاقتصادية في دعم الانتاج الزراعي من جهة وتعزيز قدرة المواطن على مواجهة ظروف الحصار من جهة اخرى .

ثانيا : على الرغم من تراجع عدد منشآت الصناعات النسيجية وثبات الاجور نسبيا ، الا انها حققت تقدما جيدا في المعايير الاخرى وخاصة القيمة المضافة ، وهذا يعني نجاح توطن هذه الصناعات في الاقليم .

ثالثاً : حققت صناعات الخشب والاثاث الخشبي نجاحا جيدا في معايير الانتاج وعدد المنشآت رغم تراجع عدد العاملين وثبات اجورهم ، مما يشير الى ان ماينا سب ظروف الاقليم توطن منشآتها الصغيرة التي يعمل بها عدد محدود جدا من العاملين ، مثل هذه يمكن ان تنال النجاح اللازم لتوطنها .

الشكل رقم (١٣)

اتجاهات التغير في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢ ، ١٩٩٣

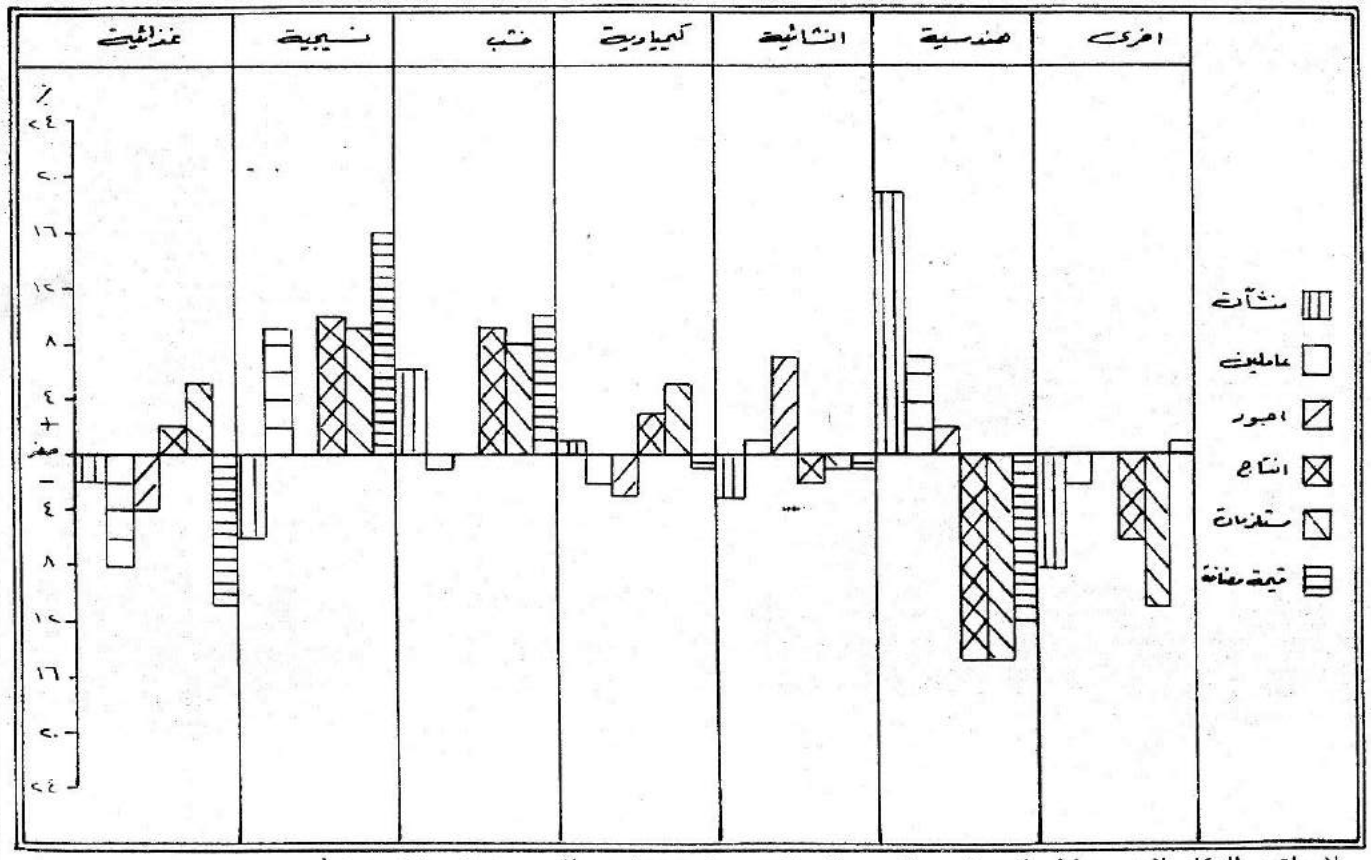

ملاحظة : الشكل لايضم صناعات الورق لدمجها مع صناعات الخشب عام ١٩٨٢ . المصدر : الجداول رقم (٤٥ ، ٤٧) .

رابعا : مع ان الصناعات الكيميائية قد تحسن موقعها باعتبار عدد منشآتها وفي قيمة الانتاج ، الا ان موقعها هذا قد تراجع باعتبار عدد العاملين واجورهم وفي القيمة الخافضة ، وهذا يشير الى استجابة هذه الصناعة لمكننة عمليات الانتاج والتعويض عن نقص العاملين بزيادة كثافة رأس المال المستخدم ، كما يشير ايضا الى افتقار الاقليم لمقومات نجاح توطنها من جانب المواد الاولية ، ودليل ذلك هو ارتفاع مستلزمات الانتاج بنسبة تفوق قيمته .

خامسا : تراجعت مكانة الصناعات الانشائية وفي اغلب المعايير ، عدا عدد العاملين واجورهم ، مما يشير الى احتفاظ منشآتها بالعاملين لديها ودفع مرتبات مجزية لهم مع ان الانتاج قد تعرض لانخفاض حاد بسبب ظروف العدوان الثلاثيني على القطر .

سادسا : ارتفعت مكانة الصناعات الهندسية باعتبارات عدد المؤسسات والعاملين فيها واجورهم ، الا ان تراجعا حادا قد تعرضت له باعتبارات الانتاج ، مما يشير الى تخلف منشأتها الرئيسة في الاقليم بهذه المعايير لاعتمادها في الانتاج على توريد مواده الاولية نصف المصنعة من الخارج والذى توقف بسبب ظروف الحصار . كما يشير الى اقامة عدد كبير من منشأتها الصغيرة باعتبار عمالتها في الاقليم في محاولة للتعويض عن المنتجات المماثلة التي تعذر توفيرها لذات الظروف .

سابعا : وتراجعت الصناعات الاخرى غير الصنفة في مكانتها في البنية الصناعية في الاقليم ، وربما كان ذلك بسبب كفاءة التصنيف الذى اختصر عدد الصناعات في هذا الفرع الى عدد محدود منها (١) .

ثامنا : ان الصناعات الاستهلاكية عامة حققت القدر الاكبر من التطور ، في حين تراجعت الصناعات الانتاجية مما يعد خللا كبيرا في البنية الصناعية ، ان من المفترض حصول عكس ذلك .

٢٠٦٠٤ . التباين المكاني في البنية الصناعية :

مثلما يكون التماثل قليل الحدوث بين البنية الصناعية القومية والبنية الاقليمية ، فان بنية الاقليم تختلف غالبا عن بنية اجزائه الثانوية ، وهذا لايعد خللا ، فتنوع الاجزاء تعبير في قوة الاقليم في اغلب الاحيان .

---

(١) مثلما سبقت الاشارة لذلك عن فرع اخر على هامش ص ١٢٢

وفي اقليم الفرات الاوسط لعبت عدة صناعات دورا هاما في البنية الصناعية كما مر آنفا ، الا ان واقعا اخر يلاحظ داخل الاقليم ، ففي كل محافظة تشكل صناعة او اثنتين العمود الفقري للصناعة التحويلية فيها ، فيما يأتي دور فروع الصناعة الاخرى ثانويا . فمن الجدول رقم (٤٨) يتبين ان في بابل احتلت صناعات النسيج والهندسية هذه المكانة بنصيب ٣٩٪ من عدد المنشآت و ٥٦٪ من العاملين وما بين ٦٩ ـ ٧٦٪ من اعتبارات الانتاج ، وانفردت الهندسية لوحدها بما يزيد على نصف اعتبارات الانتاج في المحافظة وذلك في عام ١٩٨٢ .

وفي كربلاء انفردت الصناعات الغذائية لوحدها بما يزيد على نصف العاملين وما بين ٦١ ـ ٧٠٪ من اعتبارات الانتاج . وفي النجف كان الهيكل الصناعي بحالة افضل ، فقد مثلت الصناعات الغذائية والنسيجية والخشب حوالي ثلثي عدد المنشآت والعاملين فيها ، الا ان الاخيرة تراجعت باعتبارات الانتاج وحلت محلها الصناعات الاخرى لتستمر الصناعات الثلاث في احتلال نفس المكانة في البنية الصناعية . ويلاحظ ان الصناعات غير الصنفية وان كان لها نصيب محدود من المنشآت لم يزد عن ١٠٪ منها ونحو نصف ذلك من العاملين الا انها اسهمت بحوالي ٣٦٪ من قيمة الانتاج وحوالي ٢١٪ من قيمته المضافة .

وفي القادسية انفردت صناعات النسيج لوحدها بما يزيد على نصف العاملين واعتبارات الانتاج ، واذا ما اضفنا لها الصناعات الكيمياوية ، فان الصناعتين سيكون لهما نصيب يزيد على ثلثي قيمة الانتاج والقيمة المضافة في المحافظة . ولاتختلف عن ذلك المثنى ، بل ان الخلل في بنيتها الصناعية يبدو اكثر وضوحا ، فالصناعات الانشائية فيها مثلت حوالي ١٧٪ من المنشآت و ٦٠٪ من العاملين واسهمت مابين ٦٢ ـ ٦٧٪ من اعتبارات الانتاج ، واذا ما اضفنا لها الصناعات الكيمياوية ، فانهما ستمثلان معا مايزيد على ٧٥٪ من العاملين ومابين ٨١ـ٨٦٪ من اعتبارات الانتاج .

ان توطن صناعة دون غيرها في محافظة دون اخرى يبدو منطقيا اذا اعتمدت الصناعات على مقومات محلية متوطنة في الاقليم ، مثل توطن الصناعات الغذائية في كربلاء المعتمدة على انتاج المحافظة والمحافظات القريبة من الفواكه والخضر . ومثل توطن الصناعات الانشائية في كربلاء والنجف والمثنى حيث تتوافر موادها الاولية هناك . ومع هذا يظل توازن الصناعات المتوطنة حالة مطلوبة على ان يكون للصناعات الانتاجية فيها مكانة هامة ، وهذا مالم نلحظه في البنية الصناعية لعام ١٩٨٢ سواء على مستوى الاقليم او محافظاته .

جـــــدول رقـــــــم ٤٨

التبايـن المكاني في بنيـة الصناعـة التحويلية فـي اقليـــــم
الفـرات الاوســـط عـام ١٩٨٢

(١٠٠٠ دينـــار)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
بابـــل	غذائيـــة	١٥٢	١٢٠٨	٢١٧٤	١٣٩١١	١٢٨٧٦	١٠٣٥
	نسيجية	٣٧١	٢٣٨٢	٥٩٩٠	٢٧٥٥٣	١٣١٢٤	١٤٤٢٩
	خشب	٢١٧	٦١٤	٣٨٨	٧١٣٥	٣٨١٣	٣٣٢٢
	كيماوية	٨	١٠٢٩	١٩٤٢	٧٤٠٥	٣٤٩٠	٣٩١٥
	انشائية	٩٧	٨٠٦	٤١٢٣	٢٣٩٤٧	١٢٨٧٥	١١٠٧٢
	معدنية	١	٩	٣٧٣	٣٨٦٢	٢٠٦٣	١٧٩٩
	هندسية	٢	٤٩٥٣	٩٤٣١	٩٩٣٢٥	٤٨٢٠٨	٥١١١٧
	اخرى	٦٦	٩٠	٦٧	١٢٨٤	٩٣٥	٣٤٩
	مجموع	١٠١٤	١٣٠٩١	٢٤٤٨٨	١٨٤٤٢٢	٩٧٣٨٤	٨٧٠٣٨
كربـــلاء	غذائية	٩٠	٣٤٣١	٣٨٠٦	٤١٨٣٣	٢٥١١٤	١٦٧١٩
	نسيجية	٢٨٥	٦٦٦	٦٩٨	٦٩٩٥	٤٨٦٦	٢١٢٩
	خشب	١٣٣	٢٣٩	١٧٥	٢٠٤٢	١٢١٣	٨٢٩
	كيماوية	١٨	١٠٣	٨٤	٢٠٧٤	١٦٥٨	٤١٦
	انشائية	٥٨	٨٦٥	١٣٦٤	٣٤٣١	١٨٠٤	١٦٢٧
	معدنية	١٣٩	٣٩٤	٣١٠	٢٠٠٩	١١٦٣	٨٤٦
	هندسية	٣	١٢	١٣	٢٥	٢	٢٣
	اخرى	١٣٢	١٤٢		١٠٠٥٠	٨٦٨٧	١٣٦٣
	مجموع	٨٥٨	٥٨٨٢	٦٤٥٠	٦٨٤٥٩	٤٤٥٠٧	٢٣٩٥٢
النجـف	غذائية	١٩٤	٨٥٤	٩٦١	٦٨٧٧	٤٣٧٥	٢٥٠٢
	نسيجية	٣٣٠	٦٦٦	٤٠١	٨١٢١	٤٨٩٥	٣٢٢٦
	خشب	١٧٨	٨٧٨	٧٤٧	٤٣٤٢	٢٦٤٢	١٧٠٠
	كيماوية	٢١	٩٢	٧٣	٦٩٨	٤٧٧	٢٢١
	انشائية	١٢٤	٥٨٠	٧٠٤	٤٤٣٨	٢٧٦٣	١٦٧٥
	معدنية	١١١	٢٩٥	١٨٤	٢٨٠٤	١٨٠٩	٩٩٥
	هندسية	١١	٢٨	٩	٧٤	١٩	٥٥
	اخرى	١١٢	١٩٢	٥٦	١٥٣١٥	١٢٦٠٩	٢٧٠٦
	مجموع	١٠٨١	٣٥٨٥	٣١٣٥	٤٢٦٦٩	٢٩٥٨٩	١٣٠٨٠
القادسية	غذائية	٩٣	٥٠٤	٤٩١	٤٣٢٤	٣٠٤٦	١٢٧٨
	نسيجية	٢٤٢	٣٣٦١	٤٧٦٢	١٩٧٨٥	٨٠٠٩	١١٧٧٦
	خشب	١١١	١٩٢	٨٤	١٢٥٤	٣٨٥	٨٦٩
	كيماوية	٢	١١٨٧	١٨٥٣	٧٦٥٣	٣٠٦٦	٤٥٨٧
	انشائية	٤٩	٥٣٨	٦٢٠	٢٠٠٤	٩٢٣	١٠٨١
	معدنية						
	هندسية	٩٣	٢٥٨	٢١٢	٨٠٨٠	١٢٣٧	٨٤٣
	اخوى	٣٠	٤٢		١٥٥٧	١٢٥٧	٣٠٠
	مجموع	٦٢٠	٦٠٨٢	٨٠٢٢	٣٨٦٥٧	١٧٩٢٣	٢٠٧٣٤

تابـــع جـــدول رقـــم ٤٨

المحافظـــة	الصناعـــة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
الشمـــالى	غذائية	٣٧	١٣١	١٣٣	١٣١٢	٨٧٣	٤٣٩
	نسيجية	١٥١	٢٢١	٥٧	١٧٤٨	٨٥٢	٨٩٦
	خشب	١٠٠	١٣٠	١٨	٩٢٥	٤١٩	٥٠٦
	كيماوية	٣	٤٩٤	٨١٨	٥٧٠٦	٢٤٥٠	٣٢٥٦
	انشائية	٧٦	١٧٢٤	٣٣٩٤	١٨٩١٨	٧٦٨٤	١١٢٣٤
	معدنية						
	هندسية	٧١	١٦٩	١٥٠	٨٩٠	٤٦٨	٤٢٢
	اخرى	١٩	٢٦		٨٥٦	٧٢١	١٣٥
	مجموع	٤٥٧	٢٨٩٥	٤٥٧	٣٠٣٥٥	١٣٤٦٧	١٦٨٨٨

اعداد الباحث اعتمادا على : (١) دائرة الحسابات القومية ، الجهاز المركزى للاحصاء ، الناتج المحلي للصناعة التحويلية حسب المحافظات للسنوات ٨٠-١٩٨٢ ، دراسة رقم ٢١٦ ، ١٩٨٦ .

(٢) دائرة التخطيط الاقليمي ، وزارة التخطيط ، التنمية المكانية لغاية عام ٢٠٠٠ ، الدراسات رقـــم ٢٨١ ، ٣٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ .

في عام ١٩٨٨ ازدادت اهمية الصناعات الرئيسة في كل محافظة ، ففي بابل وكما يلاحظ من الجدول رقم (٤٩) تراجعت الصناعات الهندسية وازدادت مكانة الصناعات النسيجية والغذائية . واسهمت الصناعتان بحوالي ٣٨٪ من عدد المنشآت وضمتا ٧٧٪ من العاملين وبحوالي ٨٠٪ من قيمة الانتاج و ٨٥٪ من القيمة الضافة . واسهمت الصناعات النسيجية لوحدها بما يزيد على نصف العاملين وحوالي ٦٩٪ من القيمة الضافة .

وفي كربلاء تراجعت الصناعات النسيجية وحلت محلها الصناعات الانشائية اضافة لاستمرار مكانة الغذائية واشتراكها بما يزيد على نصف العمالة والانتاج . وفي النجف فقدت اثنتان من الصناعات الرئيسة الثلاث مكانتها وهي الغذائية والنسيجية واحتلت الموقع بدلا منهما الانشائية ، لتمثل مع الخشبية الجزء الاكبر من النشاط الصناعي في المحافظة ، فقد اشتركتا بحوالي ٣٦٪ من عدد المنشآت و ٦٣٪ من العاملين و ٤٩٪ من قيمة الانتاج و ٥٨٪ من القيمة الضافة . وقد تراجع اسهام الصناعات الاخرى مابين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨ باعتبار قيمة الانتاج من ٣٦ ـ ٢٩٪ . وفي القيمة الضافة من ٢١ ـ ١٢٪ وبهذا فقدت النجف التوازن في بينتها الصناعية والذى كان قائما عام ١٩٨٢ ، ومع ذلك فلم تستحوذ اية صناعة فيها على نصف مقدار النشاط الصناعي كما هو الحال في بقية محافظات الاقليم .

وفي القادسية تراجعت بشدة مكانة صناعات النسيج لتحتل الكيمياوية الموقع المتقدم بدلا منها وبنصيب يزيد على نصف النشاط الصناعي . وفي المثنى استمرت الصناعات الانشائية تحتل ذات الموقع المتقدم . اما بقية الصناعات فاستمرت في دورها المحدود في البنية الصناعية في كل محافظات الاقليم .

وهذلك فان صناعات النسيج المتوطنة في عدد من محافظات الاقليم فقدت مواقعها المتقدمة في كربلاء والنجف والقادسية . وهذا يشير الى ان توطنها لم يكن قائما على المقومات الجغرافية في الاقليم ، فموادها الاولية كان يستورد معظمها من الخارج ، وتعثر استيرادها في هذه الفترة للضائقة الاقتصادية وعدم تيسر عملات صعبة لتمويل مشترياتها من الخارج . وبالمقابل تعززت مكانة الصناعات الانشائية في كربلاء والنجف والمثنى والتي تقوم هناك على استثمار معادن واحجار محلية . وهذا يؤكد مذهب اليه الباحث من ضرورة اختيار صناعات تقوم على قاعدة محلية من المقومات الجغرافية لضمان استمرارها ونجاحها . اما في القادسية فان بروز الصناعات الكيمياوية فيها وبالتحديد صناعة الاطارات فيعود الى ان هذه الصناعة

جدول رقم (٤٩)

التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٨ . (١٠٠٠ دينار)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة ض
بابل	غذائية	١١٦	١٦٧٨	٢٦٠٥	٣٥٩٦٣	٢٤٧٠١	٤٦٢
	نسيجية	٢٤٩	٥٠٦٢	٩٠٦١	٥٨٢٦٨	١٢٧٦٣	٥٠٥
	خشب	٣٣٦	٦٢١	٧٩٩	٨٦٦١	٤٧٢٤	٩٣٧
	ورق	٦	٤٩	١٢٤	١٣٨٨	٨٩٧	٤٩١
	كيماوية	١٧	٣٥٤	٦٢٦	٥٢٩٤	٣٤٧٢	٨٢٢
	انشائية	٣٥	٦٥٩	٨٥٢	٣٣٦٨	١٨٤٢	٥٢٦
	معدنية						
	هندسية	١١٣	٢٣٥	٣٠٧	٣٥٢٦	١٨٣٤	٦٩٢
	اخرى	٦٩	٦٥		٤١٢	١٣٢	٢٨٠
	مجموع	٩٤١	٨٧٢٣	١٤٣٢٤	١١٦٠٨٠	٥٠٣٦٥	٧١٥
كربلاء	غذائية	١٠٣	٣٦١٩	٥٥٩٧	٤٢٨٢١	٣٠٨١٤	١٠٧
	نسيجية	١٦٣	٥٥٩	٧٢٥	٦٤٨٢	٣٤٢١	٣٦١
	خشب	١٧٠	٣٢٥	٢١٨	٣١٠٧	١٦٦٨	٤٣٩
	ورق	٤	١١	١١	٨٠	٢٨	٥٢
	كيماوية	٥	٥٠	٤٥	٩٦٠	٣٧٨	٥٨٢
	انشائية	٧١	١٧٧٤	٣٩٤٩	٣٣١٥٥	١٢٦٨٦	٤٦٩
	معدنية						
	هندسية	١٦٤	٥٠٢	٤٨٦	٨٢٦٣	٣٥٣٦	٧٢٧
	اخرى	٤١	١١١	٦٤	٣٩٨٣	٢٩٦٩	٠١٤
	مجموع	٧٢١	٦٩٥١	١١٤٥٠	١٨٨٥١	٥٥٢٠٠	٦٥١
النجف	غذائية	٧٨	٣٢٧	٣٦١	٤٠٢٩	١٨٠٤	٢٢٥
	نسيجية	٣٦٢	٤٩٧	٧٠١	٣٩٣٧	١٧٠٠	٤٢٧
	خشب	٣٨٤	٧٩٣	٧١٦	٧٠٦٦	٣٢٢٩	٨٣٧
	ورق	٤	٣١	٤٤	٥٦٥	٢٧٣	٢٩٣
	كيماوية	٧	١٣	٧٣	١١٢٥	٣٤٢	٧٨٣
	انشائية	١٩	١٤٨٨	٢٠٠٣	٢١٢٣٥	١٢٦٩٦	٥٣٩
	معدنية						
	هندسية	١١٧	٢٧٨	٢٦٢	٣١٥٥	١٤٧٢	٦٨٣
	اخرى	١٤٩	١٩١	١٢٧	١٦٣٨٢	١٤٣٢٥	٤٥٧
	مجموع	١١٢٠	٣٦٦٨	٤٧٨٧	٥٧٠٩٤	٣٥٨٤١	٢٥٣
القادسية	غذائية	٩٣	٤٤٠	٥٤٠	٦٢٣٧	٤٤٣٢	٣٠٥
	نسيجية	٣٥٤	٤٨٣	١٣٢	٢٦٦٠	١٠٧٨	٥٨٢
	خشب	٢٣٠	٢٣٢	٢٢٩	٣٢٨٦	١٥٩٦	٧٩٠
	ورق	٣	٤	٢	٣٨	٢٠	١٨
	كيماوية	٤	١٨٦٢	٣٤٢٢	٣٠٣٤٥	٩٧٤٠	٦٠٥
	انشائية	٤٨	٤٤٦	٤٨٨	٢٧٥١	١٥١٢	٢٢٩
	معدنية						
	هندسية	١٢١	٢٦٤	٢٩٣	٣٥٤٢	٢٢٤٢	٣٠٠
	اخرى	٢٥	٣٢		١٠٧٩١	٩٥٢٣	٢٦٨
	مجموع	٨٧٨	٣٨٦٢	٥١١٦	٦٠٢٥٠	٣٠١٤٣	١٠٧

تابـع جدول رقم (٤٩)

المحافظة	الصناعة	منشـآت	عاملين	اجـور	انتـاج	مستلزمات	قيمة ضا
المثنى	غذائية	٢٧	٨٨٤	٢١٨	٢٧١٤	٢٣٩٧	٣١٧
	نسيجية	١١٤	١٣٩	٥٥	٥٩٣	٢٥٢	٣٤٠
	خشب	١٦١	٣١٨	٢٥٧	٣٩٤٥	٢٧٤٩	١١٩٦
	ورق						
	كيماوية	٤	٣٤٢	٤٢٣	٢٣٥٥	١٥٣٧	٨١٨
	انشائية	١٧	١٢٩٦	٢٨٨٧	٢٣٦٤١	١٣٥٠٩	٠١٣٢
	معدنية						
	هندسية	١١٦	٢٣٤	١٧٠	٢٩٢١	٢٠٨١	٨٤٠
	اخرى	١٨	٢٠		٣٤٠٢	٣٢٤٨	١٥٤
	مجموع	٤٥٢	٢٥٣٦	٤٠١٠	٣٩٥٧١	٢٥٧٧٤	٣٧٩٧

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على :

دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لسنة ١٩٨٨ .

حظيت بدعم وحماية كبيرة للحاجة الماسة لهذه المنتجات ولضرورة انجاح تجربة هذا الصنع لكونه الاول في القطر في حينه . جدير بالاشارة الى ان المحافظة او الاقليم لم تقدما لهذا الصنع مقومات محلية مؤثرة ورئيسة تساعد في نجاح توطن هذه الصناعة فيها .

وفي عام ١٩٩٣ يلاحظ استمرار هيمنة وانفراد صناعة او صناعتان في الهيكل الصناعي في كل محافظة ، مع تغيرات طفيفة على ذلك ،فمن الجدول رقم (٥٠) يتبين ان محافظة بابل التي انفردت في الاهمية فيها صناعات النسيج عام ١٩٨٨ تقدمت فيها الصناعات الهندسية عام ١٩٩٣ ، وتقاسمت الصناعتان الاهمية في جميع المؤشرات . ويلاحظ في ذات المحافظة تراجع كبير في القيمة الضافة للصناعات الغذائية التي تكبدت خسائر بنسبة ٥٠٪ من القيمة الضافة المتحققة في المحافظة . وهذه الخسائر سببها وجود مجرشة للشلب في المحافظة مملوكة للقطاع الاشتراكي تتحمل هذه خسائر كبيرة من جراء عملياتها الانتاجية كما سبقت الاشارة الى الموضوع .

وفي كربلاء استمرت الصناعات الغذائية والنسيجية في تشغيل الجزء الاكبر من الهيكل الصناعي . وفي النجف احتلت كل من الصناعات النسيجية والانشائية مثل هذه المكانة وتقدم ملحوظ للصناعات الاولى على الثانية ، وبهذا برزت في النجف النسيجية وتراجعت صناعة الخشب الوحيدة في القطر في هذه المحافظة . وفي القادسية فقدت الصناعات الكيميائية مكانتها وحققت عجزا يحوالي ٢٦٪ من القيمة الضافة بسبب توقف توريد المواد الاولية لصناعة الاطارات ، ولان صنعها يبيع منتجاته باسعار منخفضة جدا قارنة بحالة السوق وهو الذي يمتلكه القطاع الاشتراكي . وقد عوضت كل من الصناعات الغذائية والنسيجية عن هذا التراجع في المكانة والخسارة في القيمة الضافة يتقاسمها الجزء الاكبر من النشاط الصناعي في المحافظة .

وفي محافظة المثنى التي انفردت فيها الصناعات الانشائية بمعظم النشاط الصناعي عام ١٩٨٨ ، يلاحظ تراجع هذه الصناعة عام ١٩٩٣ ،لتسمح بتحقيق الصناعات النسيجية والخشبية تقدما ملحوظا . وبذلك فقد تقاسمت الصناعات الثلاث مايزيد على ٧٥٪ من الهيكل الصناعي في المحافظة محققة توازنا جيدا في ذلك ونسه حصل في فروع الصناعات الاستهلاكية دون الانتاجية ، وجاء بسبب الاضرار التي لحقت بالصناعات الانشائية وليس بسبب تقدم النسيجية والخشبية . هذا ويلاحظ غياب صناعات الورق والصناعات المتفرقة في

جدول رقم (٥٠)

التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عـــام ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينـــار)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة اضافة
بابل	غذائية	١٨١	١٢١١	٩٤١٠	٣١١٧٢٦	٣٠٥٦٤٠	٩٢٩١٤ـ
	نسيجية	٣٥٣	٥٢٥٣	٣٣٧٨١	٤١٢٥٢٨	٣٠٨٦٢٩	١٠٣٨٩٩
	خشب	٢٢٩	٤١١	٢٦٥٢	٩٢٠٤٧١	١٠٤٢٨٨	١٦١٨٣
	ورق	٦	١٩	٤٩٩	٢٤٨٢٠	٢٢١٤٧	٢٦٧٣
	كيمياوية	٤٣	٣٨٤	٣٠١٧	٩٩٦٠١	٦٤٠٦٧	٢٥٥٣٤
	انشائية	٨٤	١٠٩٦	١٢٥٩٥	٨٨٤٠٢	٥٥١٤٤	٣٣٢٥٨
	معدنية						
	هندسية	٣٨٢	٧٠٤٨	٥٠٣٥٣	٢٠١٨٦١	١٠١٥٠٥	١٠٠٣٥٦
	اخرى	٢	٣	١٥	٣٠٣٥	٢٣٢٧	٧٠٨
	مجموع	١٢٨٨	١٥٤٢٥	١٤٢٣٢٢	١٥٥٢٤٤٤	٩٦٣٧٤٧	١٨٨٦٩٧
كربلاء	غذائية	٥٢	١٢٣٢	٥٨٨٥	٢٢٤١٦٦	١٧٨٨١١	٤٥٣٥٥
	نسيجية	١١٢	٥٩٧	٢٧٣٠	٤١٣٢٠	١٩٥٥٣	٢١٧٦٧
	خشب	١٠٥	١٨٤	٧٤٢	٢٠٨٧٨	٨٥٩٢	١٢٢٨٦
	ورق	٢	٤	٢٤	٢١٦	١٣٠	٨٦
	كيمياوية	٢٣	٢٠٢	٦٨١	١٦٦٢٥٢	١١٤٢٧٨	٥٧٩٧٤
	انشائية	٤٣	١٨٥٦	١٧٣٠٧	٧٨١٤٠	٤٧٥٣٦	٣٠٦٠٤
	معدنية						
	هندسية	١٠١	٢٦٠	٢٣١١	٦١٥٨٢	٣٧٧٥٥	٢٣٨٢٧
	اخرى	٢	٨	٤٤	٨٦٢	٥٧٣	٢٨٩
	مجموع	٤٤٠	٤٣٤٤	٣٠٧٢٤	٥٩٦٤١٦	٤٠٤٢٢٨	١٩٢١٨٨
النجف	غذائية	١٢١	٤٦٨	٧٩١٣	٧٣٥٣٤	٣٩٣٠١	٣٤٢٣٣
	نسيجية	٢٨٣	٢١٥٧	١٤٩٣٥	٣١٩٥٤٩	١٥٤٣٨٩	١٦٥٦٦٠
	خشب	٣٤٧	٨٥٨	٣٢٣٣	١٦٩٥٨٠	١٠١٥٢٣	٦٨٠٥٧
	ورق	٧	٣٤	٨٢	٥٩٧٩	٣٧٦٩	٢٢١٠
	كيمياوية	٧	٦١	٤٠٩	٨٦١٨	٣٨١٨	٤٨٠٧
	انشائية	٧٧	٢٠٢٦	١٧٢٧٥	١٧٨٢٢٩	٩٠٧٣٨	٨٧٤٩١
	معدنية						
	هندسية	٢٤٣	٥٣٣	٢٨٠٨	٧٢١٧٨	٢٨٠٧٤	٤٤٦٠٤
	اخرى	٢٩	٨٦	٨٥٩	٥٥٢٥٦	١٩٤٧٥	٣٦٠٧٧
	مجموع	١١١٤	٦٢٢٣	٤٧٤٧٤	٨٨٣٤١٠	٤٤٠٧٨٠	٤٤٢٦٣٩

تابع جدول رقم (٥٠)

المحافظة	الصناعة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
القادسية	غذائية	١٠٨	٧٢٩	٦٢٦٠	١٨٢٧١٩	١٤٧٧٨٣	٣٤٩٣٦
	نسيجية	٢٩٤	٢٨٥١	١٣٣٨١	١٢٦٠٨٩	٨٧١٨٥	٤٨٩٠٤
	خشب	٣٢٩	٥١٥	٩٤٩	٦١٢٦٢	٣٧٩١٥	٢٣٣٤٧
	ورق	٢	٥	١٨	٩٥٧	٧٣٣	٢٢٤
	كيمياوية	٤	١٦١٥	١٢٥٠٤	٣٦٧٤٢	٦١٤٧٨	ـ٤٧٣٦
	انشائية	٤٥	١١٠٧	١٥٩٤١	٤٠٤٧٢	٤٦٩٨٦	ـ٥٧١٤
	معدنية						
	هندسية	١٢١	٢١٩	١٠٠٣	٨٠١٩٠	٦٢٣٥٥	١٧٨٣٥
	اخرى	٣	٦		١٥٨٤	١٢٢١	٣٦٣
	مجموع	٩٠٦	٧٠٤٧	٥٠٠٥٦	٥٤٠٠١٥	٤٤٤٨٥٦	٩٥١٥٩
الشرقي	غذائية	٣٢	١٦٧	١٩٦٥	١٩٩٢٨	١٣٣٨٥	٦٥٤٣
	نسيجية	١١٦	٢٠٨	١٦٨٧	٦٠٧٣٥	٤٤٨٢٦	١٥٩٠٩
	خشب	٧٠	١٦٩	١٣٧٩	٥٦٣٠٤	٤٤٢٠١	١٢٠٩٥
	ورق						
	كيمياوية	٣	٦٦	٢٥٨	٤٥٧٦	٣٠٨٨	١٤٨٨
	انشائية	٥٣	٧٤٢	١٠٧١٨	٧٥٠١٣	٦٢٧٧٢	١٢٢٤١
	معدنية						
	هندسية	٨٦	٢٠٧	٢٠٧٦	٢٢٩٥٢	١٣٤٠٥	٩٥٤٧
	اخرى						
	مجموع	٣٦٠	١٥٥٩	١٨٠٨٣	٢٣١٥٠٨	١٨١٦٨٥	٥٧٨٢٣

المصدر : اعده الباحث اعتمادا على :

دائرة الاحصاء الصناعي ، هيئة التخطيط ، جداول الحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لسنة ١٩٩٣ .

المحافظة . جدير بالذكر ان الصناعات المعدنية الاساسية افتقدت لها البنية الصناعية في جميع محافظات الاقليم .

اما عن اجمالي التغيرات التي طرأت على مكانة الصناعات المختلفة في الهيكل الصناعي لكل محافظة وللفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ فمن مقارنة الجدولين ٤٨ ، ٥٠ نستنتج مايأتي :

اولا : في بابل تراجعت مكانة الصناعات الغذائية في كافة المؤشرات وخاصة باعتبار القيمة المضافة . وتحسنت بوضوح مكانة صناعات النسيج . اما الهندسية فقد تخلفت كثيرا بعد ان كانت تحتل مكانة مرموقة . والصناعات الثلاث تشكل الصناعات الاساسية في المحافظة على الرغم من التقدم المحدود الذى احرزته بقية الصناعات .

ثانيا : وفي كربلاء فقدت الغذائية مكانتها المتقدمة لصالح الكيمياوية والانشائية لتشكل الصناعات الثلاث عماد هيكل الصناعة في المحافظة .

ثالثا : وفي النجف تراجعت الصناعات الغذائية وحققت صناعات النسيج والخشب والانشائية تقدما ملحوظا لتمثل الصناعات الثلاث الجزء الاكبر من هيكل الصناعة في المحافظة .

رابعا : في القادسية تخلفت صناعات النسيج والكيمياوية لصالح الغذائية ومع هذا فقد ظلت الصناعات الثلاث هي المهيمنة على بنية الصناعة فيها .

خامسا : ومع تراجع الصناعات الانشائية في المثنى لصالح تقدم صناعات النسيج والخشب والهندسية ، فانها اى الانشائية ظلت متفردة بنصيب وافر من الاسهام في النشاط الصناعي ، وباضافة صناعات النسيج والاثاث الخشبي الى الانشائية تكاد تكتمل صورة الهيكل الصناعي فيها لاستحواذ هذه الصناعات على معظم النشاط الصناعي في المحافظة .

٤٠٧٠ انماط التوطن الصناعي لفروع الصناعة التحويلية : (١)

تتباين الصناعات مع بعضها بمقدار استجابتها لاثر العوامل الجغرافية المختلفة على قيامها ، وفي تحديد مواطنها ونجاح هذا التوطن ، فمنها مايرتبط قيامها بوفرة المواد الاولية التي تحتاجها ، فتتوطن في الاقاليم الغنية بهذه المواد . ومنها مايكون السوق الواسعة الغنية حافزا وموطنا لها . ومن الصناعات مايتطلب وفرة في العمالة الرخيصة ، او مثلها من مصادر الطاقة . وغيرها يتطلب مهارة معينة او مستوى عال من الخبرات .

والصناعات عموما تميل الى التوطن في الاقاليم التي تعدها بمستلزمات قيامها وتطورها ، وقد يحدث ان تتضاءل قدرة هذه المواطن على امداد الصناعات المتوطنة فيها بمثل هذه المستلزمات لاسباب شتى ، فتضعف قدرة هذه الصناعات على الاستمرار بنفس كفاءتها وطاقاتها السابقة ، فتبدأ بتكبد خسائر اقتصادية ، او تتحدد قدرتها على المنافسة . وقد يترتب على ذلك ظهور مواقع جديدة لهذه الصناعات تحتل اهمية اكبر بسبب ماتوفره للصناعات القائمة فيها من اسباب النجاح .

تتميز بعض الصناعات بقدرتها على النجاح في مواطن عديدة ، ولا يشترط في نجاحها الاقامة بمواطن معينة مثل عدد من الصناعات الغذائية والنسيجية . ومع ذلك فان غنى الاقليم بثرواته وسكانه يعزز امكانية نجاح الصناعات القائمة فيه . ومثل هذا الاقليم يشجع على اقامة صناعات في جميع فروع الصناعة ، عكس الاقاليم الفقيرة التي تعد عنصرا محددا لقيام الصناعات الانتاجية فيها ، وقد يقتصر نجاح الصناعات فيها على الاستهلاكية البسيطة . وهذه الاخيرة تقوم في جميع الاقاليم ، والمواطن ، صغيرها والكبير ، وخاصة في المراحل الاولى لنشأة الصناعة . ومع التطور الاقتصادي والحضاري تنشأ صناعات جديدة اكثر تعقيدا في تقنياتها ومتطلباتها مثل الصناعات الكيمياوية والهندسية .

ان توطن صناعة ما في اقليم او موطن معين لا يعني اقتصاره عليها ، فسرعان ماتقوم فيه صناعات اخرى يرتبط بعضها بالصناعة الرئيسة او قد لا يرتبط . وفي ذات الوقت يمكن ان نجد بعضا من فروع الصناعة موزعة بين الاقاليم وغير متوطنة في موقع محدد ، لذلك فان لكل صناعة خصوصية في مبررات قيامها واختيار مواقعها ومن ثم نجاح توطنها .

---

(١) اعتمد الباحث على نتائج الدراسة الميدانية (المسح الميداني) في بناء هذا المبحث .

١٠٧٠٤ · الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ :

ان حاجة الانسان الغذائية قائمة حيث وجد ، ولا تتحدد بزمان او مكان ، وطلبه على منتجاتها يتزايد با طراد تبعا لتزايد عدد السكان في الاقليم وقد رتهم المادية على الانفاق وعكس ذلك الاقاليم التي تتصف بقلة عدد سكانها ومحدودية دخولهم فيها · فهذه الاقاليم وان اقتصر الطلب فيها على الصناعات الاستهلاكية ، فانه يتركز على منتجات فرع معدودة منها وهي الصناعات الغذائية الاساسية مثل طحن الحبوب ومنتجات المخابز ، المجازر تصنيع الشلب ، الزيوت النباتية ، المشروبات الغازية والتبغ · وهذه الصناعات تتصف ببساطتها وامكانية اقامة مصانع لها بطاقات انتاجية وفنية ومعدلة تتناسب ومقدار الطلب المحلي عليها ·

وفي الاقاليم الغنية يزداد الطلب على منتجات متطورة لصانعها مثل الاغذية الجاهزة تهيئة وحفظ اللحوم والاسماك ، الكاكاو والشكولاته والحلويات ، الحليب ومشتقاته ، البسن ، خلاصات ومنتجات غذائية من النشا والبروتين ، مشروبات غازية مختلفة وغيرها · وقد تستجيب البنية الصناعية في الاقليم لحالة الطلب المحلية فتقوم فيه مصانع لتلبيتها في الاقاليم المركزية والعواصم ، فيما تتجه الانظار نحو الخارج لتطمينها في حالات السوق الغنية في قدرتها الشرائية والضيقة باعتبار عدد سكانها مثل بعض اسواق الخليج العربي ·

توجه بعض صناعاتها نحو مواد ها الاولية عند ما تستخدم موادا عرضة للتلف وتتحول بعد تصنيعها الى منتجات اقل عرضة له مثل صناعات التعليب وحفظ الاطعمة واللحوم وعصارات الفواكه ، بينما توجه بعضها نحو اسواق استهلاكها عند ما تنتج موادا تكون اكثر عرضة للتلف من مواد ها الاولية كالمخبوزات ، الثلج ، المعجنات ، الاغذية الحيوانية الجاهزة ، لذلك ارتبطت مواقع هذه الصناعات باسواق تصريف منتجاتها · في حين ان ثالثة من الصناعات ظلت متحررة من هذا الارتباط او ذاك ، لان كلا من مواد ها الاولية ومنتجاتها تتماثل في قدرتها على تحمل النقل مسافات طويلة مثل طحن الحبوب والتبغ فصار ممكنا اقامتها في مواقع مختلفة ·

كان في اقليم الفرات الاوسط (٥٦٦) منشأة لها عام ١٩٨٢ شكلت حوالي ٢٠٪ من منشآتها في القطر ، ويتبين من الجدول رقم (٥١) انها ضمت ١٣٪ من العاملين في نفس الصناعات في القطر · وفي عام ١٩٨٨ تراجع نصيب الاقليم منها الى (٤١٧) منشأة صناعية

جـــدول رقـــم ٥١

الصناعـات الغذائية اقليـم الفرات الاوسـط

والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنة	المحافظة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيم مضافة
١٩٨٢	بابل	١٥٢	١٢٠٨	٦١٧٤	١٣٩١١	١٢٨٧٦	١٠٣٥
	كربلاء	٩٠	٣٤٣١	٣٨٠٦	٤١٨٢٣	٢٥١١٤	١٦٧١٩
	النجف	١٩٤	٨٥٤	٩٦١	٦٨٧٧	٤٣٧٥	٢٥٠٢
	القادسية	٩٣	٥٠٤	٤٩١	٤٣١٤	٣٠٤٦	١٢٧٨
	المثنى	٣٧	١٣١	١٣٣	١٣١١	٨٧٢	٤٣٩
	الاقليم	٥٦٦	٦١٢٨	٧٥٦٥	٦٨٢٥٧	٤٦٢٨٦	٢١٩٧٧
	القطر	٨٥١	٤٨٣٠٧	٧٢٧٩٧	٥٨٤٥٨٧	٤١١٣١٩	١٧٣٢٦٨
١٩٨٨	بابل	١١٦	١٦٧٨	٢٦٠٥	٣٥١٦٣	٢٤٧٠١	١٠٤٦٢
	كربلاء	١٠٣	٣٦١٩	٥٥٩٧	٤٢٨٢١	٣٠٨١٤	١٢٠٠٧
	النجف	٧٨	٣٢٧	٣٦١	٤٠٢٩	١٨٠٤	٢٢٢٥
	القادسية	٩٣	٤٤٠	٥٥٠	٦٧٣٧	٤٤٣٢	٢٣٠٥
	المثنى	٢٧	١٨٤	٢١٨	٢٧١٤	٢٣٩٧	٣١٧
	الاقليم	٤١٧	٦٢٤٨	٩٢٣١	٩١٤٦٤	٦٤١٤٨	٢٧٣١٦
	القطر	٢٧٠٠	٤٤٤٠٥	٧٤٠٦٠	١١٤٨١٨٧	٥٣٧٢٨٤	٦١٠٩٠٣
١٩٩٣	بابل	١٨١	١٢١١	٩٤١٠	٢١١٧٢٦	٣٠٥٦٤٠	٩٣٩١٤
	كربلاء	٥٢	١٢٣٣	٥٨٨٥	٢٢٤١٦٦	١٧٨٨١١	٤٥٣٥٥
	النجف	١٢١	٤٦٨	٧٩١٣	٧٣٥٣٤	٣٩٣٠١	٣٤٢٣٣
	القادسية	١٠٨	٧٢٩	٦٢٦٠	١٨٢٧١٩	١٤٧٧٨٣	٣٤٩٣٦
	المثنى	٣٢	١٦٩	١٩٦٥	١٩٩٢٨	١٣٣٨٥	٦٥٤٣
	الاقليم	٤٩٤	٣٨٠٨	٣١٤٣٣	٧١٢٠٧٣	٦٨٤٩٢٠	٢٧١٥٣
	القطر	١٨٢٣	٢٧٣٢٢	٣١١٠٦٢	٢٦٢٨٣٧٣	٣٤٩٠٤٣٣	١١٣٧٩٤٠

المصدر : الجداول ٤٨ ، ٤٦ ، ٥٠

مثلت ١٥٪ من منشآتها في القطر ، الا انها ضمت ١٤٪ من عمالها . وهذا يعود الى الظروف الاقتصادية التي رافقت الحرب مع ايران . اما في عام ١٩٩٣ فقد تحسن نصيب الاقليم منها ، فازداد عدد منشآتها العاملة الى (٤٩٤) مثلت ٢٧٪ من اجمالي القطر منها ، الا ان عدد العاملين فيها انخفض الى اقل من (٤) الاف عامل ، ومع هذا فانه ظل يمثل ذات النسبة السابقة وهي ١٤٪ . ان هذا يشير الى ان الاثار السلبية للحصار الاقتصادي كانت على هذه الصناعات في الاقليم اقل تأثيرا من مثيلاتها في عموم القطر .

وبالنسبة لاعتبارات الانتاج فيلاحظ من نفس الجدول ان منشآتها في الاقليم عام ١٩٨٢ اسهمت بحوالي ١٢٪ من قيمة الانتاج وحققت حوالي ١٣٪ من القيمة الضافة ، الا ان هذا الانجاز تراجع الى ٨٪ و ٤٪ لكل منهما عام ١٩٨٨ ، متوافقة مع الحالة العامة للصناعة في القطر غير ان واقعها شهد تطورا مغايرا عام ١٩٩٣ ، فارتفع اشتراكها بقيمة الانتاج الى ١٥٪ من اجمالي القطر منها ، لكن القيمة الضافة المتحققة هبطت الى ٢٪ فقط . وهذا يعود الى ارتفاع نسبة مستلزمات الانتاج في الاقليم والتي مثلت ٢٠٪ من الاجمالي القومي ، ويعود بالتحديد لما تكبدته مجزشة الحلة من خسائر بلغت (١٨٢) مليون دينار في هذا العام بسبب شراء الشلب من المنتجين باسعار مرتفعة وبيع الرز الى المواطنين باسعار البطاقة التموينية الرمزية ، وتكبد ايضا مصنع الالبان في القادسية خسائر بلغت (٤) مليون دينار لبيعه منتجاته باثمان تقل عن كلف انتاجها .

ان هذه الخسائر لاتعني في واقع الحال فشلا لهذه الصناعات ، بل ربما كانت تعني نجاحا اضافيا لها ، فقيمة انتاجها حسبت بالاسعار التي باعت بها الدولة منتجاتها للمواطنين وليس بسعر السوق السائد ، وهي حالة تنشد الدولة من وراءها اهدافا وطنية من خلال تعزيز قدرة المواطن على مواجهة ظروف الحصار .

ضم الاقليم ايضا (٢٤) منشأة كبيرة لصناعاتها ، مثلت حوالي ١٧٪ من مثيلاتها في القطر ، عمل بكل منها (٨٣) عاملا في المتوسط ، في حين ان هذا المتوسط كان (١٤٨) عاملا في عموم القطر . ومن بين منشآت الاقليم الكبيرة اثنتان مملوكة للقطاع الاشتراكي ورد ذكرهما انفا ، والاخير منهما تحولت ملكيته لاحقا الى القطاع الخاص . وهذا يعني ضآلة دور القطاع الاشتراكي في هذه الصناعة ، وضآلة قدرة رأس المال في الاقليم على انشاء مصانع ضخمة لها فيه .

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لها بين محافظات الاقليم فتبين من نفس الجدول والخارطة رقم (٨) ان منشآتها توزعت بواقع ٣٧٪ في بابل ، ٢٤٪ في النجف ، القادسية ٢٢٪ ، كربلاء ١١٪ والمثنى ٦٪ . وبذلك فقد احتفظت المحافظات الثلاث الاولى بمواقعها المتقدمة التي كانت عليها في السنوات السابقة فيما تراجعت كربلاء عن القادسية . وهذا التوزيع جاء متقاربا مع توزيع السكان في الاقليم اى مع اسواق تصريف منتجاتها وقدار الانتاج الزراعي فيها . وباعتبار العاملين ضمن منشآت بابل ٣٢٪ من العاملين ، ومثلها ايضا منشآت كربلاء ، القادسية ١٩٪ ، النجف ١٢٪ والمثنى ٤٪ . وبذلك احتفظت كل من بابل ، كربلاء والنجف والقادسية بمكانة متقدمة في هذه الصناعات .

من ذلك يتبين ان هذه الصناعات وجهت في الاقليم بعاملي عدد السكان وانتاج المحاصيل الزراعية وثمار اشجار الفاكهة والتمور .

ويلاحظ ايضا ان تراجع منشآت بابل الحاد في القيمة المضافة المتحققة وبنسبة ٣٤٦٪ سمح بتحقيق منشآت كربلاء ١٦٧٪ منها ، لضمها صنع التعليب الكبير الناجح فيها ، جاءت بعدها القادسية بنسبة ١٢٩٪ ، النجف ١٢٦٪ . ويلاحظ ايضا ضآلة نصيب المثنى منها وبكافة المؤشرات وهي التي تضم النسبة الاقل من سكان الاقليم وتسهم بقدر محدود من الانتاج الزراعي .

تمثلت معظم منشآتها في الاقليم بمطاحن الحبوب ، مجارش الشلب ، افران الصمون والمخابز ، صانع الدبس والخل ، تعليب الفواكه والخضار وانتاج المربيات ومعجون الطماطه ، تصنيع التمور ، الراشي ، المعجنات ، الالبان ، تنقية وتعبئة الملح ، العلف الحيواني ، والثلج . هذا اضافة لعدة صناعات اخرى متوقفة حاليا مثل المشروبات الغازية ، الحلويات .

بعد عام ١٩٩٣ استمرت معاناة هذه الصناعات من شحة المواد الاولية المحلية المتاحة للتصنيع ، فقلت طاقاتها الانتاجية بدرجة ملحوظة رغم ارتفاع قيمة انتاجها النقدية ، وشمل ذلك المطاحن ومعامل التعليب والخلاصات الغذائية ، واستمر توقف عدد غير قليل من منشآتها المعتمدة على السكر كمادة اولية رئيسة مثل المشروبات الغازية والحلويات . الا ان بعضا من صناعاتها شهدت تطورا ملموسا مثل الدبس ، تصنيع الرز ، مطاحن الحبوب الصغيرة المنتشرة في الارياف على وجه الخصوص .

خارطة رقم (٨)

التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣

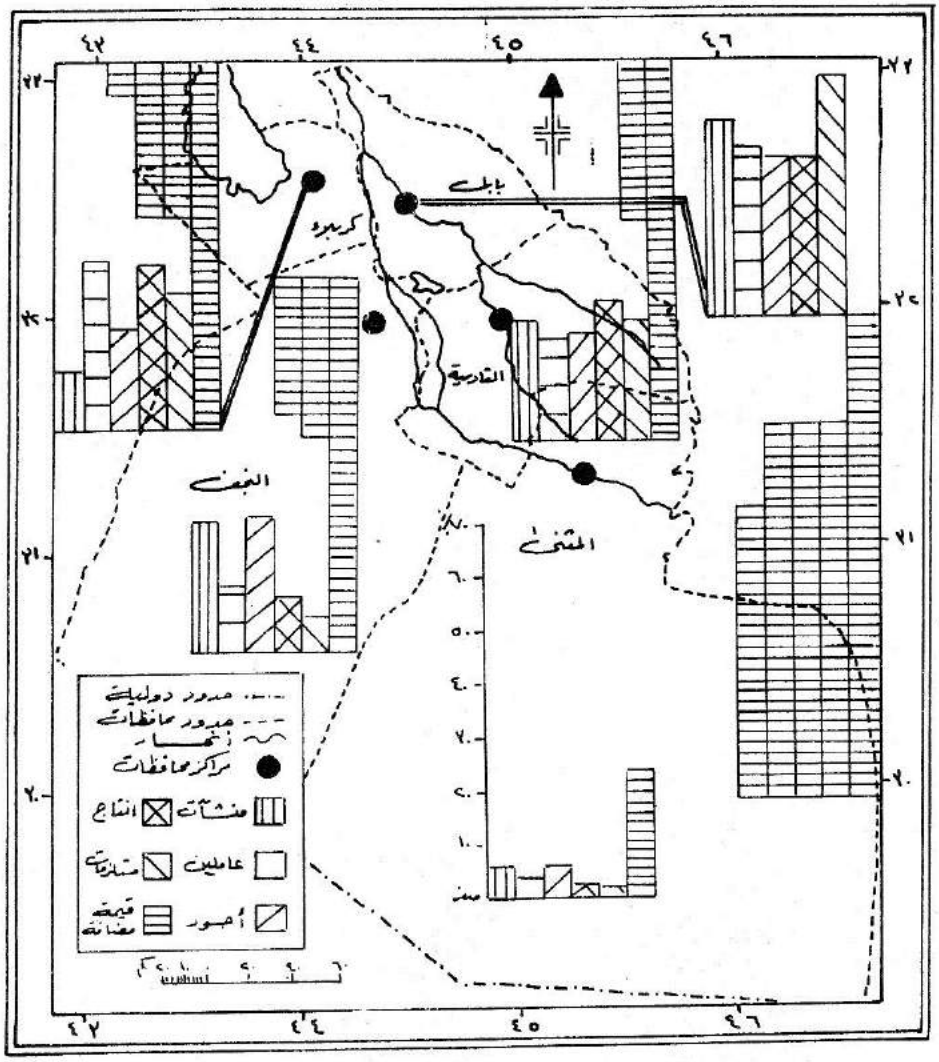

المصدر : الجدول رقم (٥١) .

٤ ٠ ٢ ٠ ٧ ٠ ٤ ٠ الصناعات النسيجية :

توجه مواقع هذه الصناعات حينا برغبات مستهلكيها ، وبالتالي نحو اسواق تصريف انتاجها في الاقاليم والمدن كثيرة السكان ، مثل صناعات الالبسة الجاهزة والمنتجات الجلدية ، ونحو مناطق وفرة رخيصة لعمالة او مهارة متوطنة تحتاجها حينا اخر كصناعات النسيج القطني والصوفي ، وقد توجه بعضها نحو مصادر مواد ها الاولية وخاصة مراحل التصنيع الاولي لمواد هذا الاولية مثل صناعات حلج الاقطان وغزلها والصوف ، ودباغة الجلود ، فتوفر الاقاليم الغنية بالثروة الحيوانية والقطن النجاح المطلوب للصناعات التي تتخذ ها مواطن لها .

تتصف مواد ها الاولية ومنتجاتها بكونها قليلة الوزن والحجم ، ولاتتعرض للتلف اثناء عملية النقل ، فضلا عن ارتفاع اثمانها وقدرتها على تحمل كلف نقل عالية ، ولهذا فقد تحررت نسبيا معظم صناعاتها من تحديدات الارتباط بمواقع معينة .

ضم الاقليم (١٣٧٩) منشأة لها عام ١٩٨٢ ، مثلت حوالي ١٩٪ من منشآتها في القطر ، تراجعت هذه الى ١٧٪ عام ١٩٨٨ ، ثم عادت وارتفعت الى ٢٧٪ عام ١٩٩٣ ، رغم ان منشآتها العاملة فيه قد تراجع عددها الى (١١٥٨) منشأة فقط (لاحظ الجدول رقم ٥٢) . وهذا يعود الى اغلاق عدد منها في عموم القطر بسبب توقف توريد مواد هذا الاولية المستوردة مثل القطن والصوف والحرير الصناعي والنيزول والاقمشة . عمل في صانع الاقليم ١٣٪ من عمالها في القطر في العام الاول ، ١٢٥٪ في الثاني ، ٣١٠٪ في العام الاخير ، وهذا يشير الى نجاح هذه الصناعات في الاقليم مقارنة بحالها في عموم القطر .

اما باعتبار مؤشرات الانتاج فيتضح واقع مماثل ايضا . فقد اشتركت هذه الصناعات بحوالي ١٨٪ من قيمة الانتاج و ٢٢٪ من القيمة المضافة عام ١٩٨٢ ، تراجعت هذه النسب عام ١٩٨٨ الى ٩٪ ، ١٦٪ لكل منهما ، ثم عادت وارتفعت عام ١٩٩٣ الى ٢٧٪ لكل منهما . وهذا يؤكد مكانة هذه الصناعات المرموقة في الاقليم مقارنة بحالها على مستوى القطر .

وبهذا فان نصيب الاقليم منها خاصة في العام الاخير يفوق مايضمه من سكان ، وكذلك يفوق اسهامه من انتاج مدخلاتها الزراعية ايضا . وتعود بعض اسباب ذلك الى توطن صناعات النسيج منذ امد طويل في بعض محافظاته مثل بابل والقادسية وكربلاء ، وان كانت بداياتها بسيطة وصغيرة في حجومها ، كما يعود بعضها الى اقامة القطاع الاشتراكي صانع

جـــدول رقـــــم ٥٢

الصناعات النسيجية في اقليـــم الفـــرات الاوســـط
والقطر للسنـــوات ١٩٨٢، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنة	المحافظة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	بابـــل	٣٧١	٢٣٨٢	٥٩٦٠	٢٧٥٥٣	١٣١٢٤	١٤٤٢٩
	كربـــلاء	٢٨٥	٦٩٦	٦٩٨	٦٩٩٥	٤٨٦٦	٢١٢٩
	النجـف	٣٣٠	٦٦٦	٤٠١	٨١٢١	٤٨٩٥	٣٢٢٦
	القادسية	٢٤٢	٣٣٦١	٤٧٦٢	١٩٧٨٥	٨٠٠٩	١١٧٧٦
	المثنى	١٥١	٢٢١	٥٧	١٧٤٨	٨٥٢	٨٩٦
	الاقليم	١٣٧٩	٧٣٢٦	١١٩٠٨	٦٤٢٠٢	٣١٧٤٦	٣٢٤٥٦
	القطـر	٧٣٩١	٥٤٣٦٧	٧٤٣٨٣	٣٥٠٦٠٥	٢٠١٧٩٢	١٤٨٨١٣
١٩٨٨	بابـــل	٢٤٩	٥٠٦٢	٩٠١١	٥٨٢٦٨	١٢٧٦٣	٤٥٥٠٥
	كربـــلاء	١٦٣	٥٥٩	٧٢٥	٦٤٨٢	٣١٢١	٣٣٦١
	النجف	٣٦٢	٤٩٧	٢٠١	٣١٣٨	١٧٠٠	١٤٣٧
	القادسية	٣٥٤	٤٨٣	١٣٢	٢٦٦٠	١٠٧٨	١٥٨٢
	المثنى	١١٤	١٣٩	٥٥	٥٩٣	٢٥٣	٣٤٠
	الاقليم	١٢٤٢	٦٧٤٠	١٠١٢٤	٧١١٤٠	١٨٩١٥	٥٢٢٢٥
	القطر	٧٢٨٣	٥٦٩٤٨	٨٩٤٩٦	٧٩٥٦٤٨	٤٦٧٣٣٩	٣٢٨٣٠٩
١٩٩٣	بابـــل	٣٥٣	٥٢٥٣	٣٣٧٨١	٤١٢٥٢٨	٣٠٨٦٢٩	١٠٣٨٩٩
	كربـــلاء	١٠٢	٥٩٧	٢٧٣٠	٤١٣٢٠	١٩٥٥٣	٢١٧٦٧
	النجف	٢٨٣	٢١٥٧	١٤٩٣٥	٣١٩٥٤٩	١٤٣٨٦	١٦٥١٦٠
	القادسية	٢٩٤	٢٨٥١	١٣٣٨١	١٣٦٨٩	٨٧١٨٥	٤٨٩٠٤
	المثنى	١١٦	٢٠٨	١٦٨٧	٦٠٧٣٥	٤٤٨٢٩	١٥٩٠٩
	الاقليم	١١٥٨	١١٠٦٦	٦٦٥١٤	٩٧٠٢٢١	٦١٤٥٨٢	٣٥٥٦٣٩
	القطر	٤٢٢١	٣٥٤٨١	٢٤٣٢٧٦	٣٥٢٩٥٥٨	٢٢٤٠٣٢٠	١٢٨٩٢٣٨

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

كبيرة له سها مثل معمل المنسوجات الحريرية في الحلة ، الالياف الحريرية في سدة الهندية ، الصناعات الجلدية في الكوفة ، النسيج القطني في الديوانية والالبسة الجاهزة في النجف ، اضافة الى ان عدة صانع صغيرة قامت في الاقليم مستفيدة من الصانع الكبيرة القائمة وتعتمد على منتجاتها كمدخلات لها ٠

كان من بين منشآت هذه الصناعة في الاقليم (٢٢) منشأة كبيرة ومتوسط (٤٠٥) عامل لكل منها ، فيما كان في القطر (١٠٥) منشأة مماثلة وبمعدل (٢٤٥) عامل ٠ وهذا التباين يعود الى ضخامة منشآت القطاع الاشتراكي في الاقليم والتي ضم كلا منها ما معدله (١٨٠٩) عامل ضمت هذه ٦٥٪ من عمال الصناعة في الاقليم وحوالي ٢٠٪ من اجمالي عمالها في القطر ، في حين ان عدة معامل كبيرة لها يمتلكها القطاع الخاص اقيمت في اماكن متعددة من القطر وخاصة بغداد تتصف بصغر حجومها مقارنة بما يمتلكه القطاع الاشتراكي ٠

وبهذا فأن صناعات النسيج في الاقليم قد توطنت منشآتها الكبيرة بسبب السياسة الحكومية مستفيدة من توطن سابق لصناعات صغيرة فيه ، ووفرة عمل رخيص لها وتوطن مهارة ، وسوق لتصريف منتجاتها ٠

جدير بالذكر ان القطاع التعاوني قد اقام له عدة معامل لانتاج الالبسة الجاهزة خاصة في السنوات الاخيرة ، توجهت هذه نحو وفرة للعمالة ذات التكاليف المنخفضة مستفيدة من اسواق واسعة لتصريف انتاجها ، خاصة في ظرف توقف توريد السلع المماثلة من الخارج ٠ ومع هذا فقد ظلت هذه محدودة في نشاطها ودورها في القطاع الصناعي عامة ٠

توزعت صناعات النسيج عام ١٩٩٣ بواقع ٣٠٪ من اجمالي منشآتها في بابل ، ٢٥٪ في القادسية ، ٢٤٪ في النجف ، فيما كان نصيب كربلاء والمثنى بنسبة ١٠٪ لكل منهما ٠ ويتضح من نفس الجدول وخارطة رقم (٩) ان المحافظات الثلاث الاولى قد تقدمت ايضا فيما تضمه مصانعها من عاملين ، مع اسبقية واضحة لصانع بابل التي قارب ماضمته منهم على نصف العاملين في الاقليم وخاصة في مصنعي الحرير في الحلة وسدة الهندية ٠

وفي مؤشرات الانتاج جاءت ذات المحافظات الثلاثة في المقدمة وباسبقية واضحة لصانع بابل والنجف ، رغم تراجع دور تلك التي في بابل عام ١٩٩٣ لتوقف توريد المواد الاولية للحرير الصناعي ، فيما ظلت منشآت النجف تعمل ولو بطاقات محدودة فيما تيسر لها من مواد اولية محلية وهي الاقمشة القطنية بالصوفية والجلود ٠ وهذا يفسر تحقيق صانع النجف

خارطة (٩)

التوزيع الجغرافي للصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط عـام ١٩٩٣

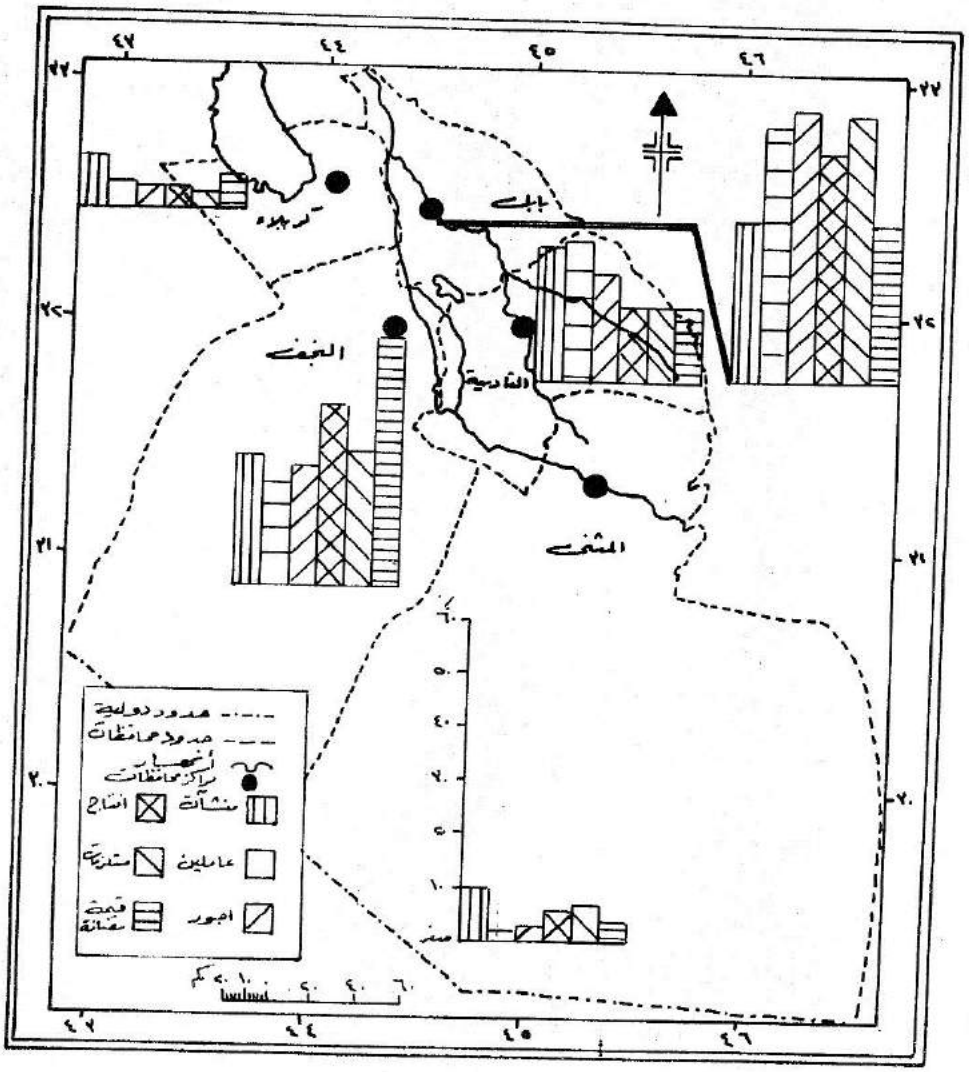

المصدر : الجدول رقم (٥٢) .

لوحدها ٤٦٪ من القيمة المضافة في العام الاخير ٠

ان التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات في الاقليم جاء متأثرا بتوطن سابق لها ، واسهم السكان بتوفير متطلباتها من العمالة والسوق ٠ وجاء القرار الحكومي باختيار بابل والقادسية والنجف متأثرا بعوامل الايدى العاملة وخبرتها والسوق والمواد الاولية ٠

ومن صناعتها الاخرى في الاقليم صانع للغزول والحياكة ، الالبسة الجاهزة المختلفة ، الجلدية المتنوعة ، الافرشة ، الخياطة ٠ وتركز معظم منشأتها في المدن وخاصة الكبيرة منها ٠

اما في الفترة التالية لعام ١٩٩٣ فقد عملت معظم منشأتها على البحث عن بدائل محلية او التوجه نحو انماط انتاجية جديدة ، فصنع الحلة مثلا ركز على استخدام القطن بدلا من الحرير في خطوطه الانتاجية ، وصنع الالياف الحريرية في سدة الهندية استبدل انتاجها بالمواد الكيمياوية مثل الصودا الكاوية والاحماض والكلور التي تحتاجها صناعات البطاريات السائلة وتصفية المياه وغيرها ، فيما تعثر انتاج الالبسة الجاهزة في النجف ٠ وتوقف عدد من الصانع الصغيرة لعدم توفر موادها الاولية او عملت بطاقات انتاجية محدودة جدا ٠

٣٠٧٠٤ ٠ صناعات الخشب والاثاث الخشبي :

تصنف صناعات الخشب والاثاث الخشبي ضمن الصناعات الاستهلاكية ، وهي تتضمن نوعين اساسيين من الصناعات ، تختلف احداهما عن الاخرى في مطالبها وتوجيهها الموقعي وهما : انتاج الخشب وتصنيع الاثاث الخشبي ٠

تقوم الاولى حيث تتيسر موارد كافية من الاخشاب ، لذلك تركزت صناعاتها في اقاليم الغابات وخاصة الطبيعية منها ٠ اما صناعات انتاج الاثاث الخشبي فترتبط غالبا بمناطق استهلاكها ، ذلك لان منتجاتها تزداد حجومها عند التصنيع ، فيما تنصف مواد ها الاولية بكونها غالية الثمن وتتحمل كلف النقل مسافات طويلة ، اضافة الى ان هذه المواد لاتتعرض للتلف عند النقل ٠ ويفضل لمواقعها الاقتراب من المستهلكين للتعرف على رغباتهم والاستجابة لها وهي متغيرة ومتطورة ٠ وتزداد قوة هذا الارتباط كلما كان الاثاث المنتج رخيصا ، فيما تقل قوة هذا الارتباط للمنتجات غالية الثمن وخاصة عند انتاجها بهيئة قطع يسهل رزمها ، ثم يعاد تشكيلها في مناطق السوق ٠

وفي اقليم الفرات الاوسط وحيث لاتوجد مناطق تغطيها الغابات الطبيعية ، فيما تتحدد فيه بدرجة ملحوظة مناطق الغابات الاصطناعية ، لذلك لم تقم فيه صناعات للخشب تعتمد على مايوفره الاقليم من مواد اولية محلية ، سوى مصنع واحد لانتاج الخشب المضغوط في محافظة النجف ، معتمدا على مايتيسر محليا من سعف النخيل بالدرجة الاولى والقصب بالدرجة الثانية . ومع هذا فالمصنع لايسد سوى جزء يسير من الحاجة المحلية من هذه المنتجات بل ان عملياته الانتاجية تعطلت مرات عدة لاسباب عديدة منها صعوبة الحصول على المواد الاولية الاساسية المحلية والثانوية المستوردة . وكان المصنع متوقفا عام ١٩٩٣ .

اما صناعات الاثاث الخشبي القائمة في الاقليم فقد اعتمدت في مواد ها الاولية على المستورد منها كليا عدا بعض صناعات الاثاث المنزلي التي تعتمد جريد النخيل كمادة اولية ، والتي كان لها حضور جيد في الماضي ، الا انها تقلصت في السنين الاخيرة لعزوف المستهلكين عنها نحو المصنع منها من الخشب ، وظلت تمثل صناعات تراثية جديرة بالاهتمام ، غير انها شهدت سوقا جيدة في ظرف الحصار حيث توقف توريد المواد الاولية المستوردة ، او انها اصبحت غالية الثمن بدرجة كبيرة .

ضم الاقليم (١٠٨٨) منشأة لها عام ١٩٩٣ ، ويتضح من الجدول رقم (٥٣) ان عدد ها هذا قد تراجع عما كان عليه عام ١٩٨٨ ، الا ان نسبة مايضمه الاقليم منها من اجمالي القطر قد ارتفعت من ١٩٪ عام ١٩٨٢ الى ٢٣٪ عام ١٩٨٨ ، ثم الى ٣٠٪ عام ١٩٩٣ . وحصل مثل ذلك ايضا بالنسبة للعاملين في هذه الصناعات ، الذين انخفضت اعدادهم المطلقة عام ١٩٩٣ مقارنة بالاعوام السابقة ، الا ان نسبتهم في الاقليم قد ارتفعت من ١٠٪ عام ١٩٨٢ الى ١٨ ٪ عام ١٩٨٨ ثم الى ٢٣٪ عام ١٩٩٣ . وهذا يشير الى توقف العديد من منشأتها في العام الاخير في الاقليم والقطر ، الا ان نسبة تلك التي توقفت بعموم القطر كانت اكثر من شيلتها في الاقليم .

ويلاحظ ايضا مثل هذه الاتجاهات في معايير الانتاج ، فارتفع اشتراك صناعات الاقليم في قيمة الانتاج من ١٤ ـ ١٦ ٪ ثم الى ٢٨ ٪ خلال نفس الفترة ، وفي القيمة المضافة من ١٤ ـ ١٦ ـ ٢١٪ من اجمالي القطر ، مما يؤكد تحقيق هذه الصناعات في الاقليم نجاحا يفوق المتحقق منه على مستوى القطر .

وهذه الصناعات غلبت فيها المنشآت الصغيرة وخاصة في الاقليم ، فقيه اقيم منها منشأتين كبيرتين فقط من مجموع (١٨) منشأة ماثلة في القطر عامة . ويتبين ان القطاع

جـــــدول رقـــــم ٥٣

صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليـــــم

القرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣

(٠٠٠ دينار)

السنة	المحافظة	منشآت	عاملون	اجور	انتـــاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	بابـــل	٣١٧	٦١٤	٣٨٨	٧١٣٥	٣٨١٣	٣٣٢٢
(١)	كربـــلاء	١٣٣	٢٣٩	١٧٥	٢٠٤٢	١٢١٣	٨٢٩
	النجـــف	١٧٨	٨٧٨	٧٤٧	٤٣٤٢	٢٦٤٢	١٧٠٠
	القادسية	١١١	١٦٢	٨٤	١٢٥٤	٣٨٥٠	٨٦٩
	المثنى	١٠٠	١٣٠	١٨	٩٢٥	٤١٩	٥٠٦
	الاقليم	٨٣٩	٢٠٥٣	١٤١٢	١٥٦٩٨	٨٤٧٢	٧٢٢٦
	القطر	٤٤٨٩	١٩٨٩٨	٢١١٩٤	١١١٨١٦	٦٠٩٦٢	٥٠٨٥٤
١٩٨٨	بابـــل	٣٣٦	٦٢١	٧٩٩	٨٦٦١	٤٧٢٤	٣٩٣٧
	كربـــلاء	١٧٠	٣٢٥	٢١٨	٣١٠٧	١٦٦٨	١٤٣٩
	النجـــف	٣٨٤	٧٩٣	٧١٦	٧٠٦٦	٣٢٢٩	٣٨٣٧
	القادسية	٢٣٠	٣٣٢	٢٢٩	٣٣٨٦	١٥٩٦	١٧٩٠
	المثنى	١٦١	٣١٨	٢٥٧	٣٩٤٥	٢٧٤٩	١١٩٦
	الاقليم	١٢٨١	٢٣٨٩	٢٢١٩	٢٦١٦٥	١٣٩٦٦	١٢١٩٩
	القطـــر	٥٤٨٢	١٣٤٢٣	١٥٠٤٧	١٦٧٨٢٣	٩٠٤٢٧	٧٧٣٩٦
١٩٩٣	بابـــل	٢٣٧	٤١١	٢٦٥٢	١٢٠٤٧١	١٠٤٢٨٨	١٦١٨٣
	كربـــلاء	١٠٥	١٨٤	٧٤٢	٢٠٨٧٨	٨٥٩٢	١٢٢٨٦
	النجـــف	٣٤٧	٨٥٨	٣٢٣٣	١٦٩٥٨٠	١٠١٥٢٣	٦٨٠٥٧
	القادسية	٣٢٩	٥١٥	٩٤٩	٦١٢٦٢	٣٧٩١٥	٢٣٣٤٧
	المثنى	٧٠	١٦٩	١٣٧٩	٥٦٣٠٤	٤٤٢٠٩	١٢٠٩٥
	الاقليم	١٠٨٨	٢١٣٧	٨٩٥٥	٤٢٨٤٩٥	٢٩٦٥٢٧	١٣١٩٦٨
	القطـــر	٣٦٢٦	٩٤٨٥	٦٩١٦١	١٥٤٣٨٥١	٩١١٣٩٩	٦٣٢٤٥٢

١) وتتضمن عام ١٩٨٢ صناعات الورق والطباعة والنشر اضافة للخشب والاثاث الخشبي

المصدر: الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠

الاشتراكي لم يشترك باي نشاط في هذا الفرع في الاقليم ، الا انه اقام بعموم القطر ستة منشآت مماثلة ، ويعد هذا سببا اضافيا لصغر حجوم منشآتها في الاقليم مقارنة بالمعدل القومي . هذا وقد اقتصرت اقامة المنشآت الكبيرة في الاقليم على القطاع التعاوني حديث العهد بهذه الصناعات واليه يعود صنعا بابل وكربلاء الكبيران .

توزعت منشآت تصنيع الاثاث بنسبة ٣٢٪ منها في النجف ، ٣٠٪ في القادسية ، بابل ٢٢٪ ، كربلاء ١٠٪ والمثنى ٦٪ . وباعتبار العاملين جاءت النجف بالمقدمة ايضا فضمت ٤٠٪ منهم ، القادسية ٢٤٪ بابل ١٩٪ ، كربلاء ٩٪ ، المثنى ٨٪ (لاحظ نفس الجدول والخارطة رقم ١٠) .

وبهذين الاعتبارين يتضح ان بابل قد تراجعت مكانتها عام ١٩٩٣ عن الاعوام التي سبقتها لتتعزز القادسية بدلا منها . وقد يمكن ان نعزى ذلك الى قرب بابل من بغداد وتحول عدد كبير من المستهلكين نحو اسواق بغداد لما يتوفر فيها من منتجات متطورة ، في حين يصعب ذلك للمحافظات الاخرى الابعد بسبب صعوبات النقل لمثل هذه الصناعات التي يزيد حجمها عند التصنيع . ويلاحظ ايضا ان التباين المكاني لصناعاتها قد ارتبط ايضا اضافة لما سبق بعدد السكان ومستواهم الاقتصادي ، فتقدمت النجف لما يعرف عن سكانها ارتفاع دخولهم مقارنة بمن يسكن محافظات الاقليم الاخرى ، كما ان النجف حلت ترتيبها ثانيا بعدد السكان ، تليها القادسية في ذلك . اما باعتبارات الانتاج فقد تقدمت النجف ايضا فاشتركت منشآتها بحوالي ٤٠٪ من قيمة الانتاج و ٥٢٪ من القيمة الضافة ، فيما جاءت القادسية بالمرتبة الثانية وبنصيب ١٤ و ١٨٪ في كل منهما ، ثم بابل ٢٨ و ١٢٪ بعدها المثنى ١٣ و ٩٪ واخيرا كربلاء ٥ و ٩٪ من كل منهما . وفي هذه الاعتبارات يلاحظ ايضا تراجع مكانة بابل عن الاعوام السابقة فسمحت للنجف والقادسية بتعزيز مكانتهما .

ومع ذلك وكما يلاحظ من الخارطة فان النجف جاءت بالمقدمة وفي كل المؤشرات تليها بابل وبنصيب جيد منها ، ثم القادسية . اما كربلاء والمثنى فكان نصيبهما منها محدودا . وبهذا فقد ارتبطت بواقع هذه الصناعات ومدى نجاح توطنها بما تضمه هذه المواقع من سكان وقدرتهم على الانفاق الاستهلاكي الذي يعتمد على مقدار دخولهم .

امتلكت معاصرها في الاقليم على ورش للتقطيع والنشر والنجر ، وصناعات الاثاث المنزلي خاصة الرخيص منه والمتوسط . اما المنتجات غالية الثمن فقد قامت خارج الاقليم وخاصة

خارطة رقم (١٠)

التوزيع الجغرافي لمنشآت الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط
عام ١٩٩٣

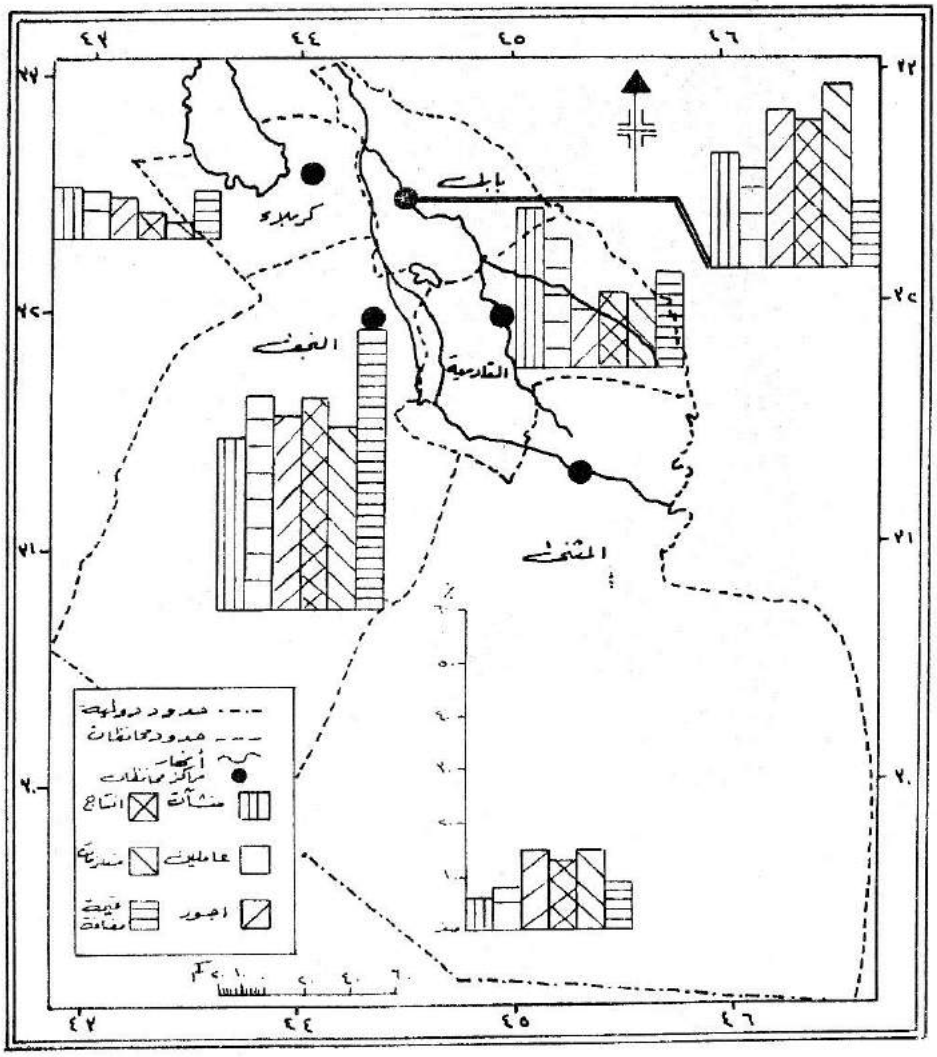

المصدر : الجدول رقم (٥٢) .

في بغداد حيث سوقها الواسعة هناك ٠

ازدادت معاناة هذه الصناعات في الفترة التالية من شحة المواد الاولية ، فعطلت صانعها بما كان يتيسر لديها من خزين شحيح ، فيما عمل معظمها باعمال التصليح واعادة تشكيل المنتجات القديمة ٠

٤٠٧٠٤ ٠ صناعات الورق والطباعة والنشر :

يشتمل هذا الفرع من الصناعة التحويلية على صناعتين رئيستين ، الاولى ، صناعة الورق والثانية ، الطباعة والنشر ٠ وتعنى الاولى بتحويل المواد الاولية الخام مثل لب الخشب والاوراق التالفة الى عجينة سليلوزية ، ثم تحويل الاخيرة الى ورق بانواع وقياسات مختلفة ٠ والمراحل الاولى لعملياتها الصناعية تقوم غالبا في الاقاليم التي توفر متطلباتها من المواد الاولية واهمها اقاليم الغابات الليئسة التي تغطي مساحات هامة في العروض العليا ٠ وقد تجد بعض الاقاليم مواد اولية اخرى يمكن ان تعوض جزئيا عن الاخشاب ، وتلجأ بعضها الى زراعة الغابات الصناعية لهذا الغرض ٠ وفي القطر تمت الاستفادة بشكل محدود من القصب والبردي ومخلفات الورق لانتاج بعض انواع الورق لسد قسم من احتياجات السوق المتزايدة منها ٠ واقيم لهذا الغرض مصنع في البصرة خارج الاقليم ٠ اما المراحل التصنيعية الاخرى فتعنى بتقطيع وكبس الاوراق حسب المواصفات المطلوبة ٠ وهذه يمكن اقامتها في اى موقع ، لكن السوق يكون مفضلا لاقامتها كي يتم التعرف على رغبات المستهلكين والاستجابة لها ٠ ان هذه الصناعات اقتصرت في الاقليم على عدد محدود منها لانتاج المناديل الورقية وهي متوقفة عن العمل حاليا معظم الاوقات ٠

اما الصناعة الرئيسة الثانية من هذا الفرع فهي الطباعة والنشر ، وهذه تجتذبها في معظم الاحيان مناطق التركزات السكانية الكبيرة التي تضم مؤسسات ادارية وسياسية وادبية وثقافية رئيسة او كبيرة ، جامعات ، ومراكز بحوث ، مراكز اتصال على المستوى الدولي ٠ وتعد العواصم السياسية والاقليمية اكبر مراكز جذب لها ، كما تقام بعضا منها في المدن الكبيرة والمتوسطة لتقديم خدمات يومية لساكنيها ٠

وقد اقتصر ما اقيم في الاقليم على مثل هذه الاخيرة ٠

ضم الاقليم منها (١٧) منشأة فقط عام ١٩٩٣ ، ويلاحظ من الجدول رقم (٥٤) انها مثلت ١٠٪ من الاجمالي القومي منها . واذا كان عددها هذا ونسبتها محدودين فان ماضمته من عاملين كان اقل من ذلك بكثير ، فقد كان عددهم (٦٢) عاملا مثلوا اقل من ١٪ من عمالها في القطر ، واستلموا مقدارا مماثلا من الاجور ، واسهموا بانتاج ٩ ٪ من قيمة الانتاج ولم يضيفوا اكثر من ٤ ٪ من فائض القيمة لانهم استلزموا ١٢٪ من مستلزمات الانتاج وهي الورق والاحبار التي تستورد في معظمها من الخارج .

يتبين من الجدول ايضا تحسن محدود في نصيب الاقليم من هذه الصناعات عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٨ ، فقد ارتفعت نسبة المنشآت فيه من ٦ ــ ١٠٪ ، ورغم تراجع عدد العاملين فيها ونسبتهم ، فقد تحسن اشتراك منشآت الاقليم من ٢ ــ ٩ ٪ في قيمة الانتاج ومن ٢ ــ ٤ ٪ من القيمة المضافة .

ان الاسهام المحدود للاقليم بصناعاتها وتطورها يؤكد ان توطن هذه الصناعات يرتبط اغلب الاحيان بامتلاك الموقع ميزات وخصائص اضافية لاتقتصر على عامل عدد السكان لوحده .

ويتبين خلو الاقليم من منشآت كبيرة لها والتي بلغ عددها في القطر (٣١) منشأة ، اقيم اغلبها في بغداد . كما يتضح ان جميع منشأتها في الاقليم تعود في ملكيتها الى القطاع الخاص ، فيما امتلك القطاع الاشتراكي (١٤) منشأة منها على مستوى القطر ومعظمها في بغداد ايضا ، انعكس ذلك على حجوم منشأتها الصغيرة في الاقليم مقارنة بالمعدل القومي لها .

وبالنسبة لتوزيعها الجغرافي داخل الاقليم فيلاحظ من نفس الجدول وخارطة رقم (١١) ان اغلب منشأتها والعاملين فيها كانت في النجف وبابل ، فضمت النجف سبعة منشآت وبابل ستة ، وعمل في منشاتها في الاولى (٣٤) عاملا وفي الثانية (١٩) . اما كربلاء والقادسية فحصة كلا منهما منشأتين فقط وعمل فيهما تسعة عمال ، في حين خلت المثنى من هذا النشاط . وفي الاجور ومؤشرات الانتاج ، فقد حظيت بابل بقسطها الاكبر ، فنال عمالها ٨٠٪ من الاجور ، واسهموا لوحدهم بحوالي ٧٨٪ من قيمة الانتاج وقرابة ٥١٪ من القيمة المضافة . ونال عمال النجف ١٣٪ من الاجور واسهموا بانتاج ١٩٪ من قيمته و ٤٣ ٪ من القيمة المضافة فيه ، فيما كان دور منشأتها في القادسية وكربلاء محدودا في جميع الاعتبارات وفي ذلك تماثلت حالة الصناعة عام ١٩٩٣ مع ما كانت عليه عام ١٩٨٨ .

جـــدول رقـــم ٥٤

صناعات الـــورق والطباعة والنشـــر في اقاليـــم

الفرات الاوسط والفرات للسنوات ١٩٨٨ و ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنوات	المحافظة	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	(١)						
١٩٨٨	بابـــل	٦	٤٩	١٢٤	١٣٨٨	٨٩٧	٤٩١
	كربلاء	٤	١١	١١	٨٠	٢٨	٥٢
	النجف	٤	٣١	٤٤	٥٦٥	٢٧٣	٢٩٢
	القادسية	٣	٤	٢	٣٨	٢٠	١٨
	الشمس						
	الاقليم	١٧	٩٥	١٨١	٢٠٧١	١٢١٨	٨٥٣
	القطـــر	٣٠٧	١٠٥٩٦	١٦٨٩٩	١١٠٦٣٩	٦٨٢٩٩	٥٩٣٤٠
١٩٩٣	بابـــل	٦	١٩	٤٩٩	٢٤٨٢٠	٢٢١٤٧	٢٦٧٣
	كربـــلاء	٢	٤	٢٤	٢١٦	١٣٠	٨٦
	النجف	٧	٣٤	٨٢	٥٩٧٩	٣٧٦٩	٢٢١٠
	القادسية	٢	٥	١٨	٩٥٧	٧٣٣	٢٢٤
	الشمس						
	الاقليم	١٧	٦٢	٦٢٣	٣١٩٧٢	٢٦٧٢٩	٥١٩٣
	القطـــر	١٦٤	٧٤٩٣	٥٧٣٤٩	٣٤٨١٥٥	٢١٤٨١٨	١٣٣٣٣٧

(١) في عام ١٩٨٢ اضيفت هذه الصناعات لصناعات الخشب والاثاث الخشبي

المصدر: الجداول رقم ٤٨ و ٤٩ و ٥٠.

خارطة رقم (١١)

التوزيع الجغرافي لصناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط
عام ١٩٩٣

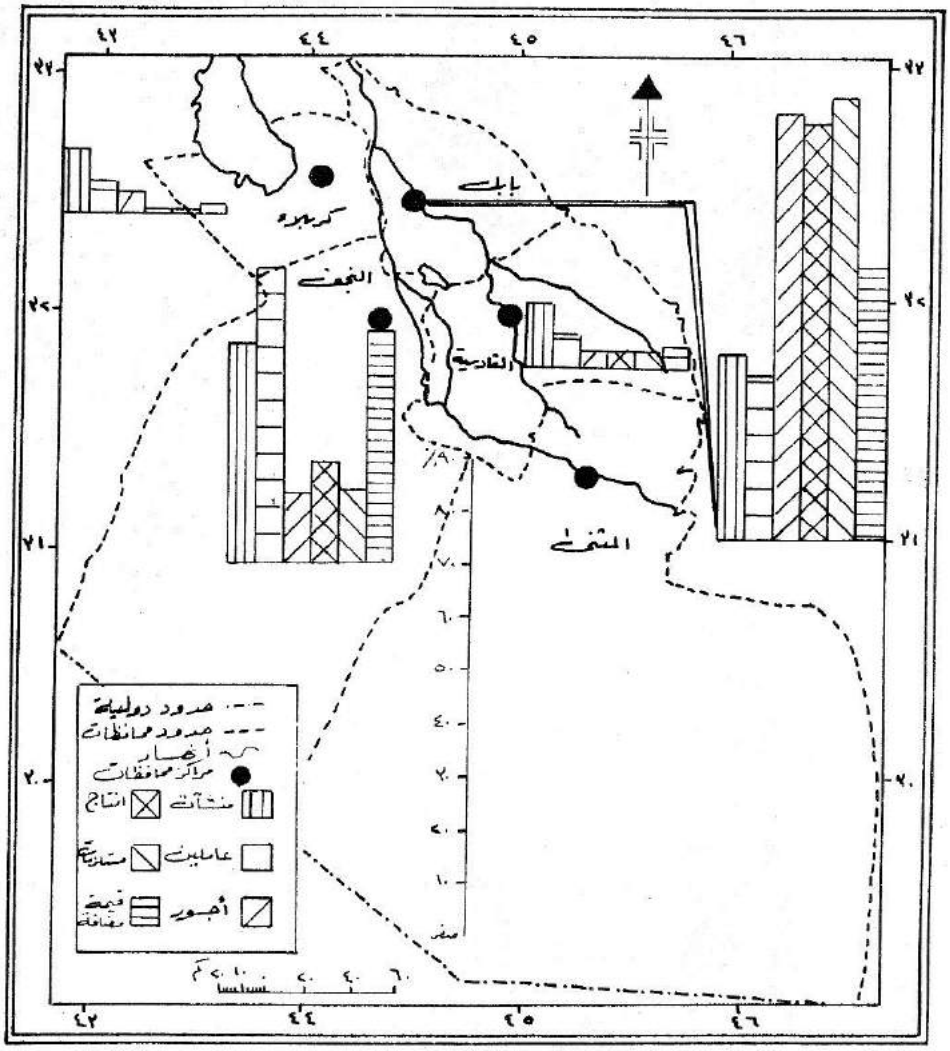

المصدر : الجدول رقم (٥٤) .

وبهذا التوزيع يتأكد ان قيام هذه الصناعات في الاقليم قد ارتبط بعدد السكان ووجود المؤسسات الادارية الرئيسة والجامعات ، حيث تتزايد الحاجة لاعمال الطباعة والنسخ في المعاملات اليومية .

ومما يلاحظ خلال الفترة الاخيرة ان عدد منشآتها قد ازداد بسرعة رغم شحة مواد هذه الاولية المتوفرة وتوقف توريد مكائنها ومعداتها . ان مما شجع على هذا هو الحاجة اليومية لمتابعة المعاملات الادارية التي تتضخم في تعقيداتها ومتطلباتها مع الوقت .

ان توطن هذه الصناعات في الاقليم لايمكن ان نعده ناجحاً لضآلة نصيبه منها ، وتباطؤ نموها وتطورها فيه بسبب ضعف المرتكزات المحلية التي تعين على نجاح توطنها .

٤ ٧٠ ٥٠ . الصناعات الكيمياوية :

وهي واحدة من اهم الصناعات في العالم ومن اكثرها تطورا وتبدلا . تتضمن عددا كبيرا من الصناعات ومراحل انتاجية مختلفة ، منها ماينتج منتجات نصف مصنعة تستخدم كمواد اولية في صناعات لاحقة كصناعات المطاط ، البلاستك ، والالياف التركيبية ، ومنها ماينتج منتجات نهائية كصناعات تصفية النفط ، الاسمدة المبيدات ، الاطارات ، الادوية ، الاصباغ ومواد التجميل .

تعتمد هذه الصناعات على عدة مواد اولية ، لكن أكثرها اهمية هي النفط ، الكبريت ، الغاز السائل ، الفحم والمطاط . ولان هذه المواد يمكن نقلها بسهولة ويكلف بسيطة (عدا الفحم) ، وقليلة التعرض للتلف عند النقل بعد معالجتها في مواقع انتاجها معالجة اولية ، فان مواقع تصنيعها قد تحررت من الارتباط بمواقع انتاجها .

ومنتجات هذه الصناعات هي الاخرى غالية الثمن ولاتتعرض لتلف اثناء نقلها ، لذلك اسهمت بحرية اضافية باختيار مواقع تصنيعها . اما العوامل الاكثر اهمية في اختيار مواقعها فهي حجم السوق ، التكنولوجيا المتاحة ، رؤوس اموال ضخمة ومستوى عال من التأهيل الفني . فهي تحتاج لسوق واسعة تستوعب منتجاتها التي يعتمد فيها الانتاج الواسع لتحقيق اقتصاديات الانتاج ، وسوقها هذه اما ان تكون بهيئة صانع اخرى تستخدم منتجات الاولى كمواد اولية لانتاج سلع جديدة ، او مستهلكين كثر يدخول عالية يستخدمون منتجاتها المتطورة والمتبدلة بسرعة والمرتفعة في اثمانها ايضا . ومطلوب ايضا لنجاح توطنها مستوى عال من التكنولوجيا

التي تتطلب مواكبة التقدم العلمي المتسارع وتطبيق كل ماهو جديد في مجال تصنيعها وتطوير انواع منتجاتها ، لكل ذلك فان تشييد مصانعها يتطلب رؤوس اموال ضخمة قد لاتقدر كثير من الدول على توفيرها ، ولذلك ايضا فانها تحتاج لكوادر فنية على مستوى عال من التحصيل العلمي والتدريب التقني . لهذه الاسباب مجتمعة ظلت معظم مراحل تصنيعها مقتصرة في مواقعها على الاقاليم الصناعية الكبيرة في البلدان المتقدمة ، فيما اقيمت بعض مراحلها في البلدان النامية ، مثل تلك التي تنتج منتجات نهائية وتعتمد على مواد اولية نصف مصنعة مستوردة غالبا ، او مواد اولية اساسية متوفرة محليا ، على ان لايتطلب قيامها تقنيات عالية او رؤوس اموال ضخمة .

مما هو جدير بالاعتبار ان اغلب مصانعها تلفظ نفايات غازية وسائلة وصلبة ، لهـا تأثيرات سلبية على البيئة ، لذلك فان اماكن مصانعها يجب ان يعتنى بها كثيرا .

اقيم في الاقليم منها حتى عام ١٩٩٣ (٨٠) منشأة صناعية مثلت حوالي ٢١٪ من اجمالي منشآت القطر المماثلة ، الا انها ضمت ٩٪ من اجمالي عمالها فقط . ويلاحظ من الجدول رقم (٥٥) انهم تفاضوا ٦٪ من الاجور فقط . ان ذلك يشير الى صغر حجوم منشآتها القائمة في الاقليم مقارنة بمثيلاتها في عموم القطر ، ولابد ان نخلص الى انها اكثر بساطة ايضا في متطلباتها التقنية وفي رؤوس اموالها . ومما يؤكد ذلك ان الاقليم ضم (١٨) منشأة كبيرة لها . ورغم ان هذه مثلت ١٥٪ من المماثلة في القطر والتي بلغ عددها (١٢٤) منشأة ، الا انهـا ضمت ٨٪ من عمالها فقط . ويتأكد ذلك مرة اخرى باعتبارات الانتاج ، حيث اسهمت مصانع الاقليم بحوالي ١١٪ من قيمة الانتاج وحققت ٤٪ فقط فائض القيمة بسبب ارتفاع مستلزمات الانتاج والتي مثلت ١٨٪ من الاجمالي القومي لها . ويبدو ان هذا الارتفاع يعود بالدرجة الاولى الى الخسائر التي تكبدها مصنع الاطارات في القادسية والتي بلغت (٢٥) مليون دينار عام ١٩٩٣ بسبب استيراد جميع مواده الاولية الرئيسة من الخارج ، وبيع منتجاتـه باسعار منخفضة تحقيقا لاهداف اجتماعية وسياسية معروفة .

اما منشآت القطاع الخاص فقد اسهمت بحوالي ٧٧٪ من قيمة الانتاج وحوالي ١٠٩ ٪ من القيمة المضافة لهذه الصناعة في الاقليم .

وبالنسبة للاعوام السابقة يلاحظ من الجدول ان نصيب الاقليم من مؤسساتها كان ١٥٪ من الاجمالي القومي لها عام ١٩٨٢ ، تراجع الى ١١٪ عام ١٩٨٨ ثم عاد وارتفع عام ١٩٩٣ وهذا ماسبقت ملاحظته للصناعات السابقة ايضا . وحصل مثل هذا التذبذب ايضا بالنسبة

جدول رقم (٥٥)

الصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنوات	المحافظة	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	بابل	٨	١٠٢٩	١٩٤٢	٧٤٠٥	٣٤٩٠	٣٩١٥
	كربلاء	١٨	٤٠٣	٨٤	٢٠٧٤	١٦٥٨	٤١٦
	النجف	٢١	٩٢	٧٣	٦٩٨	٤٧٧	٢٢١
	القادسية	٢	١١٨٧	١٨٥٣	٧٦٥٣	٣٠٦٦	٤٥٨٧
	المثنى	٣	٤٩٤	٨١٨	٥٧٠٦	٢٤٥٠	٣٢٥٦
	الاقليم	٥٢	٢٩٠٥	٤٧٧٠	٢٣٥٣٦	١١١٤١	١٢٢٩٥
	القطر	٣٥٢	٢٣٧٧٩	٤٥١٥١	٢٥٠١٧٤	١٤١٦٥١	١٠٨٥٢٣
١٩٨٨	بابل	١٧	٣٥٤	٦٢٦	٥٢٩٤	٣٤٧٢	١٨٢٢
	كربلاء	٥	٥٠	٦٥	٩٦٠	٣٧٨	٥٨٢
	النجف	٧	٦٢	٧٣	١١٢٥	٣٤٢	٧٨٣
	القادسية	٤	١٨٦٢	٣٤٢٢	٣٠٣٤٥	٩٧٤٠	٢٠٦٠٥
	المثنى	٤	٣٤٢	٤٢٣	٢٣٥٥	١٥٣٧	٨١٨
	الاقليم	٣٧	٢٦٧١	٤٢٠٩	٤٠٠٧٩	١٥٤٦٩	٢٤٦١٠
	القطر	٣٢٥	٥٨٤٩٤	٦٥٢٦٦	٩٦٢٧٢	٢٥٨٣٧٤	٧٠٧٨١٨
١٩٩٣	بابل	٤٣	٣٨٤	٣٠١٧	٣٩٦٠١	٦٩٠١٧	٢٥٥٣٤
	كربلاء	٢٢	٢٠٢	١٦٨١	١٦٩٢٥٢	١١١٢٧٨	٥٧١٧٤
	النجف	٧	٦١	٤٠٩	٨٦٦٨	٣٨١١	٤٨٠٧
	القادسية	٤	١٦١٥	١٢٥٠٤	٣٦٧٤٢	٦٤٤٧٨	٢٤٧٢٦
	المثنى	٣	٦٦	٢٥٨	٤٥٧٦	٣٠٨٨	١٤٨٨
	الاقليم	٨٠	٢٣٢٨	١٧٨٦٩	٣٠٨٧٨٩	٢٤٣٧٢٢	٦٥٠٦٧
	القطر	٣٨٢	٢٧٣٥٩	٢٨٨١٩٦	٢٨٧١٣٩٨	١٣٢٩١٠٥	١٥٤٢٢٩٣

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

لعدد العاملين والاجور وفي مؤشرات الانتاج . الا ان التحسن الذى حصل في العام الاخير بالنسبة للمؤشرات المختلفة لم يشفع القيمة الضافة لما سبق ذكره من الاسباب .

ان منشأتها الصغيرة القائمة ، في الاقليم لاتعين على توطن ناجح لهذه الصناعات في الاقليم مالم يتم اعادة النظر جذريا بطبيعة الصناعات القائمة منها او التي يمكن ان تقوم ، اخذين بنظر الاعتبار حاجة الصانع القائمة للمواد الاولية نصف المصنعة .

وبالنسبة للتباين المكاني لهذه الصناعات في الاقليم فيتبين من نفس الجدول والخارطة رقم (١٢) ان بابل ضمت عام ١٩٩٣ حوالي ٥٤ ٪ من منشآتها ، جاءت بعدها كربلاء وبنسبة ٢٩٪ ، النجف ٩٪ ، القادسية ٥٪ واخيرا المثنى ٣٪ . وباعتبار عدد العاملين تقدمت القادسية وبنصيب ٦٩٪ ، ثم بابل ١٦٪ ، كربلاء ٩٪ ثم المثنى والنجف وبنصيب ٣٪ لكل منهما . كما اتخذت الاجور تراتبا مماثلا لذلك مع تباين محدود في النسب . ويعود ارتفاع ماتضمه منشآت القادسية من عاملين الى وجود صنع الاطارات الكبير فيها والعائد الى القطاع الاشتراكي . اما باعتبارات الانتاج فقد جاءت كربلاء بالمقدمة بنصيب ٥٥٪ من قيمة الانتاج و ٨٩٪ من القيمة الضافة ، ثم بابل بحوالي ٢٩ و ٣٩٪ لكل منهما على التوالي ، ثم القادسية بنصيب ١٢٪ من الاولى وتكبدها خسائر مثلت ٣٨٪ من القيمة الضافة . واسهمت النجف ثم المثنى بنصيب محدود لكل منهما . ويعود نجاح هذه الصناعات في كربلاء الى صغيرة من منشأتها والعائدة الى القطاع الخاص والتي شاركت لوحدها بحوالي ٥٠٪ من قيمة انتاج صناعاتها في الاقليم وحوالي ٧٢٪ من اجمالي القيمة الضافة المتحققة فيه . اشتملت هذه في كربلاء جميعها على صانع للمنتجات البلاستيكية التي يلقى استهلاكها رواجا متزايدا بديلا عن منتجاتها التقليدية غالية الثمن المصنوعة من المواد الخام الطبيعية وخاصة في فترة الحصار الاقتصادى على القطر .

ويتبين ايضا ان بابل قد تحسن نصيبها من عدد المنشآت من ١٥٪ عام ١٩٨٢ الى ٤٦٪ عام ١٩٨٨ ثم الى ٥٤٪ في العام الاخير . وجاء هذا على حساب كربلاء والنجف ، الا انها لم تحصد نجاحا مماثلا باعتبار عدد العاملين والذى حققت القادسية فيه تطورا هاما خلال نفس الفترة . وهذا يعود الى بناء عدة صانع صغيرة لها في بابل فيما تركز الاهتمام بصنع الاطارات في القادسية لكونه الوحيد حتى هذا العام في القطر وتزايد الحاجة لمنتجاته .

اما باعتبارات الانتاج فقد تراجعت مكانة القادسية في الانتاج والقيمة الضافة والتي كانت تحظى بها سابقا لنجاح الصنع المذكور عندما كانت تتهيأ له المواد الاولية اللازمة لاستمرار عملياته الانتاجية .

خارطة رقم (١٢)

التوزيع الجغرافي للصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط

عام ١٩٩٣

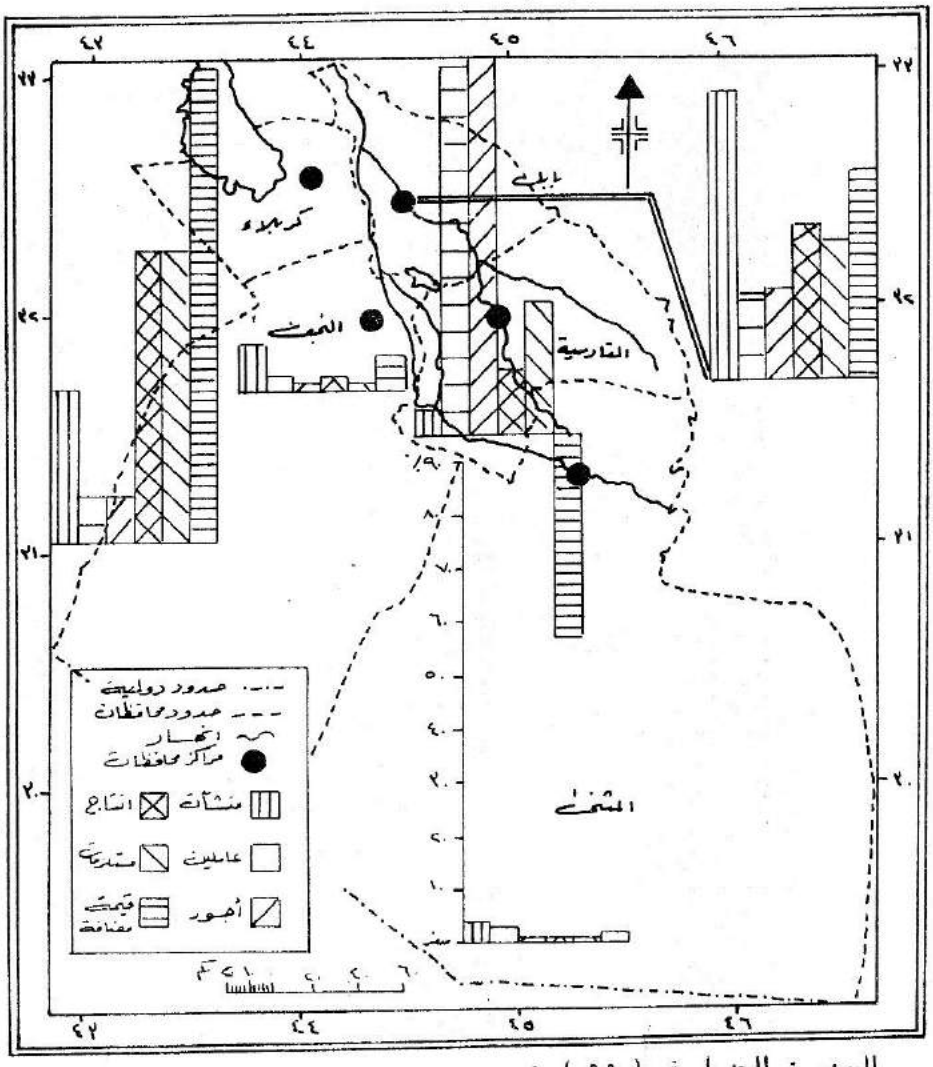

المصدر : الجدول رقم (٥٥) .

هذا وقد اشتملت صناعاتها في الاقليم على صانع للاسفلت والمنظفات والمنتجات البلاستيكية مثل الاحذية ، الاطارات وبعض المنتجات المطاطية البسيطة . وهي بشكل عام صناعات محدودة في انواع وتقنيات انتاجها ومنتجاتها وفي طاقاتها الانتاجية ايضا .

توقفت معظم صانع الاسفلت خلال الفترة اللاحقة وحتى الان لتوقف معظم الانشطة التي تحتاج لانتاجها ، كما توقفت صانع المنظفات لاعتمادها على مواد اولية مستوردة ، فيما ظلت تعمل بنجاح محدود صانع الاطارات والمواد البلاستيكية ، بعد ان تم تحوير عملياتها باستخدام المواد البلاستيكية التالفة مرة اخرى .

وبدأ ايضا صنع الاطارات الجديد والكبير في النجف عمله بنجاح بانتاج الاطارات مما يعطي اهمية اضافية لهذه الصناعات في الاقليم .

٦٠٧٠٤ . الصناعات الانشائية :

تشتمل هذه على صناعات متنوعة عديدة مثل السمنت ، الطابوق بانواعه ، الكاشي ، الخزف ، الفخار ، السيراميك وغيرها .

يزداد الطلب على منتجات هذه الصناعات في الاقاليم والبلدان التي تتميز بارتفاع مدخولات افرادها وتمر بمرحلة نمو اقتصادي وعمراني .

تتصف كلا من موادها الاولية ومنتجاتها بكونها كبيرة الحجم ، زهيدة القيمة في الغالب وهذا فرض عليها تحديدات موقعية ، فاصبحت مواقع معظم صناعاتها المناسبة تلك التي تتجاور فيها المواد الاولية والسوق ، ومن العسير نجاح توطنها بعيدا عن المواد الاولية والسوق .

ضم الاقليم منها عام ١٩٩٣ (٣٠٢) منشأة صناعية مثلت حوالي ٢٣٪ من منشآتها في القطر ، ويتبين من الجدول رقم (٥٦) ان هذه قد عمل بها نسبة مماثلة من العاملين ونالوا نصيبا مثله من الاجور . وهذا النصيب يبدو متقدما بعض الشيء عن نسبة السكان فيه ، بسبب وفرة موادها الاولية في الاقليم ، اضافة لوجود اسواق واسعة لتصريف منتجاتها في الاقليم او لمجاوره مثل بغداد وبعض محافظات وسط وجنوب القطر .

وفي اعتبارات الانتاج ، انتجت هذه الصناعات في الاقليم ١٩٪ من قيمة انتاجها في القطر وحققت ١٣٪ من القيمة المضافة لارتفاع مستلزمات الانتاج التي بلغت ٢٤٪ من اجمالي

جدول رقم (٥٦)

الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنوات	المحافظة	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة اضافة
١٩٨٢	بابل	٩٧	٢٨٠٦	٤١٢٣	٢٣٩٤٧	١٢٨٧٥	١١٠٧٢
	كربلاء	٥٨	٨٦٥	١٣٦٤	٣٤٣١	١٨٠٤	١٦٢٧
	النجف	١٢٤	٥٨٠	٧٠٤	٤٤٣٨	٢٧٦٢	١٦٧٥
	القادسية	٤٩	٥٢٨	٦٢٠	٢٠٠٤	٩٢٣	١٠٨١
	المثنى	٧٦	١٧٢٤	٣٢٩٤	١٨٩١٨	٧٦٨٤	١١٢٣٤
	الاقليم	٤٠٤	٦٥١٣	١٠٢٠٥	٥٢٧٣٨	٢٦٠٤٩	٢٦٦٨٩
	القطر	١٦٧٢	٣٨٩٩٩	٦٤٠٧١	٢٦٤٩٩٠	١٣٠٦١٠	١٣٣٥٨٠
١٩٨٨	بابل	٣٥	٦٥٩	٨٥٢	٣٣٦٨	١٨٤٢	١٥٢٦
	كربلاء	٧١	١٧٧٤	٣٩٤٩	٢٣١٥٥	١٢٦٨٦	٢٠٤٦٩
	النجف	١٩	١٤٨٨	٣٠٠٣	٢١٢٣٥	١٢٦٩٦	٨٥٣٩
	القادسية	٤٨	٤٤٦	٤٨٨	٢٧٥١	١٥١٢	١٢٣٩
	المثنى	١٧	١٢٤٦	٢٨٨٧	٢٣٦٤١	١٣٥٠٩	١٠١٣٢
	الاقليم	١٩٠	٥٦٦٣	١١١٧٩	٨٤١٠٠	٤٢٢٤٥	٤١٩٠٥
	القطر	١٠٠٦	٢٨٠٦٤	٥٢٧٠٨	٣٩٢٦٦٠	١٦٧٦٩٢	٢٢٤٩٦٨
١٩٩٣	بابل	٨٤	١٠٩٦	١٢٥٩٥	٨٨٤٠٢	٥٥١٤٤	٣٣٢٥٨
	كربلاء	٤٣	١٨٥٦	١٧٢٠٧	٧٨٩٤٠	٤٧٥٣٦	٣٠٦٠٤
	النجف	٧٧	٢٠٢٦	١٧٢٧٥	١٧٨٢٢٩	٩٠٧٢٨	٨٧٦٠٤
	القادسية	٤٥	١١٠٧	١٥٩٤١	٤٠٤٧٢	٤٦١٨٦	٥٧١٤ـ
	المثنى	٥٣	٧٤٢	١٠٧١٨	٧٥٠١٣	٤٢٧٧٢	١٢٧٤١
	الاقليم	٣٠٢	٦٨٢٧	٧٣٨٣٦	٤٦٠٢٥٦	٣٠٢٣٧٦	١٠٧٨٨٠
	القطر	١٣١٣	٢٩٨٨٤	٣٠٣٨٨٣	٢٤٧٦٥٧٦	٩٢٧٨٤٢	١٩٨٧٣٤

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

القطر منها . وينحصر هذا الاخفاق في مؤسسات القطاع الاشتراكي في كل من كربلاء والقادسية والمثنى والتي تكبدت خسائر بلغت في مجموعها حوالي (٣٩) مليون دينار ، وهذه هي صانع للسمنت في كربلاء والمثنى ومصنعين للطابوق في القادسية ، لبيع انتاجها باسعار تقل عن كلف الانتاج فيها .

ونصيب الاقليم منها عام ١٩٩٣ مماثل تقريبا لنصيبه منها عام ١٩٨٢ الا انه كان قد تراجع عام ١٩٨٨ مماثلة مع الصناعات الاخرى . الا ان نسبة العاملين في هذه الصناعات تزايدت من ١٧٪ عام ١٩٨٢ ، الى ٢٠٪ عام ١٩٨٨ ، ثم ٢٣٪ عام ١٩٩٣ . واشتركت منشآت الاقليم بقدر مماثل من قيمة الانتاج ، الا انها شهدت تراجعا واضحا في القيمة المضافة ، فبعد ان كانت هذه ٢٠٪ في العام الاول ، انخفضت الى ١٩٪ في الثاني ثم الى ١٣٪ في العام الاخير . وهذا يؤكد الاستنتاج بان الاخفاق لايعود الى الانتاج بحد ذاته ، بل الى ارتفاع مستلزماته واسعار بيعه الى المستهلكين .

كان في الاقليم منها (٤٢) منشأة كبيرة مثلت حوالي ٢١٪ من المنشآت المماثلة في القطر ، عمل بها ٢٤٪ من العاملين . وقد مثل هؤلاء حوالي ٨٦٪ من مجموع العاملين في هذه الصناعة في الاقليم . امتلك القطاع الاشتراكي تسعا من هذه المنشآت وعمل بها ٥٥٪ من اجمالي العاملين فيها في الاقليم .

اما بالنسبة للتباين المكاني لتوطنها فيظهر من نفس الجدول والخارطة رقم (١٣) ان بابل قد تقدمت عام ١٩٩٣ باعتبار عدد المنشآت ، فكان فيها ٢٨٪ من منشأتها ، ثم النجف ٢٥٪ ، المثنى ١٨ ٪ ، القادسية ١٥٪ ، كربلاء ١٤٪ . الا ان هذا الترتيب يأخذ شكلا اخر باعتبار عدد العاملين فجاءت النجف بالمقدمة فضمت ٣٠٪ منهم ، ثم كربلاء ٢٧٪ القادسية وبابل بواقع ١٦٪ لكل منهما واخيرا المثنى ١١٪ . وقد نال هؤلاء نصيبا من الاجور اتخذ نفس التسلسل مع فارق ضئيل في النسب . وفي اعتبارات الانتاج جاءت صانع النجف بالمقدمة فاسهمت بحوالي ٣٩٪ من قيمة الانتاج ، وحققت لوحدها ٥٥٪ من القيمة المضافة ، جاءت بعدها صانع بابل بحوالي ١٩٪ من الاول و ٢١٪ من الثاني ، ثم كربلاء وحققت ١٧٪ و ١٩٪ ، ثم المثنى ١٦ ٪ و ٨ ٪ ، اما القادسية التي حققت صانعيها ٩٪ من قيمة الانتاج فقد تكبدت خسائر بنسبة ٤٪ من القيمة المضافة .

كانت كل من بابل والمثنى تسهم بالنصيب الاكبر لهذه الصناعات في مختلف الاعتبارات عام ١٩٨٢ ، الا ان بناء صنع الكوفة الجديد للسمنت في محافظة النجف اعطى للنجف

خارطة رقم (١٣)

التوزيع الجغرافي للصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط

عام ١٩٩٣م

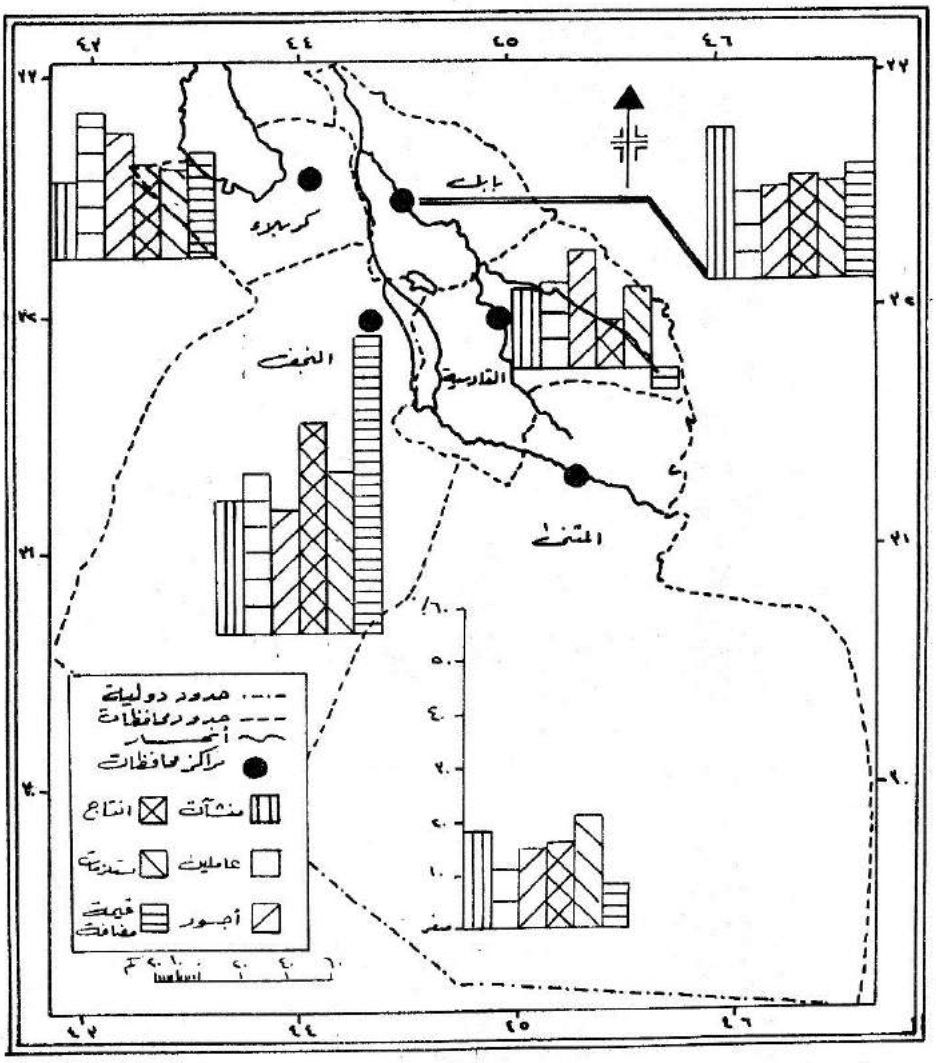

المصدر : الجدول رقم (٥٦) .

عام ١٩٨٨ مركزا متقدما على بابل التي فقدت مكانتها ، الا انها عادت واحتلتها عام ١٩٩٣ . اما كربلاء التي كان نصيبها منها محدودا في العام الاول ، فقد تقدم مركزها عام ١٩٨٨ لتتماثل مع النجف بعد بناء مصنع للسمنت فيها ايضا ، وظل هذا التقدم جيدا رغم تدنيه بعض الشيء عام ١٩٩٣ .

ان توطن هذه الصناعات في الاقليم وفي محافظاته ارتبط بوفرة مواد ها الاولية وحسب انواع هذه المواد والصناعات التي تقام عليها . فتوطنت صانع السمنت والطابوق الجيري والمواد العازلة (الثرمستون) في كربلاء والنجف والمثنى لوجود احتياطات ضخمة فيها من حجر الكلس والجبس والرمل . وتوطنت صناعات الطابوق في بابل والقادسية وكربلاء لوفرة التربة الرسوبية المناسبة لصناعاتها . واقيمت مصانع صغيرة للكتل الكونكريتية والكاشي والموزائيك في كل محافظات الاقليم وتركز معظمها في مراكزها الادارية مستفيدة من وجود ترسبات كبيرة للرمل والحصى في الاقليم ومصانع قريبة للسمنت في عدة محافظات فيه .

اما صناعات الخزف التي تحتاجها عمليات البناء العمراني فقد افتقد لها الاقليم فيما قامت فيه صناعات فخارية محدودة .

بعد عام ١٩٩٣ تحسن حال المنشآت الخاسرة ، بعد اعادة النظر باسعار بيع منتجاتها ، فبدأت بتحقيق ارباح مناسبة ، وتم تحويل ملكية بعض هذه المنشآت الى القطاع المختلط . وظلت معظم منشآتها تعمل بطاقات انتاجية متوسطة ومحدودة احيانا لقلة الطلب على منتجاتها وارتفاع كلف البناء واقتصار معظمه على اعمال اعادة اعمار ما دمره الاعداء في عدوانهم على القطر ، وكذلك على نشاط القطاع التجاري ، فيما ظل قطاع السكن ذا نشاط محدود جدا في اعمال البناء .

يمكن اعتبار هذه الصناعات متوطنة في الاقليم ، وارتبط نجاح توطنها بوفرة مواد هـا الاولية ، ومجاورة مصادرها ومواقع الانتاج لسوق مشجعة لها في الاقليم وبجواره .

٤ ٧٠٧٠ . الصناعات الهندسية :

وهي الصناعة الانتاجية الرئيسة الثالثة اضافة الى الكيمياوية والمعدنية الاساسية . وتشمل مدى واسعا من الصناعات المختلفة في حجومها وانواع منتجاتها ، ورؤوس الاموال والتكنولوجيا التي تتطلبها عملياتها الانتاجية . ومعظمها تنتج منتجات نهائية يستخدم بها

الانسان في حياته اليومية دون ان تستهلك مباشرة • وتحتاج لمواد اولية معدنية ترفدها بهـا الصناعات المعدنية الاساسية في الغالب • ومن بين هذه الصناعات : انتاج المكائن، المعدات المحركات ، الكهربائية ، معدات النقل ، معدات السكك الحديدية ، السيارات ، الدراجات، الطائرات والاجهزة الدقيقة • كما انها تشمل ايضا صناعات بسيطة في متطلباتها وتقنياتهـا مثل الاثاث المعدني والادوات الاحتياطية والمحركات والمكائن الصغيرة المستخدمة علـى نطاق واسع •

تعتمد هذه الصناعات على الصناعات المعدنية الاساسية لامدادها بالسبائك التـي تحتاجها ، ولان الاخيرة تقوم في الغالب في الاقاليم والبلدان الصناعية ، فان هذه الاقاليـم والبلدان تعتبر مواطن رئيسة للصناعات الهندسية • فمثلها قد لاينال توطنها النجاح المطلوب الا عند توفر مقومات عديدة تفتقر لها معظم الاقاليم والبلدان النامية ومنها : الاسـواق الواسعة ، المعرفة التقنية العالية ورؤوس الاموال الضخمة التي تتطلبها عمليات اقامتها واستمرارها من الانتاج • وبعض البلدان وبسبب حاجتها الماسة لمنتجاتها وافتقارها لبعض مقوماتهـا الاساسية لجأت الى اقامة بعض فروع صناعاتها الرئيسة المتوطنة في البلدان الصناعية الكبرى، كصناعة الجرارات الزراعية ، السيارات ، الشاحنات ، معدات السكك الحديدية ، المعـدات والمنتجات الكهربائية وغيرها ، املا في تطوير قدراتها على تجميعها ثم تصنيع اجزاءها وبشكل متصاعد وتدريجي •

تأخرت اقامة صناعاتها في القطر حتى منتصف الستينات ، وكانت بدايتها فيه بسيطـة تمثلت بتجميع الجرارات الزراعية ثم الشاحنات والادوات الزراعية ثم الاجهزة الكهربائيـة بترخيص من شركات عالمية ، الا انها لم تتطور بسرعة كافية ، فظلت معظم حلقاتها مرتبطـة بشركاتها الاصلية في البلدان مانحة الامتياز • وشهدت فترة الحصار ظهور الواقع الحقيقي لها حيث توقفت معظم عملياتها الانتاجية لتوقف توريد اجزاءها الرئيسة من الخارج •

ضم الاقليم عام ١٩٩٣ (٩٣٣) منشأة لها • ويتبين من الجدول رقم (٥٧) انهـا مثلت حوالي ٢٨٪ من اجمالي منشآت القطر المماثلة • عمل بها حوالي ٢٥٪ من العاملين واستلموا ٢٢٪ من اجور العاملين • وبهذا يكون نصيب الاقليم من هذه الصناعات متقدما مقارنة بنسبة سكانه ١٠ اما باعتبارات الانتاج فكان دون ذلك ، فلم تشترك منشآت الاقليم باكثر من ١٦٪ من قيمة الانتاج و ١٨٪ من القيمة المضافة • ويأتي هذا التدني بسبب اعتماد صناعاتها الرئيسة على استيراد موادها الاولية نصف المصنعة من الخارج والذى توقف تماما جراء الحصـاره

جدول رقم (٥٢)

الصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنوات	المحافظات	منشآت	عاملون	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة اضافة
١٩٨٢	بابل	٢	٤٩٥٣	٩٤٣١	٩٩٣٢٥	٤٨٢٠٨	٥١١١٧
	كربلاء	٣	١٢	١٣	٢٥	٢	٢٣
	النجف	١١	٢٨	٩	٧٤	١٩	٥٥
	القادسية	٩٣	٢٥٨	٢١٢	٢٠٨٠	٩٣٧	٨٤٣
	المثنى	٧١	١٦٩	١٥٠	٨٩٠	٤٦٨	٤٢٢
	الاقليم	١٨٠	٥٤٢٠	٩٨١٥	١٠٢٣٩٤	٤٩٩٣٤	٥٢٤٦٠
	القطر	٤٧٣١	٣٢٠٢٠	٤٧١٧٦	٤٠٠١٨٨	٢٢٨٤٨٣	١٧١٧٠٥
١٩٨٨	بابل	٤١٣	٢٣٥	٢٠٧	٣٥٢٦	١٨٣٤	١٦٩٢
	كربلاء	١٦٤	٥٠٢	٤٨٦	٨٢٦٣	٣٥٣٦	٤٧٢٧
	النجف	١١٧	٢٧٨	٢٦١	٣١٥٥	١٤٧٢	١١٨٣
	القادسية	١٢١	٢٦٤	٢٩٣	٣٥٤٢	٢٢٤٢	٩٣٠٠
	المثنى	١١١	٢٣٤	١٧٠	٢٩٢١	٢٠٨١	٨٤٠
	الاقليم	٦٢٦	٥٥١٣	١٥٦٨	٢٦٤٠٧	٦١٩٦٥	٥٠٢٤٢
	القطر	٣٨٩٩	٢٣٩٩٦	٣٤٢٧٨	٣٧٠٥٩١	٢١٦٨٩٨	٥٥٨٦٩٣
١٩٩٣	بابل	٣٨٢	٧٠٤٨	٥٠٣٥٢	٢٠١٨٦٤	١٠١٥٠٥	١٠٠٣٥٦
	كربلاء	١٠١	٢٦٠	٢٢١١	٦٦٥٨٢	٣٧٧٥٥	٢٣٨٢٧
	النجف	٢٤٣	٥٣٢	٢٨٠٨	٧٢٦٧٨	٢٨٠٧٤	٤٤٦٠٤
	القادسية	١٢١	٢١٩	١٠٠٣	٨٠١٩٠	٦٢٣٥٥	١٧٨٣٥
	المثنى	٨٦	٢٠٧	٢٠٧٦	٢٢٩٥٢	١٣٤٠٥	٩٥٤٧
	الاقليم	٩٣٣	٨٢٦٧	٥٨٥٥١	٤٣٩٢٦٣	٢٤٣٠٩٤	١٩٦١٦٩
	القطر	٣٣٧٢	٣٢٦٣٦	٢٦٧٣٧٨	٢٧٨١٦٧١	١٦٧٠٤٠١	١١١١٢٧٠

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

وحاولت منشآتها الاحتفاظ بالعاملين فيها لصعوبة تعويضهم عند عودة الاوضاع الطبيعية ، لذلك عملت منشأتها بطاقات انتاجية محدودة واستبدلت انماط انتاجها جزئيا نحو عمليات الاصلاح بدلا من الانتاج .

ويتبين من الجدول ان نصيب الاقليم منها قد تباين كثيرا مابين اعوام الدراسة ،فنصيبه من منشأتها ارتفع من ٤٪ عام ١٩٨٢ الى ١٦ ٪ عام ١٩٨٨ ثم الى ٢٨٪ في العام الاخير ، الا ان عدد العاملين تراجع بحدة عام ١٩٨٨ . وحصل مثل هذا التراجع باعتبارات الانتاج كافة (١) .

ويتبين من الجدول ايضا ان عام ١٩٨٢ شهد اكبر اسهام للاقليم منها باعتبارات الانتاج ويعزى هذا النجاح الى صانعيها في بابل بالدرجة الاولى والتي تمثلت بمنشآت تجميع الجرارات الزراعية والسيارات والمعدات الزراعية ، ضمت هذه عام ١٩٩٣ (٧٦٪) من عمال هذه الصناعة في الاقليم وحققت نصف القيمة الضافة لها في هذا العام و ٩٧٪ منها عام ١٩٨٢ تعود هذه المنشآت في ملكيتها الى القطاع الاشتراكي .

ضم الاقليم ايضا اربع منشآت متوسطة الحجم للصناعات الهندسية ، واقتصرت الباقية على الصغيرة ، مما يجعل من هذه المنشآت ذات قدرة محدودة على تلبية حاجات السوق المتزايدة لمنتجاتها ، فضلا عن انها لن تكون قادرة على تطبيق التقنيات المتطورة ، بالتالي فانها تقتصر على انتاج سلع بسيطة وتقليدية .

وبالنسبة للتباين المكاني لمنشأتها في الاقليم فيتبين من نفس الجدول والخارطة رقم (١٤) ان بابل امتلكت عام ١٩٩٣ (٤١٪) من عدد منشأتها ، تلتها النجف وبواقع ٢٦٪ منها ، القادسية ١٢٪ ، كربلاء ١١٪ ، المثنى ٩٪ . عمل في صانع بابل ٨٥ ٪ من عمالها ، النجف ٦٪ ثم كربلاء والقادسية والمثنى وعمل في كل منها ٣٪ منهم . وفي الاجور جاء التراتب مماثلا لذلك .

---

(١) حصل هذا بسبب خطأ في عملية تجميع البيانات ارتكبته الجهات المعنية وتعذر على الباحث اصلاحه تمثل في وضع الصناعات الهندسية في الاسكندرية / بابل ضمن بغداد على اعتبار ان منشأتها الرئيسة اتخذت بغداد مقرا اداريا لها .

خارطة رقم (١٤)

التوزيع الجغرافي للصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط
عام ١٩٩٣

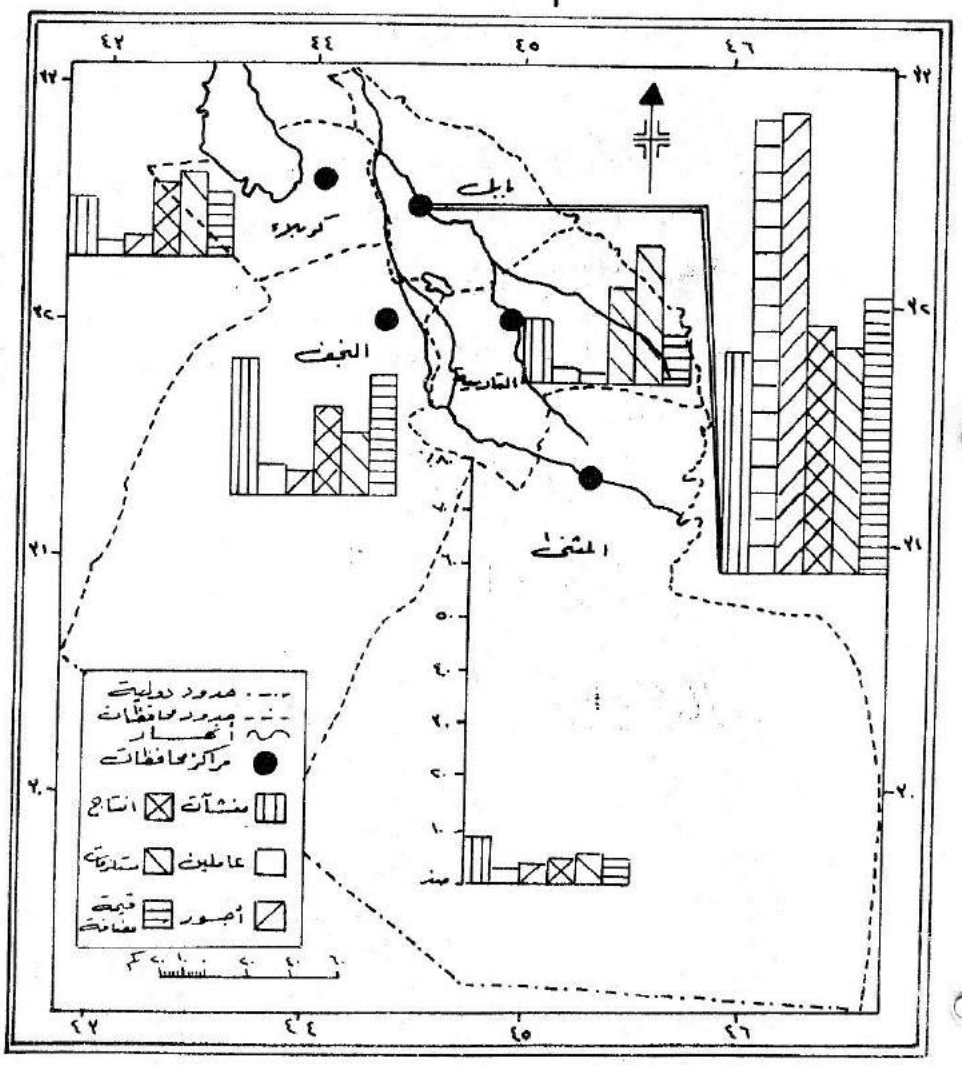

المصدر : الجدول رقم (٥٧) .

اما باعتبارات الانتاج فلم يبتعد التوزيع عن ذلك ، فظلت بابل في المقدمة الا ان اسهامها تراجع الى النصف تقريبا في العام الاخير بسبب انقطاع توريد المواد الاولية كما اشرنا سابقا . اما صانع النجف فقد حققت ٢٣٪ من فائض القيمة ، كربلاء ١٢٪ ، القادسية ٩٪ ، والمثنى ٥٪ . وفي هذه المشاركة اشارة واضحة الى النجاح الذي حققته صانع النجف مقارنة بمثيلاتها في محافظات الاقليم الاخرى . وبوجود (٢٤٣) منشأة عاملة في هذه المحافظة مع توطن سابق لعدد من صناعاتها وخاصة تجميع السيارات ، اضافة لخدمات صناعية جيدة ، فان ذلك كله يوفر امكانية توطن صناعاتها في هذه المحافظة مستقبلا .

وبهذا تكون هذه الصناعات متوطنة في بابل مع تقدم ملحوظ لصانع النجف وتوطن محتمل فيها ايضا .

ان توطن صناعاتها الرئيسة في بابل كان بسبب التدخل الحكومي واختيار الاسكندرية موقعا لها كان املا في الاستفادة من الوفورات الاقتصادية التي يمكن ان تحققها مجاورة الموقع لبغداد ، حيث التكتل الحضري والصناعي الاول في القطر .

ان افتقار الاقليم لقاعدة من الصناعات المعدنية الاساسية جعل من الصناعات الهندسية القائمة فيه تفتقر لروابط صناعية خلفية ناجحة . كما ان هذه الصانع فشلت في تحقيق روابط امامية مع صناعات اخرى كان يمكن اقامتها في المنطقة ، فظلت منعزلة عن محيطها المحلي رغم مايعرف عن هذه الصناعات بامكانيتها اقامة روابط متعددة وباتجاهات مختلفة . ولذلك فان صانعها الصغيرة في الاقليم والتي ارتبط قيامها بعدد السكان فانها كانت تهدف الى تلبية احتياجاتهم لمنتجاتها البسيطة من الاواني والمعدد المنزلية من الالمنيوم ، منتجات الحدادة ، الاثاث المعدني ، العوينات ، الادوات الاحتياطية للمكائن ولاجهزة التبريد والتدفئة ، لوازم البناء والتشييد ، صناعة هياكل السيارات وبعض اجزاء المعدات الزراعية .

وفي الفترة الاخيرة توقفت صانعها الرئيسة في بابل او كادت فيما تحسن اداء صانعها الصغيرة لامكانية تعويضها لبعض المنتجات الاجنبية المستوردة .

٠٨٠٧٠٤ الصناعات الاخـــرى :

وتنضوى تحت هذا العنوان من الصناعات مالم يصنف ضمن الصناعات السابقة مثل صناعات المجوهرات ، الصوغات ، الالات الموسيقية ، الرياضية ، الحلي الكاذبة ، الترب والسبـــح ، اطراف صناعية ، احزمة للغفرات ، اطقم اسنان وغيرها ٠

توجه هذه الصناعات بتاثير اسواق مستهلكيها على الارجح ، فنجاح توطنها يتطلـــب اتصالا وثيقا بالمستهلكين للتعرف على اذواقهم والاستجابة لمطالبهم منها ٠ وتلعب المهـارة المتوطنة دورا هاما في توطين بعضها ، فمنها مايحتاج لمعرفة خاصة بعملياتها الصناعيـــة ومتطلباتها من المواد الاولية مما يتواصل توارثه بين الاجيال وربما داخل العائلة الواحدة ٠

ضم الاقليم منها عام ١٩٩٣ (٣٦) صنعا مثلت حوالي ٤٩٪ من صانعيها في القطر وعمل بها ٧٤٪ من اجمالي العاملين فيها ، وتقاضوا ٦٦٪ من الاجور ٠ ويلاحظ من الجـدول رقم (٥٨) ان نصيب الاقليم العالي منها يتأكد ايضا بمؤشرات الانتاج ، فانتجت صانعـــه ٨١٪ من قيمة انتاج القطر منها ، واستلزمت لذلك ٧٧٪ من كلف الانتاج ، واسهمت بحوالـــي ٨٣٪ من القيمة المضافـة ٠

وبهذا فقد كان نصيب الاقليم منها ممتازا في جميع الاعتبارات ونال حضوة واضحة علـى مستوى القطر ٠ ويلاحظ من نفس الجدول ان هذه المكانة لم تكن كذلك في السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، فكان نصيبه من منشآتها وعمالها مابين ١٦ ـ ٢٠٪ ، كما ان اسهامه من الانتـــاج والقيمة المضافة تراوح مابين ١٢ ـ ٢٣٪ ٠ ونظرا لتوقف العديد من منشآتها في القطر وعمل الباقي بطاقات محدودة ، فان منشآت الاقليم قد تمكنت من اغتنام الفرصة وتحقيق نجاحـــات بارزة في عام ١٩٩٣ ، مما جعلها تحتل موقعا متميزا بين جميع الصناعات باعتبارات انتاجيـــة الفرد ونصيبه من القيمة المضافة ٠ علما بان جميع منشآتها في الاقليم صغيرة الحجم ومملوكـــة للقطاع الخاص ٠

اما بالنسبة للتباين المكاني لهذه الصناعات بين محافظات الاقليم فيتبين من نفـــس الجدول والخارطة رقم (١٥) ان النجف استحوذت في جميع السنين على النصيب الاكبر مـن منشآتها والعاملين فيها ومن اعتبارات الانتاج فيها ٠ ففي عام ١٩٩٣ كان فيها ٨١٪ مـــن مشآتها ، وعمل فيها ٨٣٪ منهم ، واسهم هؤلاء بانتاج ٩١٪ من قيمته و(٣٦) مليـــون

جدول رقم (٥٨)

الصناعات غير الحديثة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣

(١٠٠٠ دينار)

السنوات	المحافظات	منشآت	عاملين	اجور	انتاج	مستلزمات	قيمة مضافة
١٩٨٢	بابل	٦٦	٩٠	٦٧	١٢٨٤	٩٣٥	٣٤٩
	كربلاء	١٣٢	١٤٢		١٠٠٥٠	٨٦٨٧	١٣٦٣
	النجف	١١٢	١٩٣	٥٦	١٥٣١٥	١٢٦٠٩	٢٧٠٦
	القادسية	٣٠	٤٢		١٥٥٧	١٢٥٧	٣٠٠
	المثنى	١٩	٢٦		٨٥٦	٧٢١	١٣٥
	الاقليم	٣٥٩	٤٩٢	١٦٣	٢٩٠٦٢	٢٤٢٠٩	٤٨٥٣
	القطر	٢٤٥٩	٣٠٦٠	٧٥٧	١٦٦٢٨٠	١٢٨١٨٠	٣٨١٠٠
١٩٨٨	بابل	٦٩	٦٥		٤٦٢	١٣٢	٢٨٠
	كربلاء	٤١	١١١	٩٤	٣٩٨٣	٢٩٦٩	١٠١٤
	النجف	١٤٩	١٩١	١٢٧	١٦٧٨٢	١٤٣٢٥	٢٤٥٧
	القادسية	٢٥	٣٢		١٠٧٩١	٩٥٢٣	١٢٦٨
	المثنى	١٨	٢٠		٣٤٠٢	٣٢٤٨	١٥٤
	الاقليم	٣٠٢	٤١٩	٢٢١	٣٥٣٧٠	٣٠١٩٧	٥١٧٣
	القطر	١٦٣٩	٢٤٤٠	١٠٩٦	١٥٢١٦٨	١١٠٢٨٦	٤١٨٨٢
١٩٩٣	بابل	٢	٣	١٥	٣٠٣٥	٢٣٢٧	٧٠٨
	كربلاء	٢	٨	٤٤	٨٦٢	٥٧٣	٢٨٩
	النجف	٢٩	٨٦	٨١٩	٥٥٢٥٢	١٩١٧٥	٣٦٠٧٧
	القادسية	٣	٦		١٥٨٤	١٢٢١	٣٦٣
	المثنى						
	الاقليم	٣٦	١٠٣	٨٧٨	٦٠٧٣٣	٢٣٢٩٦	٣٧٤٣٧
	القطر	٧٣	١٨٩	١٢١٨	٧٥٢٣٢	٣٠٢٧١	٤٤٩٥٢

المصدر : الجداول رقم ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ .

خارطة رقم (١٥)

التوزيع الجغرافي للصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط

عام ١٩٩٣

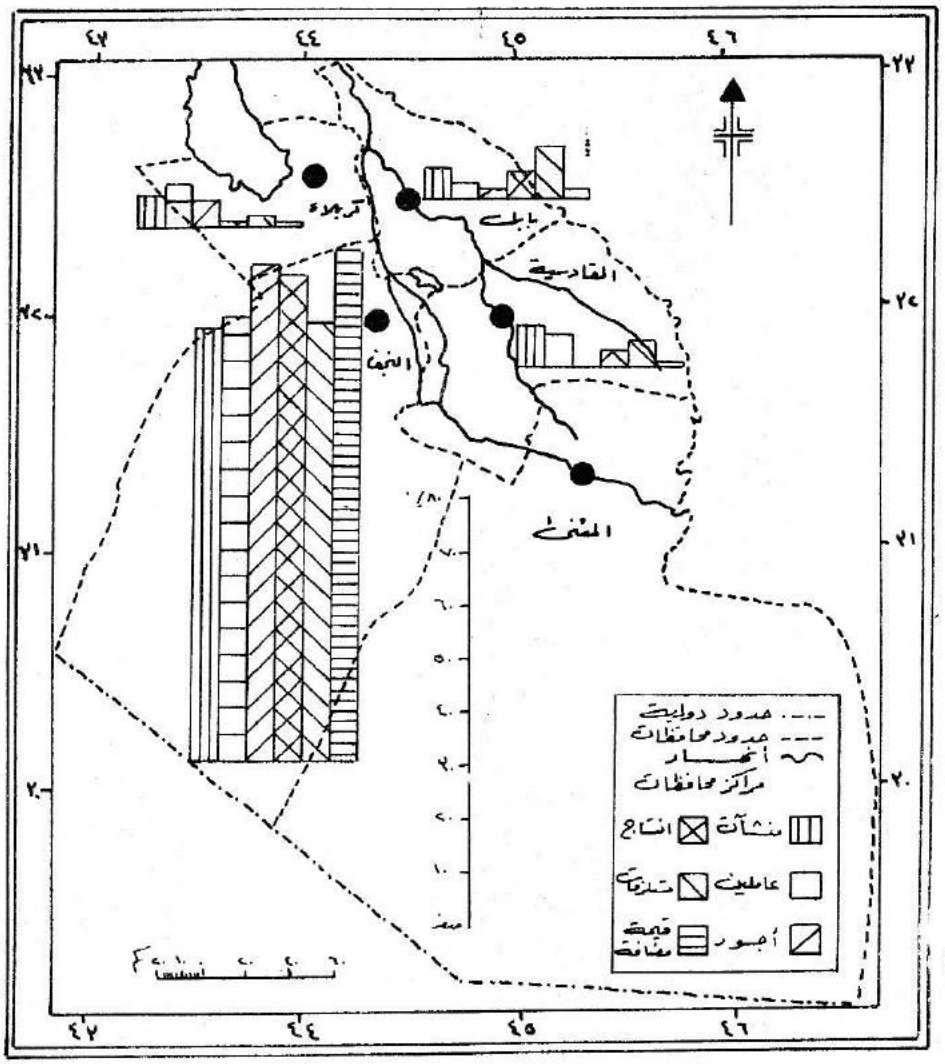

المصدر : الجدول رقم (٥٨) .

دينار من القيمة المضافة شكلت حوالي ٩٦٪ من المتحقق منها في الاقليم . وكان للنجف ايضا مكانة مرموقة على مستوى القطر ايضا . فكان فيها ٤٠٪ من اجمالي منشآتها في القطر و ٤٦٪ من العاملين . وانتجت صناعتها ٧٣٪ من الانتاج في قيمته و ٨٠٪ في قيمته المضافة .

اما محافظات الاقليم الاخرى فكان نصيبها ضئيلا للغاية منها ومختلف الاعتبارات . وبهذا فهي صناعات النجف ليس بالمقارنة مع محافظات الاقليم فحسب بل وعلى مستوى القطر ايضا .

ان نجاح توطن هذه الصناعات في النجف كان عائدا بدرجة اساسية الى سوقها الذى يفد له الزائرون من محافظات وبلدان شتى كل حين وحاجتهم لهدايا تذكارية رخيصة الثمن يرتبط بعضها بمعتقداتهم الدينية .

تمثلت صناعاتها في الاقليم عامة وفي النجف خاصة بالمصوغات الذهبية والفضية، الحلي الكاذبة ، الترب والسبح ، لعب الاطفال المعدنية والخشبية والنسيجية .

هذا وقد تعززت مكانة هذه الصناعات لاحقا لتوافر امكانية تعويضها عن السلع المستوردة ولو بقدر محدود ، خاصة وان موادها الاولية متوفرة في الاقليم وهي على قدر محدود من المقادير والانواع ، فضلا عن تزايد الطلب على منتجاتها مع تزايد عدد السكان ، وارتفاع مستوى دخولهم .

٤ ٨٠ ٠ خلاصـــــــة :

اتصف توطن الصناعة التحويلية في الاقليم بعدم استقراره ، تعززا او تراجعا ، بين فترة واخرى ، بسبب مايمر به القطر من ظروف سياسية واقتصادية حينا ، او لظروف داخليـــة تتمثل بحدى استثمار الموارد المحلية المتاحة حينا اخر ٠ وهذا يشير الى عدم استقرار عمليـات وانماط التوطن الصناعي القائمة في الاقليم ٠ هذا وقد قامت في الاقليم انماط توطنية عديدة ، عديدة ، وكان لها اتجاهات مكانية مختلفة ايضا ، ويمكن ايجاز ابرزها بما يأتي :

اولا : اتخذ توزيع النشاط الصناعي بين محافظات الاقليم تراتبا مماثلا نسبيا لنسبة ماتضمنـه كل محافظة من سكان ، فجاءت بابل في المقدمة ، تلتها النجف ، ثم القادسيـــة ، فكربلاء واخيرا المثنى ، وهذا يؤكد العلاقة بين السكان والتوطن الصناعي ٠

ثانيا : تراجع دور القطاع الاشتراكي بثبات في امتلاكه لوسائل الانتاج الصناعي وفي توفيـره لفرص العاملين وفي معايير الانتاج لصالح القطاع الخاص افرادا وشركات ، مما يعطـي القطاع الخاص دورا هاما في عمليات التوطن المستقبلية ٠

ثالثا : يبرز دور القطاع الاشتراكي في المثنى وكربلاء قليلة السكان ، فيما كان دور القطاع الخاص اكثر اهمية فـي النجف وبابل من بقية المحافظات ٠

رابعا : اتصفت المنشآت الكبيرة والصغيرة التي يمتلكها القطاع الخاص في الاقليم بانها اصغـــر حجما من مثيلتها في عموم القطر كمعدل عام ، لضآلة الامكانات المالية المتاحة للاستثمار او المستثمرة فيه فعلا ٠ بينما كانت المنشآت الكبيرة فيه اكبر حجما من المعدل القومي لها لعائدية معظمها الى القطاع الاشتراكي الذي تتميز منشآته بضخامتها ٠

خامسا : على الرغم من استحواذ المنشآت الصغيرة في الاقليم على اكثر من ٩٨٪ من عـــدد المنشآت الا ان دورها في توفير فرص العمل والانتاج كان اقل من ذلك كثيـــرا مما يتطلب اعادة النظر في هذه المنشآت لتنشيط دورها في الحركة الصناعية فـــي الاقليم ٠

سادسا : تتزايد اهمية المنشآت الصغيرة في المحافظات كثيرة السكان والتي يتميز سكانهـا بارتفاع دخولهم مثل النجف وبابل والقادسية ، فيما كان دور واهمية المنشـــآت الكبيرة اكثر وضوحا في كربلاء والمثنى قليلة السكان ٠

سابعا : تحسنت مكانة الصناعات الانتاجية (الكيماوية ـ المعدنية الاساسية والهندسية) في

الاقليم باعتبار نسبة العاملين فيها من ٢٨ ـ ٣١٪ للفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ ، الا انها ارتفعت بعموم القطر من ٢٦ ـ ٣٨٪ ، لذلك فان هذا التحسن ليس كافيا مقارنة بعموم القطر ، كما انه لايزال يشكل خللا في البنية الصناعية في الاقليم لضآلة دور هـــذه الصناعات فيها .

ثامنا : تحتل الصناعات الغذائية والنسيجية دورا متزايدا في البنية الصناعية في الاقليم عكس ماتفترضه المنطلقات النظرية بتراجع دور هذه الصناعات مع التقدم الصناعي . وهذا يمثل حالة خلل اخرى في الهيكل الصناعي الاقليمي .

تاسعا : وفي محافظات الاقليم شهدت العمالة في الصناعات الانتاجية تأرجحا بينا ، زيادة ونقصانا خلال السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٣ . فتغيرت نسبتهم فيها في بابـــل من ٤٦ ـ ٧ ـ ٤٨ ٪ ، وفي كربلاء من ٩ ـ ٨ ـ ١١٪ ، النجف ١٢ ـ ١٠ ـ ١٠٪ ، القادسية ٢٤ ـ ٥٥ ـ ٢٦٪ ، والمثنى من ٢٣ ـ ٢٣ ـ ١٧٪ .

وهذا يشير الى عدم استقرار حالة الهيكل الصناعي في هذه المحافظات اولا ، والـــى تخلف هذه الصناعات في كل من كربلاء والنجف والمثنى ثانيا . اما بابل والقادسيـــة فقد حظيتا بنصيب جيد منها .

عاشرا : الهيكل الصناعي في الاقليم كان اقل توازنا من مثيله في القطر ، وفي محافظات الاقليم رسمت ملامحه الرئيسة صناعة تمثل مايزيد على نصف حجم الصناعة عامة او صناعتـــان يزيد دورهما على ثلثي حجم الصناعة عامة ، ويأتي دور الصناعات الاخرى هامشيـــا ومحدودا وهذا خلل اخر في حالة الهيكل الصناعي الاقليمي .

احد عشر : ان اكثر الصناعات المتوطنة في الاقليم نجاحا هي الصناعات الغذائية ، النسيجيـة والانشائية ، ويعود ذلك النجاح الى وفرة مطالبها الرئيسة في الاقليم او في مواقـــع توطنهـــا .